الفصل الأول

مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي

واصل الاقتصاد العالمي تعافيه من الأزمة الاقتصادية العالمية على مدار عام ٢٠١١ على الرغم من انه يسير بسرعات متفاوتة وأنماط متباينة على مستوى العالم ، حيث لا يزال التعافي على نحو غير متوازن في أنحاء العالم رغم تزايد قوة النمو العالمي ، ففي العراق فقد شهد عام ٢٠١١ تنامي حجم الإيرادات النفطية ، من جراء ارتفاع أسعار النفط منذ كانون الثاني ، بجانب ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام العراقي ، وتدفق الاستثمارات الأجنبية ، عبر جولات التراخيص كما شهد قطاع النفط تطورا على مستوى الإنتاج مما انعكس بشكل عام على عملية التطور للاقتصاد العراقي، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على هذه الإيرادات كما تعكسه مؤشرات الحسابات القومية ، بالرغم من الاضطرابات التي اجتاحت دول الشرق الأوسط والتي تعرف بثورات الربيع العربي .

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP)[1] من أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي . حيث أن نمو الناتج المحلي الإجمالي وانعكاسه على المواطن العراقي ، وارتباطه بعدد السكان ومعدلات التضخم يبين مدى كفاءة الأداء للبلد للفترة الماضية.

أولاً:- المؤشرات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

شهد النشاط الاقتصادي خلال عام ٢٠١١ (بالأسعار الجارية) ارتفاعا ملحوظا حيث حقق نسبة تغير مقدارها (٣٣,٣٪) مقارنة بعام ٢٠١٠ ، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (١٧,٣٪) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، كما يشير إلى ذلك الجدول (١) ، اذ شهد إجمالي الناتج المحلي نموا متواصلا للأعوام ٢٠٠٧و ٢٠١٠و ٢٠١١، ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط لعام ٢٠١١ في الأسواق العالمية بشكل عام وأسعار النفط العراقي بشكل خاص بعد أن تعافى الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية العالمية ، وانعكاس ذلك في الزيادة الحاصلة في

---

[1] - يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه عبارة عن قيمة الإنتاج من السلع والخدمات النهائية المتحققة خلال سنة، وبتعبير آخر هو عبارة عن مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين داخل البلد خلال السنة.

الإيرادات النفطية، حيث بلغ إجمالي الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١١، (١٠٠) مليار دولار وهي تزيد عن موازنة عام ٢٠١٠ بنسبة (٢٢%) وقد حصلت المشاريع الاستثمارية على نسبة (٣٥%) من التخصيصات السنوية ، وبسبب هيمنة ناتج القطاع النفطي والزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية فقد ارتفعت نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي، إلى (٥٤,٤%) عام ٢٠١١، بعد أن كانت (٥٢,٧%) و (٤٥,٨%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي. تبع ذلك ارتفاع في **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)** ليصل إلى (٦٣٥٩,٦) ألف دينار عراقي في عام ٢٠١١، بعد أن كان (٣٧٥٥,٠) و(٤٨٨٧,١) ألف دينار للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، محققا بذلك معدل نمو سنوي مركب قدره (١٤,١%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، جدول (٦). وسجل **الدخل القومي** بالأسعار الجارية (١٠٠١٠٠,٨) مليار دينار في عام ٢٠٠٧، وارتفع إلى (١٤٣٠٢٩,٦) مليار دينار في عام ٢٠١٠، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية (٣٣٧٢,٤) ألف دينار في عام ٢٠٠٧ ارتفع إلى (٤٤٠٩,٥) ألف دينار في عام ٢٠١٠، كما موضح في الجدول (٦). للأسباب التي تم ذكرها آنفاً ، فضلا إلى عوامل أخرى أهمها: تأثير الاتفاقيات المبرمة مع شركات عالمية متخصصة في استثمارات النفط والغاز (كشركة شل وميتسيو بشي)، ضمن ثلاث جولات تراخيص لتطوير حقول النفط والغاز وتأهيلها وزيادة إنتاجيتها، كما أعلن العراق في نيسان من عام ٢٠١١ عن جولة رابعة للتراخيص الخاصة بالاستكشافات النفطية والغازية لتعزيز احتياطيات العراق النفطية والغازية. وهكذا يبقى الازدهار الاقتصادي والمعيشي في العراق مرهونا بعاملين : الأول رفع سقف الصادرات النفطية باعتبارها عماد الواردات المالية، وثانيا استتباب الوضع الأمني لتشجيع الاستثمار بنوعيه العام والخاص.

وعلى المستوى الإجمالي ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) عام ٢٠١١ إلى نحو (٢١١٣٠٩,٩)[1] مليار دينار بعد أن كان (١١١٤٥٥,٨) و (١٥٨٥٢١,٥) مليار دينار للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، كما هو موضح في الجدول (١)، وقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام إلى (٩٦٧٦٦,٥) مليار دينار في عام ٢٠١١، بعد أن كانت (٥٢٩٤٣,١) و (٨٦٣٤٨,٦) مليار دينار للاعوام٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي،

١- أرقام أولية.

وبمعدل نمو سنوي مركب للناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بلغ (١٦,٣%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وهو اقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مع النفط ومعدل نمو ناتج قطاع النفط الخام .

ومن خلال تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي للبيانات المتاحة للمدة أعلاه يتضح أن هناك تطور بطئ تحقق في بعض القطاعات الاقتصادية غير النفطية إذ تشير البيانات إلى أن قطاع البنوك والتأمين نما بنسبة تغير سنوي قدرها (٣٥,٥%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، ثم يليه قطاع البناء والتشييد حيث نما بنسبة تغير سنوي بلغ (١٨,٧%)، كما نما قطاع تجارة الجملة والمفرد بمعدل بنسبة سنوي بلغ (١٤,٥%) ، ثم قطاع ملكية دور السكن بنسبة تغير سنوي (١٣,٦%) ، يليه قطاع الخدمات الشخصية بنسبة تغير سنوي (١٢,٢%)، كما نما كل من قطاع خدمات التنمية الاجتماعية وقطاع النقل والمواصلات بنسبة تغير سنوي (١٠,١%)، ونما قطاع الصناعة التحويلية بنسبة تغير سنوي (٥,٥%)، يليه قطاع الزراعة بنسبة تغير سنوي (٥,٣%) ، يليه قطاع الأنواع الأخرى من التعدين بنسبة تغير سنوي (٤,٨%)، لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠.

وعلى مستوى التوزيع الهيكلي للأنشطة ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٦٦,٩%) في عام ٢٠١١ بعد أن كانت (٦٤,٧%) و (٦٠,٩%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، وبنسبة نمو سنوي مركب بلغ (١٨,٣%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وبنسبة تغير سنوي بلغت (٤٦,٦%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، كما موضح في الجدول (٥) ، وقد ساهم قطاع النفط الخام لوحده بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (٥٤,٤%) عام ٢٠١١ بعد ان كانت (٥٢,٧%) و (٤٥,٨%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي جدول (٢) ، وعليه سيكون الناتج المحلي الإجمالي أكثر عرضة للتأثر بالتغيرات الحاصلة في قطاع النفط الخام لا سيما في كميات إنتاج النفط المصدر وأسعارها ، وتأثرت القطاعات السلعية بحالة الارتفاع والانخفاض في الأسعار العالمية للنفط الخام ، مما انعكس على معدلات النمو بشكل عام، وانعكست هذه التطورات بشكل ايجابي أحيانا وأحيانا بشكل سلبي للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١ ، ويظهر هذا جليا في نسبة مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي (جدول ٢)، فقد كانت أعلى نسبة مساهمة لفروع القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي هي لقطاع البناء والتشييد حيث بلغت (٤,٩%) عام ٢٠١١ بعد أن كانت (٤,٤%) و (٥,٥%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، ثم يليه قطاع الزراعة والغابات والصيد حيث بلغت نسبة

مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (٤,٢%) في عام ٢٠١١ بعد أن كانت (٤,٩%) و (٥,٣%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، يليه قطاع الصناعة التحويلية بنسبة (١,٨%) لعام ٢٠١١ بعد أن كان (١,٦%) و (٢,٣%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، يليه قطاع الكهرباء والماء بنسبة (١,٣%) في عام ٢٠١١ بعد أن كانت نسبة مساهمته (٠,٩%) و (١,٥%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، ثم يليه قطاع الأنواع الأخرى من التعدين بنسبة (٠,٣%) لعام ٢٠١١ بعد أن كانت نسبة مساهمته (٠,٢%) و (٠,٤%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠على التوالي.

وكانت نسبة مساهمة **القطاعات التوزيعية** في الناتج المحلي الإجمالي (١٢,٧%) في عام ٢٠١١ بعد أن كانت (١٤,٢%) و(١٤,٨%) للأعوام ٢٠٠٧و٢٠١٠ على التوالي، وبنسبة نمو سنوي مركب قدره (١٤,٣%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وبنسبة تغير سنوي (١٤,٦%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠.

وكانت أعلى نسبة مساهمة **للقطاعات التوزيعية** في الناتج المحلي الإجمالي هي لقطاع تجارة الجملة والمفرد حيث بلغت (٦,٦%) لعام ٢٠١١ بعد أن كانت (٦,٢%) و (٧,٦%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، يليه قطاع النقل والمواصلات والخزن بنسبة (٤,٩%) لعام ٢٠١١ بعد أن كان (٦,٥%) و (٥,٩%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، يأتي بعد ذلك قطاع البنوك والتأمين حيث ساهم بنسبة (١,٣%) للأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٠ وبنسبة (١,٤%) لعام ٢٠٠٧. وسجلت **القطاعات الخدمية** نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٢٠,٣%) في عام ٢٠١١ بعد أن كانت (٢١,١%) و (٢٤,٣%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي جدول (٥)، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (١٦,٣%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وكانت أعلى مساهمة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي هي لقطاع خدمات التنمية الاجتماعية حيث بلغت (١١,٦%) لعام ٢٠١١ بعد أن كانت (١١,٠%) و (١٤,١%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي جدول (٢)، يليه قطاع ملكية دور السكن بنسبة (٧,٢%) لعام ٢٠١١ بعد أن كان (٨,٣%) و (٨,٥%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي. وقد ساهم قطاع الخدمات الشخصية بنسبة (١,٥%) لعام ٢٠١١ بعد أن كانت نسبة مساهمته (١,٨%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي. (وتجدر الإشارة هنا حصول متغيرات مهمة شهدها الاقتصاد العراقي خلال عام ٢٠١١ هو هيمنة القطاعات السلعية من حيث نسب النمو والتطور القطاعي وهي سمة ايجابية تسجل للاقتصاد الوطني كما سيتضح ذلك بعد استبعاد قطاع النفط).

وإجمالا يمكن القول: إن الجزء الأكبر من النمو الاقتصادي في العراق يعود إلى النمو في إنتاجية القطاع النفطي للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١ ، ومع تنامي حجم الإيرادات النفطية، فقد خلقت ظروفا مواتية لتطور وانتعاش الاقتصاد العراقي والخروج من كثير من الأزمات التي أثرت بشكل سلبي على الموازين الاقتصادية للفترة أعلاه ، وكذلك ما شهدته الدول العربية مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا للتغيرات العميقة نتيجة للثورة والتي أطلق عليها شرارة الربيع العربي، وكذلك قيام البنك المركزي العراقي برفع احتياطياته من العملة الأجنبية أو ما يسمى بالاحتياط السيادي وهذا من شأنه ان يقوي من قيمة العملة العراقية ويجعلها أكثر استقرارا..

شكل (١)

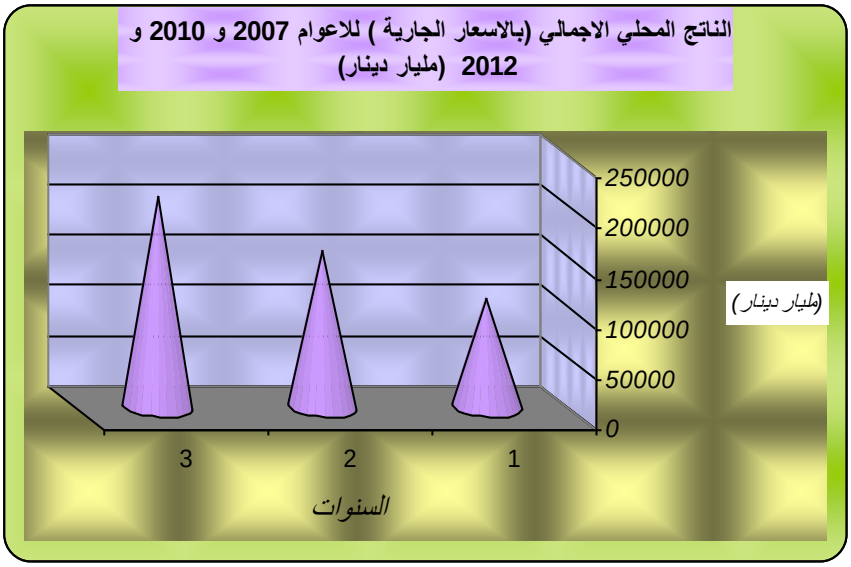

ثانيا :- تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة لعام (١٩٨٨=١٠٠)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨ ارتفاعا في معدلات النمو خلال المدة ٢٠٠٧- ٢٠١١، حيث نما بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٦,٧%)، وبنسبة تغير سنوي قدرها (٨,٨%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠. كما مبين في جدول (٣)، وقد نما الناتج

المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل نمو قدره (٦,٦%) للمدة ٢٠٠٧- ٢٠١١، وبنسبة تغير سنوي بلغت (٥,٨%). في حين حقق قطاع النفط الخام معدل نمو سنوي مركب قدره (٦,٨%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وبنسبة تغير سنوي قدرها (١٢,٤%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وبلغت القيمة المضافة لقطاع النفط الخام (٢٧,١) مليار دينار لعام ٢٠١١ بعد أن كانت (٢٠,٨) و (٢٤,١) مليار دينار للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، ويعزى هذا الارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط الخام للأسباب التي سبق ذكرها آنفاً . وعلى مستوى التوزيع الهيكلي بلغت نسبة مساهمة **القطاعات السلعية** (٥٩,٥%) في عام ٢٠١١، كما مبين في جدول (٥) بعد أن كانت (٥٨,٨%) و (٥٨,٩%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٧,٠%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وبنسبة تغير سنوي (٩,٨%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وتحسنت نسبة مساهمة **القطاعات التوزيعية** في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (١٠,٦%) في عام ٢٠١١ بعد أن كانت (٩,٢%) و (١٠,٣%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٠,٥%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وبنسبة تغير سنوي بلغت (١١,٧%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وبلغت نسبة مساهمة **القطاعات الخدمية** في الناتج المحلي الإجمالي (٢٩,٩%) في عام ٢٠١١ بعد أن كانت (٣٢,٠%) و (٣٠,٧%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٤,٩%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وبنسبة تغير سنوي بلغ (٥,٨%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠.

شكل (٢)

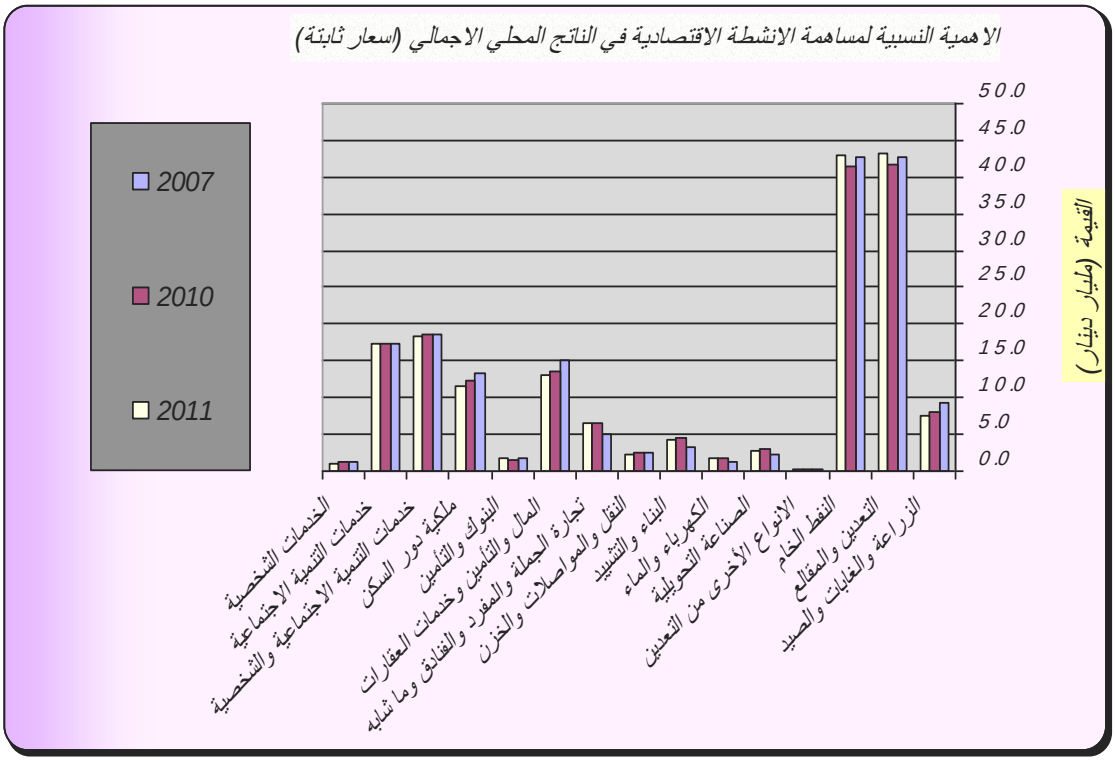

ثالثا:- التوزيع الهيكلي للأنشطة القطاعية:-

(١) الأنشطة السلعية

(أ) قطاع الزراعة والغابات والصيد

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات في الاقتصاد العراقي، بل ويعده البعض القطاع الأول بالنظر لدوره كقاعدة أساسية للاقتصاد العراقي، فضلا عن كونه المصدر الأساسي للغذاء، ويعتمده قرابة (٣٠%) من السكان وهم سكان الريف، وفيه يشتغل قرابة (٢٠%) من القوى العاملة، وهو الذي يوفر المواد الأولية ذات الأصل النباتي والحيواني للصناعات العراقية، فضلا عما يوفره من سلع للتصدير. فقد عانى هذا القطاع من مشاكل كثيرة طوال السنوات الماضية، انعكست بآثارها على مساهمة هذا القطاع في الناتج وقادته نحو الانخفاض (بالأسعار الثابتة) لتصل إلى (٧,٦%) في عام ٢٠١١، بعد أن كانت (٩,٢%) جدول (٤) وانخفضت إلى (٨,١%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، وشهد هذا القطاع نموا جزئيا وبطيئا في ظل التراجع الكبير في مجال الخدمات الزراعية ، وقد تجسد هذا النمو في ظهور منتجات زراعية محلية في السوق العراقية على الرغم من أنها قليلة ، وهي انعكاس للمبادرة الزراعية التي تم فيها توزيع قروض ميسرة للمزارعين، وكذلك صدور قرارا من مجلس الوزراء بمنع استيراد المحاصيل والمنتجات الزراعية الأجنبية والسماح بتقنين استيراد بعض المحاصيل التي لا يتم إنتاجها في العراق وبأضيق الحدود، فبعد أن كانت القيمة المضافة لقطاع الزراعة (٤,٥) مليار دينار في عام ٢٠٠٧ أصبحت (٤,٧) و (٤,٨) مليار دينار في عام ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي، وبنسبة تغير سنوي قدرها (٢,١%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠ ، ونما القطاع الزراعي بنسبة نمو سنوي مركب بلغ (١,٦%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١.

(ب) قطاع الصناعة التحويلية

يؤدي هذا القطاع دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية ، إلا انه لم يمنح الأولوية المنتظرة في تخصيصات وتوجهات السياسة الاستثمارية السنوية، إذ أن هذا القطاع يوفر إمكانية تصحيح الاختلال في الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات لكونه سيضمن تحقيق الانخفاض المرغوب في مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والاستثمار وميزان المدفوعات وميزانية الحكومة، إذا ما تم رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي سيسمح برفع مستوى عملية التنمية وتحقيق التغير الجذري في البنيان الاقتصادي. (إن القطاع الصناعي لن يتطور في المنظور القريب إذا لم يتم تفعيل القوانين الداعمة له كقانون التعريفة الكمركية وحماية المنتج المحلي، وقانون حماية المستهلك) . وقد باشرت وزارة التخطيط في الأول من شهر تموز عام ٢٠١١، بفحص البضائع والسلع الداخلة للعراق من قبل شركة (أس جي أس) السويسرية وشركة بريو فيرتاس الفرنسية التي تم التعاقد معهما، إلا انه ما زالت سياسة الإغراق هي المهيمنة على السوق العراقية. وما زالت خدمة الكهرباء سببا رئيسيا في غلق العديد من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، فقد انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٢,٧%) عام ٢٠١١ بعد أن كانت (٢,٩%) عام ٢٠١٠ ، جدول (٤). ونما هذا القطاع بمعدل نمو سنوي مركب قدره (١١,٩%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وبنسبة تغير سنوي قدرها (٢,٤%) عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، جدول (٣) وبلغت القيمة المضافة لهذا القطاع (١,٧٢٧) مليار دينار في عام ٢٠١١، بعد أن كانت (١,١) و (١,٦٨٧) مليار دينار للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي.

(ج) قطاع الكهرباء والماء

يعد قطاع الكهرباء من القطاعات القائدة لعملية التنمية الوطنية ، ويتوقع ارتفاع مستوى إنتاج الطاقة الكهربائية، بعد أن تعهدت وزارة الكهرباء بتزويد المستهلك بـ (١٥) ساعة من خدمة الكهرباء على ضوء دخول الكثير من المحطات الجديدة إلى الخدمة، والتعاقد على إنشاء محطات أخرى مع شركات

عالميــة عديدة ، حيث افتتحت وزارة الكهرباء العراقية محطة الصدر الغازية بطاقة تصل إلى (٣٢٠) ميغا واط وبقيمة ١٠٠ مليون يورو، وفي نفس العام اتفقت وزارة الكهرباء مع وزارة النفط الإيرانية على استيراد (٢٥) مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي لتوليد ٢٥٠٠ ميغا واط من الكهرباء. كما منح مجلس الوزراء الموافقة لوزارة الكهرباء على التعاقد مع عدد من الشركات بصيغة الدفع بالآجل، لبناء ٥٠ محطة توليد سريعة النصب، طاقة كل محطة مائة ميغا واط وبطاقة إجمالية قدرها خمسة آلاف ميغا واط ، سجل هذا القطاع معدل نمو سنوي مركب مرتفع بالأسعار الثابتة بلغ (١٦,٤%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وبنسبة تغير سنوي بلغ (١٠,٠%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وبلغت حصة مساهمة قطاع الكهرباء والماء في الناتج المحلي الإجمالي (١,٧%) للأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٠ على التوالي، بعد أن كانت (١,٢%) في عام ٢٠٠٧، وسجلت القيمة المضافة لهذا القطاع (١,١) مليار دينار في عام ٢٠١١، بعد أن كانت (٠,٦) و (١,٠) مليار دينار للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي جدول (٣ و ٤).

(د) قطاع البناء والتشييد

يعتبر قطاع البناء والتشييد من أفضل القطاعات القادرة على توفير أفضل فرص التشغيل الممكنة، وبأقل قدر من تكاليف الإعداد والتدريب، وخلق أفضل مصادر الدخل للعاطلين كليا أو جزئياً عن العمل. وتتطلب النهضة العمرانية تنمية سريعة للقدرة الوطنية على الأعمار والتي يعد قطاع البناء والتشييد بمعناه الواسع وفروع الصناعة والنقل والخدمات المرتبطة به محورا لها. ففي قطاع البناء والتشييد يستطيع النشاط الخاص المحلي والأجنبي أن يعمل فيه بيسر وكفاءة ، ويمكن من خلال إصلاح واقع عمل هذا القطاع استيعاب العدد الأكبر من العاطلين عن العمل وذلك في حال أقدمت الحكومة على تطوير إمكانات هذا القطاع ، والنهوض بمستوى القدرات الوطنية المرتبطة به بتشابكاتها القطاعية الأمامية والخلفية، وذلك بالدعم الحكومي لتأسيس شركات متخصصة في مختلف فروع قطاع البناء والتشييد الكبيرة والقادرة على توظيف احدث التقنيات وأساليب الإدارة والتنظيم. سجل هذا القطاع بالأسعار

الثابتة نسبة نمو سنوي بلغت (٣,٨%) عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من (١,٦) مليار دينار عام ٢٠٠٧ إلى (٢,٦) و (٢,٧) مليار دينار للأعوام ٢٠١٠و ٢٠١١ على التوالي، وسجل هذا القطاع معدل نمو سنوي مركب قدره (١٤,٠%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، كما ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من (٣,٣%) في عام ٢٠٠٧ إلى (٤,٥%) في عام ٢٠١٠ ولكنها انخفضت إلى (٤,٣%) في عام ٢٠١١ . كما يتضح ذلك في الجدول (٣و٤).

(٢) القطاعات التوزيعية

(أ) قطاع النقل والمواصلات والخزن

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لهذا القطاع إلى (١,٦) مليار دينار عام ٢٠١١، بعد أن كان (١,٢) و (١,٥) مليار دينار للأعوام ٢٠٠٧ و٢٠١٠ على التوالي ، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٧,٥%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وبنسبة تغير سنوي قدرها (٦,٧ %) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام٢٠١٠ جدول (٣)، وبلغت نسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات في الناتج المحلي الإجمالي (٢,٤%) للأعوام ٢٠١٠و٢٠١١ بعد أن كانت (٢,٥%) في عام ٢٠٠٧. شهد هذا القطاع نموا بطيئا، ومن المؤمل أن ترتفع نسبة مساهمته هذه بعد أن تم إبرام العديد من العقود لتطوير مفاصله، إذ وقع العراق مع شركة اليكستروم عقدا لتنفيذ مشروع القطار المعلق، كما اتفق العراق مع تركيا على تأسيس شركة سككية مشتركة بينهما، كما أعلنت وزارة النقل الاتحادية إنها اتفقت مع فرنسا على تطوير مطارات البلاد وتجهيزها بمعدات حديثة ، وتطوير الخطوط السككية في البلاد وفق نظام الدفع بالآجل. وأعلنت وزارة النقل أن الحكومة الأردنية وافقت رسميا على مد خط سككي من ميناء العقبة إلى الحدود العراقية، وكذلك عن تخصيص ٩٥ مليون يورو لبناء ميناء الفاو كمرحلة أولية في عام ٢٠١٢. كما سيشهد قطاع الاتصالات معدلات نمو اكبر مقارنة بمعدلات نموه في السنوات السابقة، بعد أن وقعت

وزارة الاتصالات عدد من العقود مع كل من شركة STC السعودية لربط العراق عبر منظومة الكيبل الضوئي بدول الجوار. كما وقعت هيئة الإعلام والاتصالات عقدا مع شركة ايسكوم السويدية لاستيراد (٨) أجهزة الكترونية لفحص خدمة الهاتف النقال. كما قررت وزارة الاتصالات إدخال منظومة اتصالات تستوعب ٤٠٠ ألف خط ضوئي بالتنسيق مع شركات عالمية ، كما أعلنت الوزارة عن الانتهاء من مشروع بوابات النفوذ الالكترونية بكلفة وصلت إلى (١٦) مليون دولار.

(ب) قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه

سجل الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع ارتفاعا ملحوظا فقد بلغ (٤,٢) مليار دينار عام ٢٠١١ بعد أن كان (٢,٥) و (٣,٨) مليار دينار للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، كما بلغ معدل النمو السنوي المركب (١٣,٨%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وبنسبة تغير سنوي قدرها (١٠,٥%) عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، كما يتضح ذلك من الجدول (٣)، وارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٦,٦%) عام ٢٠١١ بعد أن كانت (٥,١%) و (٦,٥%) للأعوام٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي جدول (٤). وتعود مصادر النمو في هذا القطاع إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين العراق والدول المجاورة مثل (إيران والكويت والأردن وسوريا وتركيا) بعد توقيع عدد من الاتفاقيات في هذا المجال.

(ج) قطاع البنوك والتأمين

ارتفع ناتج هذا القطاع بالأسعار الثابتة إلى (١,٠٣٦) مليار دينار في عام ٢٠١١ بعد أن كان (٠,٨١٥) و (٠,٨١٠) مليار دينار للأعوام ٢٠٠٧و ٢٠١٠ على التوالي، ونما بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٦,٢%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وبنسبة تغير سنوي (٢٧,٩%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، جدول (٣)، وارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى (١,٦%) عام ٢٠١١ بعد أن كانت (١,٤%) في عام ٢٠١٠.

وقد شهد القطاع المصرفي تطورا خلال عام ٢٠١١ من خلال (البورصة) العراقية، لأن السياسة النقدية في العراق جيدة وتعمل بشكل صحيح مما أدى إلى تطور العمل المصرفي في العراق. ولتعميق هذا الاتجاه وقع البنك المركزي على العديد من الاتفاقيات مع شركات عالمية لتطوير القطاع المالي.

(٣) القطاعات الخدمية [١]

(أ) قطاع خدمات التنمية الاجتماعية

تشير بيانات الجدول (٣) إلى ارتفاع ناتج قطاع خدمات التنمية الاجتماعية إلى (١٠,٩) مليار دينار في عام ٢٠١١، بعد أن كان (٨,٥) و (١٠,١) مليار دينار للأعوام ٢٠٠٧ و٢٠١٠ على التوالي، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٦,٤%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وبنسبة تغير سنوي قدره (٧,٩%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، ويحتل ناتج هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد قطاع النفط الخام، فقد انخفضت نسبة مساهمتة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (١٧,٢%) عام ٢٠١١، بعد أن كانت (١٧,٤%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي.

(ب) قطاع الخدمات الشخصية

سجل ناتج هذا القطاع (٠,٦٨٧) مليار دينار في عام ٢٠١١، بعد أن كان (٠,٥٨٢) و (٠,٦٦٧) مليار دينار للأعوام٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، وبنسبة تغير (٣,٠%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وبلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج (١,١%) للأعوام ٢٠١١ و٢٠١٠ بعد أن كانت (١,٢%)) لعام ٢٠٠٧ .

١- تضم القطاعات الخدمية كل من الفقرات التالية : خدمات التنمية الاجتماعية (كالصحة والتعليم والأمن والدفاع المدني) والخدمات الشخصية وهي (كل نشاط يهدف إلى تقديم خدمته لفرد واحد وليس إلى مجموعة أفراد كما في خدمات التنمية الاجتماعية) ، وكذلك تتضمن الخدمات الاجتماعية قطاع ملكية دور السكن.

(ج) قطاع ملكية دور السكن

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع إلى (٧,٣) مليار دينار لعام ٢٠١١ بعد أن كان (٦,٥) و (٧,١) مليار دينار للأعوام ٢٠٠٧و٢٠١٠ على التوالي. ونما هذا القطاع بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٢,٩%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وبنسبة تغير سنوي بلغت (٢,٨%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وانخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى (١١,٦%) في عام ٢٠١١، بعد أن كانت (١٣,٣%) و (١٢,٢%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي.

شكل (٣)

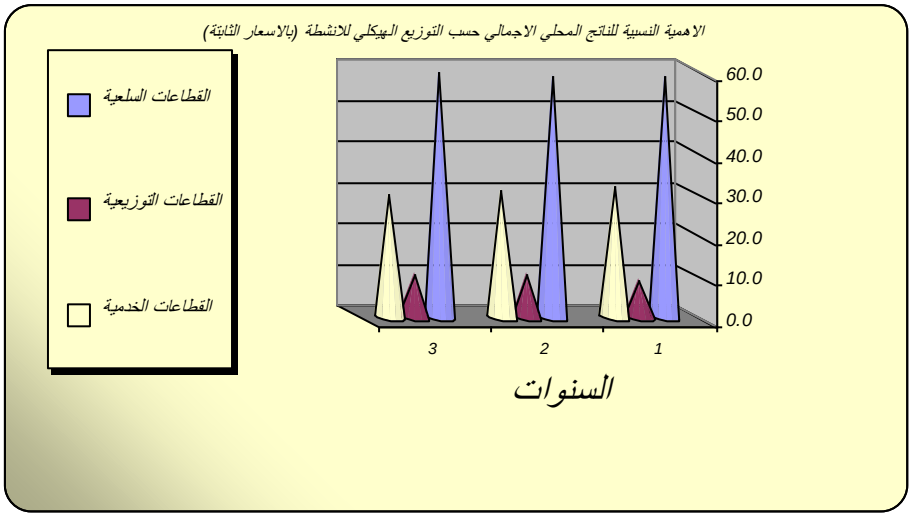

رابعا:- توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية

(١) الناتج المحلي الإجمالي في القطاع العام

تبين فيما تقدم أن أي زيادة في قيمة الناتج المحلي للنفط الخام كانت دائما وراء الزيادات في النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) وهي المصدر الوحيد لتمويل البرامج الاستثمارية السنوية، بالإضافة إلى أنها مصدر العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الاستيرادات الضخمة، وعلى صعيد الاقتصاد السياسي، فان لعلاقة القطاع العام بزيادة الإيرادات النفطية دلالة مهمة، إذ ازدادت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٧٠,٨%) في عام ٢٠١١ بعد أن كانت (٦٩,١%) و (٦٥,٤%) للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي جدول (٨)، كما سجل معدل النمو السنوي المركب لإجمالي القطاع العام حسب الأنشطة الاقتصادية (١٨,١%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١ عند احتسابه مع النفط الخام، أما في حالة استبعاد النفط الخام فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب لإجمالي ناتج القطاع العام (١٧,٣%) لنفس المدة أعلاه، كما موضح في الجدول (٧).

ومن الآثار السلبية التي جابهت القطاع العام عام ٢٠١٠، هو انخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام عام ٢٠١٠حيث بلغ (٦٩,٩%) بعد أن كان (٧٦,٢%) عام ٢٠٠٧، وذلك نتيجة للتأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي أثرت بدورها على انخفاض أسعار النفط عام ٢٠١٠، ولكنها عادت وارتفعت إلى (٧٦,٨%) عام ٢٠١١ جدول (١٠). ويعود سبب ذلك إلى التأثيرات الايجابية لتعديل أسعار النفط عالميا . كما يلاحظ ارتفاع القيمة المضافة الإجمالية للقطاع العام مع النفط الخام حسب الأنشطة الاقتصادية إلى (١٥٠٣٣١,٨) مليار دينار عام٢٠١١ بعد أن كانت (٧٧٤٠٣,٦) و (١٠٤٢٣٠,٤) مليار دينار للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي جدول (٧). ويعود هذا الارتفاع في القيمة المضافة للقطاع العام إلى ارتفاع سعر بيع برميل النفط الخام عالميا كما بينا ذلك آنفا. وسجلت نسب مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام مع النفط الخام كما مبين في الجدول (١٠). حيث نجد أن القطاعات السلعية تحتل أعلى نسبة مساهمة من بقية القطاعات التوزيعية والخدمية وذلك بسبب هيمنة مساهمة قطاع

النفط الخام والذي تعود ملكيته للدولة بالكامل ، الأمر الذي أدى إلى إبقاء حركة السوق واغلب المؤشرات الاقتصادية رهينة السياسة الحكومية في الإنتاج والإنفاق ووضع النفط دوليا مما يضعف دور أو مساهمة القطاع الخاص والية السوق في إنعاش الاقتصاد .حيث بلغت نسبة مساهمتها في عام ٢٠٠٧ (٧٨,٥%) ولكنها انخفضت إلى (٧٤,٤%) عام ٢٠١٠ وارتفعت إلى (٨٠,١%) في عام ٢٠١١ جدول (١٠)، ويليه **قطاع الخدمات** حيث بلغت نسبة مساهمته في إجمالي ناتج القطاع العام مع النفط (١٥,٩%) عام ٢٠٠٧ ارتفعت إلى (٢١,٥%) عام ٢٠١٠ ولكنها انخفضت إلى (١٦,٤%) عام ٢٠١١ . إما نسبة مساهمة **القطاعات التوزيعية** في إجمالي القطاع العام مع النفط فقد انخفضت مـــــن (٥,٦%) في عام ٢٠٠٧ إلى (٤,١%) و (٣,٥%) للأعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ على التوالي .

أما في ما يخص القطاع العام غير النفطي عند استبعاد مساهمة القطاع النفطي عن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام حسب القطاعات الاقتصادية كما موضح في جدول (٨) يلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بدون النفط ارتفعت من (٣٤,٧%) عام ٢٠٠٧ إلى (٣٦,٣%) عام ٢٠١٠، ثم انخفضت نسبيا إلى (٣٦,٠%) عام ٢٠١١. وبلغت القيمة المضافة للقطاع العام غير النفطي (١٨٣٨٥,٥) مليار دينار عام ٢٠٠٧ ارتفعت إلى (٣١٣٢٥,٤) و (٣٤٨٤٣,٤) مليار دينار للأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي ، جدول (٩) . وعلى مستوى **القطاعات السلعية** تظهر البيانات الإحصائية ارتفاع نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام حسب الأنشطة الاقتصادية بدون النفط وكما موضح في جـــدول (١٠) حيث ارتفعت من (٩,٤%) عام ٢٠٠٧ إلى (١٤,٨%) عام ٢٠١٠ ثم انخفضت إلى (١٤,٢%) عام ٢٠١١. أما بالنسبة لمساهمة **القطاعات التوزيعية** إلى إجمالي القطاع العام حسب الأنشطة الاقتصادية بدون النفط الخام فقد انخفضت من (٢٣,٨%) في عام ٢٠٠٧ إلى (١٣,٨%) و (١٥,٠%) للأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي.

وفي مجال **الأنشطة الخدمية** بلغت نسبة مساهمة القطاعات الخدمية في إجمالي القطاع العام بدون النفط الخام (٦٦,٩%) في عام ٢٠٠٧ وارتفعت إلى (٧١,٥%) و (٧٠,٧%) للأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي، والسبب يعود في ذلك إلى ضغط

الإنفاق الحكومي في مجال خدمات التنمية الاجتماعية إذ أن ملكية نشاط ملكية دور السكن وملكية نشاط الخدمات الشخصية تعودان إلى القطاع الخاص أساسا ويقتصر نشاط القطاع العام على نشاط خدمات التنمية الاجتماعية فعندما يرتفع الإنفاق على الأخيرة ترتفع القيمة المضافة المتحققة في هذا النشاط.

(٢) الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الخاص

من ابرز التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق وتؤثر في فعالية الإطار المالي للدولة تتمثل في توفير الشروط الضرورية للنهوض بالقطاع الخاص من خلال (تبسيط الإجراءات الإدارية الحكومية وتفعيل قانون الاستثمار ومحاربة الفساد وتقديم القروض الميسرة).

ساهم القطاع الخاص بنسبة (١٠٠%) في ناتج كل من ملكية دور السكن ، والخدمات الشخصية، وساهم بنسبة (٩٩,٩%) في قطاع الزراعة والغابات للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠، ٢٠١١ كما موضح في جدول (٨). كما ازدادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من (٣٠,٩%) عام ٢٠٠٧ إلى (٣٤,٦%) عام ٢٠١٠ ولكنها انخفضت إلى (٢٩,٢%) عام ٢٠١١، جدول (٨).

إن نسبة مساهمة **الأنشطة السلعية** في إجمالي ناتج القطاع الخاص كانت اكبر من نسبة مساهمة الأنشطة في القطاعات التوزيعية والقطاعات الخدمية للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ ، فقد بلغت (٣٤,٠%) عام ٢٠٠٧ وارتفعت إلى (٣٥,٢%) في عام ٢٠١٠، وسجلت نسبة مساهمة القطاعات السلعية في إجمالي ناتج القطاع الخاص في عام ٢٠١١ نسبة مساهمة اقل من نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية وأعلى من نسبة مساهمة القطاعات الخدمية، حيث بلغت (٣٤,٨%)، جدول (١٠). كما تشير معطيات الأداء الاقتصادي إلى أن حصة ناتج القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي لا تزال في مستوياتها الدنيا حتى في قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية. وان نسبة مساهمة ناتج قطاع الصناعة التحويلية للقطاع الخاص في إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية قد بلغت (٥٣,٥%) عام ٢٠٠٧ وانخفضت هذه النسبة إلى (٣٩,٧%) للأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي، جدول (٨). ولم تنجح الدولة في تحقيق الحد الأدنى من متطلبات التنويع الاقتصادي المطلوب. لذا استمر إنتاج النفط الخام في هيمنته على الحصة الأكبر

من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج وإغراق السوق المحلي بالسلع المستوردة المنافسة مما كان له الأثر الكبير والواضح على أداء الأنشطة كافة. وعليه فان دور الدولة سيكون حاسما في تحديد قدرة القطاع الخاص في العراق على ممارسة دوره بكفاءة وفاعلية بهدف التصدي لجميع مظاهر الخلل والقصور القائمة حاليا في الأداء الاقتصادي.

لقد سجلت **القطاعات التوزيعية** نسبة مساهمة اقل من نسبة مساهمة القطاعات السلعية في أجمالي ناتج القطاع الخاص حيث بلغت (٣٣,٢%) عام ٢٠٠٧ وارتفعت إلى (٣٥,٠%) عام ٢٠١٠، أما في عام ٢٠١١ فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية في إجمالي ناتج القطاع الخاص إلى (٣٥,٢%) وهي أعلى من نسبة مساهمة القطاعات السلعية في عام ٢٠١١، جدول (١٠). أما بالنسبة إلى مساهمة الأنشطة الخدمية للقطاع الخاص في إجمالي ناتج القطاع الخاص فقد انخفضت من (٣٢,٨%) عام ٢٠٠٧ إلى (٢٩,٧%) و (٢٩,٩%) للأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١[1] على التوالي ، كما بلغ معدل نمو ناتج القطاع الخاص الإجمالي (١٥,٧%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، جدول (٧).

خامسا:- القطاع النفطي

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل شبه مطلق على النفط كمصدر للدخل القومي ويشكل النفط نحو (٥٤%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٤٣%) من الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة وأكثر من(٩٠%) من إيرادات الحكومة ، كما ويولد أكثر من (٩٩%) من عائدات الصادرات. ويبلغ حجم احتياطي النفط العراقي المؤكد نحو (١١٥) مليار برميل. ونسبة (٨٠%) من نفط العراق ما تزال غير مؤكدة، ولذلك يقدر هذا ألاحتياطيي غير المؤكد بحدود (٣٦٠) مليار برميل، ويبلغ احتياطي النفط العراقي حوالي (١٠,٧%) من إجمالي الاحتياطي العالمي، ويوجد في العراق أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية وكندا، ويبلغ الاحتياطي النفطي العراقي أربعة إضعاف الاحتياطي النفطي الأمريكي.

١- ملاحظة:- بيانات القطاع الخاص والقطاع العام لسنة ٢٠١١، مقدرة من قبل دائرة السياسات الاقتصادية – قسم السياسات الاقتصادية.

ويمتاز النفط العراقي بوجود جميع حقوله في اليابسة وقريب من السطح، لذلك فتكاليف إنتاجه تعد الأقل في العالم، وفي العراق (١٧) حقل منتج و (٦٣) مكتشف من أصل (٨٠) حقلا. وان تعدد منافذ التصدير في العراق يوفر مرونة كبيرة للتصدير عبر شبكة الخطوط والأنابيب من الجنوب إلى الشمال وبالعكس وهذا يعطي أهمية للنفط العراقي المصدر من حيث إمكانية تغيير اتجاه النقل والتصدير حسب حاجة السوق.

حضي القطاع النفطي العراقي باهتمام الحكومة الاتحادية، مما جعله يتطور من خلال الاستثمارات وجولات التراخيص الأربعة ودخول شركات عالمية رصينة في هذا المضمار، وكان العراق قد وقع في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ عقودا مع شركات عالمية لتطوير حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، لرفع سقف الإنتاج إلى (١١) مليون برميل يوميا في غضون السنوات الست المقبلة، والى (١٢) مليون برميل يوميا بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وتركزت غالبية تلك العقود على تطوير حقول نفطية كبيرة تقع جنوب العراق، كما تم الإعلان عن جولة التراخيص الثالثة لتطوير ثلاثة حقول غازية هي عكاز في الرمادي، والمنصورية في ديالى، والسيبة في البصرة [١] .

وتشير بيانات وزارة النفط بخصوص مؤشرات قطاع النفط كما مبين في جدول (١١)، إلى أن إنتاج النفط الخام ارتفع إلى (٩٦٨,٠) مليون برميل عام ٢٠١١ بعد أن كان (٧٤٣,٠) و (٨٦٢,٠) مليون برميل للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٦,٨%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١، وبنسبة تغير سنوي (١٢,٣%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠. كما بلغ معدل الإنتاج للنفط الخام (٢,٧) مليون ب / ي في عام ٢٠١١ بعد أن كان معدل الإنتاج (٢,٠) و (٢,٤) مليون ب / يوم للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي. أما كمية النفط الخام المصدر فقد ارتفعت إلى (٧٩٠,٥) مليون برميل في عام ٢٠١١ بعد أن كان (٥٩٩,٦) و (٦٩٠,٠) مليون برميل للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي ، وبنسبة تغير (١٤,٥٧%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وبمعدل نمو سنوي مركب (٧,٢%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١. أما قيمة النفط المصدر فقد ارتفعت إلى

---

١ - تم الإعلان أخيرا عن جولة التراخيص الرابعة، وهي تهدف لاستكشاف (١٢) حقلا نفطيا وغازيا تتوزع على محافظات الأنبار ونينوى والنجف وديالى وواسط والديوانية.

(٨٢٩٨٧,٦) مليون دولار عام ٢٠١١ بعد أن كانت (٤٠٠١٣,٥) و (٥٢٢٠٦,٣) مليون دولار للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، وارتفعت كمية المنتجات النفطية المستوردة إلى (٣٤١٣,٤) مليون دولار عام ٢٠١١ بعد أن كانت (١٧٧٦,٢) و (١٩٤٧,١) مليون دولار للأعوام ٢٠٠٧و٢٠١٠ على التوالي، وبنسبة تغير سنوي بلغت (٧٥,٣١%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وبمعدل نمو سنوي مركب (١٧,٧%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١. أما النفط الخام المجهز للمصافي فقد ارتفع إلى (٢٠٦,٠) مليون برميل عام ٢٠١١ بعد أن كان (١٢١,٠) و (١٩١,٠) مليون برميل للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، وبنسبة تغير (٧,٨٥%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وبمعدل نمو سنوي مركب (١٤,٢%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١. وسجلت كمية النفط الخام المجهز للكهرباء (٢٣,٠) مليون برميل عام ٢٠١٠ و ٢٠١١ بعد أن كانت (١٨,٠) مليون برميل عام ٢٠٠٧ (١)، كما بلغت كمية الغاز المصاحب المنتج (مقمق) (٢) (٥٧٤٣٦٣,٠) مليون قدم مكعب قياسي عام ٢٠١١ بعد أن كان (٤٣١٥٧٠,٠) و (٥٢٠٦٦٩,٠) مليون قدم مكعب قياسي للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي، وبنسبة تغير (١٠,٣١%) لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وبمعدل نمو سنوي مركب (٧,٤%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١. وسجلت قيمة الغاز المصاحب (٣٤٨٠٣,٠) مليون دينار عام ٢٠١١ بعد أن كانت (٦٤٧٤,٠) و (٣٠٤٧٥,٠) مليون دينار على التوالي للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠.

١- وزارة النفط / الدائرة الاقتصادية والمالية.
٢- كمية الغاز المصاحب / مقمق:- هو وحدة قياسية لكمية الغاز المصاحب وتساوي مليون قدم مكعب قياسي.

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية (مليار دينار)

للسنوات ٢٠٠٧ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١*

رمز التصنيف الدولي	الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٧	٢٠١٠*	٢٠١١**	معدل النمو السنوي المركب (%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١	نسبة التغير السنوي (%) للسنوات ٢٠١٠-٢٠١١
١	الزراعة والغابات والصيد	٥٤٩٤,٢	٨٣٦٦,٢	٨٨٠٨,٦	١٢,٥	٥,٣
٢	التعدين والمقالع	٥٩٢٧٤,٣	٧٣٥٦٩,٩	١١٦١٨٤,٩	١٨,٣	٥٧,٩
٢-١	النفط الخام	٥٩٠١٨,١	٧٢٩٠٥,٠	١١٥٤٨٨,٤	١٨,٣	٥٨,٤
٢-٢	الانواع الأخرى من التعدين	٢٥٦,٢	٦٦٤,٩	٦٩٦,٥	٢٨,٤	٤,٨
٣	الصناعة التحويلية	١٨١٧,٩	٣٦٧٨,٧	٣٨٧٩,٩	٢٠,٩	٥,٥
٤	الكهرباء والماء	٩٧٢,٨	٢٤٦٢,٧	٢٦٧١,٦	٢٨,٧	٨,٥
٥	البناء والتشييد	٤٩٢٨,٥	٨٨٣٢,٨	١٠٤٨٦,٢	٢٠,٨	١٨,٧
٦	النقل والمواصلات والخزن	٧٣٣٣,١	٩٣٧٦,٦	١٠٣٢٣,٦	٨,٩	١٠,١
٧	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	٦٩٧٣,٣	١٢١٧٢,٢	١٣٩٤١,٦	١٨,٩	١٤,٥
٨	المال والتأمين وخدمات العقارات	١٠٨٦٤,٦	١٥٥١٧,٨	١٨٠٧٥,٧	١٣,٦	١٦,٥
٨-١	البنوك والتأمين	١٥٤٢,٢	٢٠٥١,٢	٢٧٧٩,٣	١٥,٩	٣٥,٥
٨-٢	ملكية دور السكن	٩٣٢٢,٥	١٣٤٦٦,٦	١٥٢٩٦,٤	١٣,٢	١٣,٦
٩	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	١٤٣٠٢,٤	٢٥٢٧٦,٧	٢٧٨٨٢,٨	١٨,٢	١٠.٣
٩-١	خدمات التنمية الاجتماعية	١٢٢٩٧,٩	٢٢٣٨٨,١	٢٤٦٤٠,٨	١٩,٠	١٠,١
٩-٢	الخدمات الشخصية	٢٠٠٤,٥	٢٨٨٨,٦	٣٢٤٢,٠	١٢,٨	١٢,٢
٢-١	المجموع حسب الأنشطة	١١١٩٦١,٢	١٥٩٢٥٣,٦	٢١٢٢٥٤,٩	١٧,٣	٣٣,٣
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب		٥٠٥,٤	٧٣٢,١	٩٤٥,٠	١٦,٩	٢٩,١
الناتج المحلي الإجمالي		١١١٤٥٥,٨	١٥٨٥٢١,٥	٢١١٣٠٩,٩	١٧,٣	٣٣,٣
الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام		٥٢٩٤٣,١	٨٦٣٤٨,٦	٩٦٧٦٦,٣	١٦,٣	١٢,١

*تقديرات أولية ، ** تقديرات أولية فصلية

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) حسب الأنشطة الاقتصادية

للسنوات ٢٠٠٧ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ *

%

رمز التصنيف الدولي	الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٧	٢٠١٠*	٢٠١١**
١	الزراعة والغابات والصيد	٤,٩	٥,٣	٤,٢
٢	التعدين والمقالع	٥٢,٩	٤٦,٢	٥٤,٧
٢-١	النفط الخام	٥٢,٧	٤٥,٨	٥٤,٤
٢-٢	الأنواع الأخرى من التعدين	٠,٢	٠,٤	٠.٣
٣	الصناعة التحويلية	١,٦	٢,٣	١,٨
٤	الكهرباء والماء	٠,٩	١,٥	١,٣
٥	البناء والتشييد	٤,٤	٥,٥	٤,٩
٦	النقل والمواصلات والخزن	٦,٥	٥,٩	٤,٩
٧	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	٦,٢	٧,٦	٦,٦
٨	المال والتأمين وخدمات العقارات	٩,٧	٩,٧	٨,٥
٨-١	البنوك والتأمين	١,٤	١,٣	١,٣
٨-٢	ملكية دور السكن	٨,٣	٨,٥	٧,٢
٩	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	١٢,٨	١٥,٩	١٣,١
٩-١	خدمات التنمية الاجتماعية	١١,٠	١٤,١	١١,٦
٩-٢	الخدمات الشخصية	١,٨	١,٨	١,٥
المجموع حسب الأنشطة		١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب				
الناتج المحلي الإجمالي				
الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام				

*تقديرات أولية ، ** تقديرات أولية فصلية

جدول (٣)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) (مليار دينار)

رمز التصنيف الدولي	الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٧	٢٠١٠*	٢٠١١**	معدل النمو السنوي المركب (%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١	نسبة التغير السنوي (%) للسنوات ٢٠١٠-٢٠١١

للسنوات ٢٠٠٧، ٢٠١٠، ٢٠١١

١	الزراعة والغابات والصيد	٤,٥	٤,٧	٤,٨	١,٦	٢,١
٢	التعدين والمقالع	٢٠,٩	٢٤,٣	٢٧,٣	٦,٩	١٢,٤
٢-١	النفط الخام	٢٠,٨	٢٤,١	٢٧,١	٦,٨	١٢,٤
٢-٢	الأنواع الأخرى من التعدين	٠,٠٩	٠,١٦٦	٠,١٦٩	١٧,١	١,٨
٣	الصناعة التحويلية	١,١	١,٦٨٧	١,٧٢٧	١١,٩	٢,٤
٤	الكهرباء والماء	٠,٦	١,٠	١,١	١٦,٤	١٠,٠
٥	البناء والتشييد	١,٦	٢,٦	٢,٧	١٤,٠	٣,٨
٦	النقل والمواصلات والخزن	١,٢	١٥	١.٦	٧,٥	٦,٧
٧	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	٢,٥	٣,٨	٤,٢	١٣,٨	١٠,٥
٨	المال والتأمين وخدمات العقارات	٧,٣	٧,٩	٨,٣	٣,٣	٥,٦
٨-١	البنوك والتأمين	٠,٨١٥	٠,٨١٠	١,٠٣٦	٦,٢	٢٧,٩
٨-٢	ملكية دور السكن	٦,٥	٧,١	٧,٣	٢,٩	٢,٨
٩	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	٩,١	١٠,٨	١١,٦	٦,٣	٧,٤
٩-١	خدمات التنمية الاجتماعية	٨,٥	١٠,١	١٠,٩	٦,٤	٧,٩
٩-٢	الخدمات الشخصية	٠,٥٨٢	٠,٦٦٧	٠,٦٨٧	٤,٢	٣,٠
المجموع حسب الأنشطة		٤٨,٨	٥٨,١	٦٣,٢	٦,٧	٨,٨
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب		٠,٣	٠,٣	٠,٤	٧,٥	٣٣,٣
الناتج المحلي الإجمالي		٤٨,٥	٥٧,٨	٦٢,٩	٦,٧	٨,٨
الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام		٢٨,٠	٣٤,١	٣٦,١	٦,٦	٥,٨

*تقديرات أولية ،** تقديرات أولية فصلية

جدول (٤)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٨٨ =١٠٠) حسب الأنشطة الاقتصادية

للسنوات ٢٠٠٧، ٢٠١٠، ٢٠١١ (%)

رمز التصنيف الدولي	الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٧	٢٠١٠*	٢٠١١**
١	الزراعة والغابات والصيد	٩,٢	٨,١	٧,٦
٢	التعدين والمقالع	٤٢,٨	٤١,٨	٤٣,١
٢-١	النفط الخام	٤٢,٦	٤١,٥	٤٢,٩
٢-٢	الأنواع الأخرى من التعدين	٠,٢	٠,٣	٠,٣
٣	الصناعة التحويلية	٢,٣	٢,٩	٢,٧
٤	الكهرباء والماء	١,٢	١,٧	١,٧
٥	البناء والتشييد	٣,٣	٤,٥	٤,٣
٦	النقل والمواصلات والخزن	٢,٥	٢,٤	٢,٤
٧	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	٥,١	٦,٥	٦,٦
٨	المال والتأمين وخدمات العقارات	١٥,٠	١٣,٦	١٣,٢
٨-١	البنوك والتأمين	١,٧	١,٤	١,٦
٨-٢	ملكية دور السكن	١٣,٣	١٢,٢	١١,٦
٩	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	١٨,٦	١٨,٦	١٨,٤
٩-١	خدمات التنمية الاجتماعية	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٢
٩-٢	الخدمات الشخصية	١,٢	١,١	١,١
المجموع حسب الأنشطة		١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠.٠
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب				
الناتج المحلي الإجمالي				
الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام				

*تقديرات أولية ،** تقديرات أولية فصلية

جدول (٥)

التوزيع الهيكلي للأنشطة الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي

للسنوات (٢٠٠٧ و ٢٠١٠ و ٢٠١١)

(مليار دينار)

القطاعات	بالأسعار الجارية			معدل النمو السنوي المركب (%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١	نسبة التغير (%) السنوي للسنوات ٢٠١٠-٢٠١١	(المساهمات) التوزيع النسبي (%)			الثابتة بالأسعار ١٠٠=١٩٨٨			معدل النمو السنوي المركب (%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١	نسبة التغير (%) السنوي للسنوات ٢٠١٠-٢٠١١	التوزيع النسبي (%)		
	٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠١١			٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠١١			٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠١١
مجموع القطاعات السلعية	٧٢٤٨٧,٧	٩٦٩١٠,٤	١٤٢٠٣١,٢	١٨,٣	٤٦,٦	٦٤,٧	٦٠,٩	٦٦,٩	٢٨,٧	٣٤,٢٥٣	٣٧,٦	٧,٠	٩,٨	٥٨,٨	٥٨,٩	٥٩,٥
مجموع القطاعات التوزيعية	١٥٨٤٨,٦	٢٣٦٠٠,٠	٢٧٠٤٤,٥	١٤,٣	١٤,٦	١٤,٢	١٤,٨	١٢,٧	٤,٥	٦,٠٠٠	٦,٧	١٠,٥	١١,٧	٩,٢	١٠,٣	١٠,٦
مجموع القطاعات الخدمية *	٢٣٦٢٤,٩	٣٨٧٤٣,٣	٤٣١٧٩,٢	١٦,٣	١١,٤	٢١,١	٢٤,٣	٢٠,٣	١٥,٦	١٧,٨٦٧	١٨,٩	٤,٩	٥,٨	٣٢,٠	٣٠,٧	٢٩,٩
الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات	١١١٩٦١,٢	١٥٩٢٥٣,٧	٢١٢٢٥٤,٩	١٧,٣	٣٣,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤٨,٨	٥٨,١٢٠	٦٣,٢	٦,٧	٨,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

جدول (٦)

الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد لكل منهما للسنوات ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ و ٢٠١١

السنوات	الدخل القومي أسعار جارية (مليار دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)		متوسط نصيب الفرد (الف دينار) بالاسعار الجارية	
		بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	الدخل القومي	الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٧	١٠٠١٠٠,٨	١١١٤٥٥,٨	٤٨,٥	٣٣٧٢,٤	٣٧٥٥,٠
٢٠١٠	١٤٣٠٢٩,٦	١٥٨٥٢١,٥	٥٧,٩	٤٤٠٩,٥	٤٨٨٧,١
٢٠١١*		٢١١٣١٠,٠	٦٢,٩		٦٣٥٩,٦
معدل النمو السنوي المركب (%) للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١		١٧,٣	٦,٧		١٤,١

* لم يتم احتساب الدخل القومي لعام ٢٠١١ من الجهاز المركزي للإحصاء لغاية كتابة التقرير.

جدول (٧)

توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية للسنوات ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ (بالأسعار الجارية) (مليار دينار)

رمز التصنيف الدولي	الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٧			٢٠١٠			٢٠١١			معدل النمو السنوي المركب للقطاع العام (%) للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١١	نسبة النمو السنوي المركب للقطاع الخاص (%) للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١١
		عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع		
١	الزراعة والغابات والصيد	٣,٣	٥٤٩٠,٩	٥٤٩٤,٢	٧,٤	٨٣٥٨,٨	٨٣٦٦,٢	٨,٨	٨٧٩٩,٨	٨٨٠٨,٦	٢٧,٨	١٢,٥
٢	التعدين والمقالع	٥٩٠٤٨,٦	٢٢٥,٧	٥٩٢٧٤,٣	٧٣٠٠٣,٠	٥٦٦,٩	٧٣٥٦٩,٩	١١٥٥٩٠,٨	٥٩٤,١	١١٦١٨٤,٩	١٨,٣	٢٧,٤
٢-١	النفط الخام	٥٩٠١٨,١	٠,٠	٥٩٠١٨,١	٧٢٩٠٥,٠	٠,٠	٧٢٩٠٥,٠	١١٥٤٨٨,٤	٠,٠	١١٥٤٨٨,٤	١٨,٣	
٢-٢	الانواع الأخرى من التعدين	٣٠,٥	٢٢٥,٧	٢٥٦,٢	٩٨,٠	٥٦٦,٩	٦٦٤,٩	١٠٢,٤	٥٩٤,١	٦٩٦,٥	٣٥,٤	٢٧,٤
٣	الصناعة التحويلية	٨٤٥,٤	٩٧٢,٥	١٨١٧,٩	٢٢١٨,٦	١٤٦٠,١	٣٦٧٨,٧	٢٣٣٩,٦	١٥٤٠,٣	٣٨٧٩,٩	٢٩,٠	١٢,٢
٤	الكهرباء والماء	٧٢٢,٤	٢٥٠,٤	٩٧٢,٨	٢٠٤٧,٢	٤١٥,٥	٢٤٦٢,٧	٢٢٢٠,١	٤٥١,٥	٢٦٧١,٦	٣٢,٤	١٥,٩
٥	البناء والتشييد	١١٩,١	٤٨٠٩,٤	٤٩٢٨,٥	٢٥٠,٨	٨٥٨٢,٠	٨٨٣٢,٨	٢٩٣,٦	١٠١٩٢,٦	١٠٤٨٦,٢	٢٥,٣	٢٠,٧
	القطاعات السلعية	٦٠٧٣٨,٨	١١٧٤٨,٩	٧٢٤٨٧,٧	٧٧٥٢٧,٠	١٩٣٨٣,٣	٩٦٩١٠,٣	١٢٠٤٥٢,٩	٢١٥٧٨,٣	١٤٢٠٣١,٢	١٨,٧	١٦,٤
٦	النقل والمواصلات والخزن	٤٧٠,٠	٦٨٦٣,١	٧٣٣٣,١	٩٧٠,٦	٨٤٠٦,٠	٩٣٧٦,٦	١٠٧٣,٧	٩٢٤٩,٩	١٠٣٢٣,٦	٢٢,٩	٧,٧
٧	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	٢٦٧٢,٦	٤٣٠٠,٧	٦٩٧٣,٣	١٧٨٤,٢	١٠٣٨٨,١	١٢١٧٢,٣	٢٠٤٩,٤	١١٨٩٢,٢	١٣٩٤١,٦	-٦,٤	٢٩,٠
٨	المال والتأمين وخدمات العقارات	١٢٢٤,٢	٩٦٤٠,٤	١٠٨٦٤,٦	١٥٦٠,٥	١٣٩٥٧,٢	١٥٥١٧,٧	٢١١٥,٠	١٥٩٦٠,٧	١٨٠٧٥,٧	١٤,٦	١٣,٤
٨-١	البنوك والتأمين	١٢٢٤,٢	٣١٧,٩	١٥٤٢,١	١٥٦٠,٥	٤٩٠,٦	٢٠٥١,١	٢١١٥,٠	٦٦٤,٣	٢٧٧٩,٣	١٤,٦	٢٠,٢
	القطاعات التوزيعية	٤٣٦٦,٨	١١٤٨١,٧	١٥٨٤٨,٥	٤٣١٥,٣	١٩٢٨٤,٧	٢٣٦٠٠,٠	٥٢٣٨,١	٢١٨٠٦,٤	٢٧٠٤٤,٥	٤,٧	١٧,٤
٨-٢	ملكية دور السكن	٠,٠	٩٣٢٢,٥	٩٣٢٢,٥	٠,٠	١٣٤٦٦,٦	١٣٤٦٦,٦	٠,٠	١٥٢٩٦,٤	١٥٢٩٦,٤		١٣,٢
٩	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	١٢٢٩٨,٠	٢٠٠٤,٥	١٤٣٠٢,٥	٢٢٣٨٨,١	٢٨٨٨,٦	٢٥٢٧٦,٧	٢٤٦٤٠,٨	٣٢٤٢,٠	٢٧٨٨٢,٨	١٩,٠	١٢,٨
٩-١	خدمات التنمية الاجتماعية	١٢٢٩٧,٩	٠,٠	١٢٢٩٨,٠	٢٢٣٨٨,١	٠,٠	٢٢٣٨٨,١	٢٤٦٤٠,٨	٠,٠	٢٤٦٤٠,٨	١٩,٠	
٩-٢	الخدمات الشخصية	٠,٠	٢٠٠٤,٥	٢٠٠٤,٥	٠,٠	٢٨٨٨,٦	٢٨٨٨,٦	٠,٠	٣٢٤٢,٠	٣٢٤٢,٠		١٢,٨
	القطاعات الخدمية	١٢٢٩٨,٠	١١٣٢٧,٠	٢٣٦٢٥,٠	٢٢٣٨٨,١	١٦٣٥٥,٢	٣٨٧٤٣,٣	٢٤٦٤٠,٨	١٨٥٣٨,٤	٤٣١٧٩,٢	١٩,٠	١٣,١
	المجموع حسب الأنشطة	٧٧٤٠٣,٦	٣٤٥٥٧,٦	١١١٩٦١,٢	١٠٤٢٣٠,٤	٥٥٠٢٣,٢	١٥٩٢٥٣,٦	١٥٠٣٣١,٨	٦١٩٢٣,١	٢١٢٢٥٤,٩	١٨,١	١٥,٧
	الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام	١٨٣٨٥,٥	٣٤٥٥٧,٦	٥٢٩٤٣,١	٣١٣٢٥,٤	٥٥٠٢٣,٢	٨٦٣٤٨,٦	٣٤٨٤٣,٤	٦١٩٢٣,١	٩٦٧٦٦,٥	١٧,٣	١٥,٧

* ارقام الجهاز المركزي للاحصاء – دائرة الحسابات القومية.

* ٢٠١١ مقدرة من قبل قسم السياسات الاقتصادية واعداد الخطط – دائرة السياسات الاقتصادية والمالية.

جدول (٨)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية للقطاعين العام والخاص بالأسعار الجارية

للسنوات (٢٠٠٧ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١) (%)

رمز التصنيف الدولي	الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٧			٢٠١٠			٢٠١١		
		عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
١	الزراعة والغابات والصيد	٠,١	٩٩,٩	١٠٠,٠	٠,١	٩٩,٩	١٠٠,٠	٠,١	٩٩,٩	١٠٠,٠
٢	التعدين والمقالع	٩٩,٦	٠,٤	١٠٠,٠	٩٩,٢	٠,٨	١٠٠,٠	٩٩,٥	٠,٥	١٠٠,٠
٢-١	النفط الخام	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
٢-٢	الانواع الأخرى من التعدين	١١,٩	٨٨,١	١٠٠,٠	١٤,٧	٨٥,٣	١٠٠,٠	١٤,٧	٨٥,٣	١٠٠,٠
٣	الصناعة التحويلية	٤٦,٥	٥٣,٥	١٠٠,٠	٦٠,٣	٣٩,٧	١٠٠,٠	٦٠,٣	٣٩,٧	١٠٠,٠
٤	الكهرباء والماء	٧٤,٣	٢٥,٧	١٠٠,٠	٨٣,١	١٦,٩	١٠٠,٠	٨٣,١	١٦,٩	١٠٠,٠
٥	البناء والتشييد	٢,٤	٩٧,٦	١٠٠,٠	٢,٨	٩٧,٢	١٠٠,٠	٢,٨	٩٧,٢	١٠٠,٠
	القطاعات السلعية	٨٣,٨	١٦,٢	١٠٠,٠	٨٠,٠	٢٠,٠	١٠٠,٠	٨٤,٨	١٥,٢	١٠٠,٠
٦	النقل والمواصلات والخزن	٦,٤	٩٣,٦	١٠٠,٠	١٠,٤	٨٩,٦	١٠٠,٠	١٠,٤	٨٩,٦	١٠٠,٠
٧	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	٣٨,٣	٦١,٧	١٠٠,٠	١٤,٧	٨٥,٣	١٠٠,٠	١٤,٧	٨٥,٣	١٠٠,٠
٨	المال والتأمين وخدمات العقارات	١١,٣	٨٨,٧	١٠٠,٠	١٠,١	٨٩,٩	١٠٠,٠	١١,٧	٨٨,٣	١٠٠,٠
٨-١	البنوك والتأمين	٧٩,٤	٢٠,٦	١٠٠,٠	٧٦,١	٢٣,٩	١٠٠,٠	٧٦,١	٢٣,٩	١٠٠,٠
	القطاعات التوزيعية	٢٧,٦	٧٢,٤	١٠٠,٠	١٨,٣	٨١,٧	١٠٠,٠	١٩,٤	٨٠,٦	١٠٠,٠
٨-٢	ملكية دور السكن	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٩	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	٨٦,٠	١٤,٠	١٠٠,٠	٨٨,٦	١١,٤	١٠٠,٠	٨٨,٤	١١,٦	١٠٠,٠
٩-١	خدمات التنمية الاجتماعية	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
٩-٢	الخدمات الشخصية	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	القطاعات الخدمية	٥٢,١	٤٧,٩	١٠٠,٠	٥٧,٨	٤٢,٢	١٠٠,٠	٥٧,١	٤٢,٩	١٠٠,٠
	المجموع حسب الأنشطة	٦٩,١	٣٠,٩	١٠٠,٠	٦٥,٤	٣٤,٦	١٠٠,٠	٧٠,٨	٢٩,٢	١٠٠,٠
	الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام	٣٤,٧	٦٥,٣	١٠٠,٠	٣٦,٣	٦٣,٧	١٠٠,٠	٣٦,٠	٦٤,٠	١٠٠,٠

جدول (٩)

الناتج المحلي الإجمالي بشقيه العام والخاص مع النفط وبدون النفط للسنوات٢٠٠٧، ٢٠١٠، ٢٠١١* (بالأسعار الجارية) (مليار دينار)

رمز التصنيف الدولي	الإنشطة الأقتصادية	٢٠٠٧				٢٠١٠				*٢٠١١			
		القطاع العام مع النفط	القطاع العام بدون النفط	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام مع النفط	القطاع العام بدون النفط	القطاع الخاص	مجموع	القطاع العام مع النفط	القطاع العام بدون النفط	القطاع الخاص	مجموع
١	الزراعة والغابات والصيد	٣,٣	٣,٣	٥٤٩٠,٩	٥٤٩٤,٢	٧,٤	٧,٤	٨٣٥٨,٨	٨٣٦٦,٢	٨,٨	٨,٨	٨٧٩٩,٨	٨٨٠٨,٦
٢	التعدين والمقالع	٥٩٠٤٨,٦	٣٠,٥	٢٢٥,٧	٥٩٢٧٤,٣	٧٣٠٠٣,٠	٩٨,٠	٥٦٦,٩	٧٣٥٦٩,٩	١١٥٥٩٠,٨	١٠٢,٤	٥٩٤,١	١١٦١٨٤,٩
١-٢	النفط الخام	٥٩٠١٨,١	٠,٠	٠,٠	٥٩٠١٨,١	٧٢٩٠٥,٠	٠,٠	٠,٠	٧٢٩٠٥,٠	١١٥٤٨٨,٤	٠,٠	٠,٠	١١٥٤٨٨,٤
٢-٢	الانواع الأخرى من التعدين	٣٠,٥	٣٠,٥	٢٢٥,٧	٢٥٦,٢	٩٨,٠	٩٨,٠	٥٦٦,٩	٦٦٤,٩	١٠٢,٤	١٠٢,٤	٥٩٤,١	٦٩٦,٥
٣	الصناعة التحويلية	٨٤٥,٤	٨٤٥,٤	٩٧٢,٥	١٨١٧,٩	٢٢١٨,٦	٢٢١٨,٦	١٤٦٠,١	٣٦٧٨,٧	٢٣٣٩,٦	٢٣٣٩,٦	١٥٤٠,٣	٣٨٧٩,٩
٤	الكهرباء والماء	٧٢٢,٤	٧٢٢,٤	٢٥٠,٤	٩٧٢,٨	٢٠٤٧,٢	٢٠٤٧,٢	٤١٥,٥	٢٤٦٢,٧	٢٢٢٠,١	٢٢٢٠,١	٤٥١,٥	٢٦٧١,٦
٥	البناء والتشييد	١١٩,١	١١٩,١	٤٨٠٩,٤	٤٩٢٨,٥	٢٥٠,٨	٢٥٠,٨	٨٥٨٢,٠	٨٨٣٢,٨	٢٩٣,٦	٢٩٣,٦	١٠١٩٢,٦	١٠٤٨٦,٢
	القطاعات السلعية	٦٠٧٣٨,٨	١٧٢٠,٧	١١٧٤٨,٩	٧٢٤٨٧,٧	٧٧٥٢٧,٠	٤٦٢٢,٠	١٩٣٨٣,٣	٩٦٩١٠,٣	١٢٠٤٥٢,٩	٤٩٦٤,٥	٢١٥٧٨,٣	١٤٢٠٣١,٢
٦	النقل والمواصلات والخزن	٤٧٠,٠	٤٧٠,٠	٦٨٦٣,١	٧٣٣٣,١	٩٧٠,٦	٩٧٠,٦	٨٤٠٦,٠	٩٣٧٦,٦	١٠٧٣,٧	١٠٧٣,٧	٩٢٤٩,٩	١٠٣٢٣,٦
٧	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	٢٦٧٢,٦	٢٦٧٢,٦	٤٣٠٠,٧	٦٩٧٣,٣	١٧٨٤,٢	١٧٨٤,٢	١٠٣٨٨,١	١٢١٧٢,٣	٢٠٤٩,٤	٢٠٤٩,٤	١١٨٩٢,٢	١٣٩٤١,٦
٨	المال والتأمين وخدمات العقارات	١٢٢٤,٢	١٢٢٤,٢	٩٦٤٠,٤	١٠٨٦٤,٦	١٥٦٠,٥	١٥٦٠,٥	١٣٩٥٧,٢	١٥٥١٧,٧	٢١١٥,٠	٢١١٥,٠	١٥٩٦٠,٧	١٨٠٧٥,٧
٨-١	البنوك والتأمين	١٢٢٤,٢	١٢٢٤,٢	٣١٧,٩	١٥٤٢,١	١٥٦٠,٥	١٥٦٠,٥	٤٩٠,٦	٢٠٥١,١	٢١١٥,٠	٢١١٥,٠	٦٦٤,٣	٢٧٧٩,٣
	القطاعات التوزيعية	٤٣٦٦,٨	٤٣٦٦,٨	١١٤٨١,٧	١٥٨٤٨,٥	٤٣١٥,٣	٤٣١٥,٣	١٩٢٨٤,٧	٢٣٦٠٠,٠	٥٢٣٨,١	٥٢٣٨,١	٢١٨٠٦,٤	٢٧٠٤٤,٥
٨-٢	ملكية دور السكن	٠,٠	٠,٠	٩٣٢٢,٥	٩٣٢٢,٥	٠,٠	٠,٠	١٣٤٦٦,٦	١٣٤٦٦,٦	٠,٠	٠,٠	١٥٢٩٦,٤	١٥٢٩٦,٤
٩	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	١٢٢٩٨,٠	١٢٢٩٨,٠	٢٠٠٤,٥	١٤٣٠٢,٥	٢٢٣٨٨,١	٢٢٣٨٨,١	٢٨٨٨,٦	٢٥٢٧٦,٧	٢٤٦٤٠,٨	٢٤٦٤٠,٨	٣٢٤٢,٠	٢٧٨٨٢,٨
٩-١	خدمات التنمية الاجتماعية	١٢٢٩٨,٠	١٢٢٩٨,٠	٠,٠	١٢٢٩٨,٠	٢٢٣٨٨,١	٢٢٣٨٨,١	٠,٠	٢٢٣٨٨,١	٢٤٦٤٠,٨	٢٤٦٤٠,٨	٠,٠	٢٤٦٤٠,٨
٩-٢	الخدمات الشخصية	٠,٠	٠,٠	٢٠٠٤,٥	٢٠٠٤,٥	٠,٠	٠,٠	٢٨٨٨,٦	٢٨٨٨,٦	٠,٠	٠,٠	٣٢٤٢,٠	٣٢٤٢,٠
	القطاعات الخدمية	١٢٢٩٨,٠	١٢٢٩٨,٠	١١٣٢٧,٠	٢٣٦٢٥,٠	٢٢٣٨٨,١	٢٢٣٨٨,١	١٦٣٥٥,٢	٣٨٧٤٣,٣	٢٤٦٤٠,٨	٢٤٦٤٠,٨	١٨٥٣٨,٤	٤٣١٧٩,٢
	المجموع حسب الأنشطة	٧٧٤٠٣,٦	١٨٣٨٥,٥	٣٤٥٥٧,٦	١١١٩٦١,٢	١٠٤٢٣٠,٤	٣١٣٢٥,٤	٥٥٠٢٣,٢	١٥٩٢٥٣,٦	١٥٠٣٣١,٨	٣٤٨٤٣,٤	٦١٩٢٣,١	٢١٢٢٥٤,٩

جدول (١٠)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية للسنوات ٢٠٠٧، ٢٠١٠، ٢٠١١ (بالأسعار الجارية) (%)

رمز التصنيف الدولي	الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٧			٢٠١٠			٢٠١١		
		القطاع العام مع النفط	القطاع العام بدون النفط	القطاع الخاص	القطاع العام مع النفط	القطاع العام بدون النفط	القطاع الخاص	القطاع العام مع النفط	القطاع العام بدون النفط	القطاع الخاص
١	الزراعة والغابات والصيد	٠,٠	٠,٠	١٥,٩	٠,٠	٠,٠	١٥,٢	٠,٠	٠,٠	١٤,٢
٢	التعدين والمقالع	٧٦,٣	٠,٢	٠,٧	٧٠,٠	٠,٣	١,٠	٧٦,٩	٠,٣	١,٠
١-٢	النفط الخام	٧٦,٢	٠,٠	٠,٠	٦٩,٩	٠,٠	٠,٠	٧٦,٨	٠,٠	٠,٠
٢-٢	الانواع الأخرى من التعدين	٠,٠	٠,٢	٠,٧	٠,١	٠,٣	١,٠	٠,١	٠,٣	١,٠
٣	الصناعة التحويلية	١,١	٤,٦	٢,٨	٢,١	٧,١	٢,٧	١,٦	٦,٧	٢,٥
٤	الكهرباء والماء	٠,٩	٣,٩	٠,٧	٢,٠	٦,٥	٠,٨	١,٥	٦,٤	٠,٧
٥	البناء والتشييد	٠,٢	٠,٦	١٣,٩	٠,٢	٠,٨	١٥,٦	٠,٢	٠,٨	١٦,٥
	القطاعات السلعية	٧٨,٥	٩,٤	٣٤,٠	٧٤,٤	١٤,٨	٣٥,٢	٨٠,١	١٤,٢	٣٤,٨
٦	النقل والمواصلات والخزن	٠,٦	٢,٦	١٩,٩	٠,٩	٣,١	١٥,٣	٠,٧	٣,١	١٤,٩
٧	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	٣,٥	١٤,٥	١٢,٤	١,٧	٥,٧	١٨,٩	١,٤	٥,٩	١٩,٢
٨	المال والتأمين وخدمات العقارات	١,٦	٦,٧	٢٧,٩	١,٥	٥,٠	٢٥,٤	١,٤	٦,١	٢٥,٨
١-٨	البنوك والتأمين	١,٦	٦,٧	٠,٩	١,٥	٥,٠	٠,٩	١,٤	٦,١	١,١
	القطاعات التوزيعية	٥,٦	٢٣,٨	٣٣,٢	٤,١	١٣,٨	٣٥,٠	٣,٥	١٥,٠	٣٥,٢
٢-٨	ملكية دور السكن	٠,٠	٠,٠	٢٧,٠	٠,٠	٠,٠	٢٤,٥	٠,٠	٠,٠	٢٤,٧
٩	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	١٥,٩	٦٦,٩	٥,٨	٢١,٥	٧١,٥	٥,٢	١٦,٤	٧٠,٧	٥,٢
١-٩	خدمات التنمية الاجتماعية	١٥,٩	٦٦,٩	٠,٠	٢١,٥	٧١,٥	٠,٠	١٦,٤	٧٠,٧	٠,٠
٢-٩	الخدمات الشخصية	٠,٠	٠,٠	٥,٨	٠,٠	٠,٠	٥,٢	٠,٠	٠,٠	٥,٢
	القطاعات الخدمية	١٥,٩	٦٦,٩	٣٢,٨	٢١,٥	٧١,٥	٢٩,٧	١٦,٤	٧٠,٧	٢٩,٩
	المجموع حسب الأنشطة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

جدول (١١)

إجمالي مؤشرات النفط الخام للسنوات ٢٠٠٧، ٢٠١٠، ٢٠١١

التفاصيل	السنوات			معدل النمو السنوي المركب للمدة ٢٠٠٧- ٢٠١١	نسبة التغير السنوي للمدة ٢٠١٠- ٢٠١١ %
	٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠١١		
إنتاج النفط الخام (مليون برميل)	٧٤٣,٠	٨٦٢,٠	٩٦٨,٠	٦,٨	١٢,٣٠
معدل الإنتاج (مليون ب / ي)	٢,٠	٢,٤	٢,٧	٦,٨	١٢,٥١
كمية النفط الخام المصدر(مليون برميل)	٥٩٩,٦	٦٩٠,٠	٧٩٠,٥	٧,٢	١٤,٥٧
قيمة النفط المصدر (مليون دولار)	٤٠٠١٣,٥	٥٢٢٠٦,٣	٨٢٩٨٧,٦	٢٠,٠	٥٨,٩٦
المنتجات النفطية المستوردة (مليون دولار)	١٧٧٦,٢	١٩٤٧,١	٣٤١٣,٤	١٧,٧	٧٥,٣١
النفط الخام المجهز للمصافي (مليون برميل)	١٢١,٠	١٩١,٠	٢٠٦,٠	١٤,٢	٧,٨٥
النفط الخام المجهز للكهرباء (مليون برميل)	١٨,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٦,٣	٠,٠٠
الغاز المصاحب المنتج (مقمق)	٤٣١٥٧٠,٠	٥٢٠٦٦٩,٠	٥٧٤٣٦٣,٠	٧,٤	١٠,٣١
قيمة الغاز المصاحب (مليون دينار)	٦٤٧٤,٠	٣٠٤٧٥,٠	٣٤٨٠٣,٠	٥٢,٣	١٤,٢٠

* وزارة النفط / الدائرة الاقتصادية والمالية

* كمية الغاز المصاحب / مقمق :- هو وحدة قياسية لكمية الغاز المصاحب وتساوي مليون قدم مكعب قياسي

الفصل الثاني

الاستثمار الحكومي وتكوين رأس المال الثابت

أولا : الاستثمار الحكومي

يعتبر الاستثمار بشقيه الحكومي والخاص من العوامل المهمة المساهمة في تحديد معدلات النمو الاقتصادي وإحداث التطور على مستوى ناتج القطاعات الاقتصادية ، إلا إن درجة المساهمة هذه تعتمد وبدرجة كبيرة على إيرادات النفط الخام المصدر ، وبالتالي فأن الاستثمار الحكومي بشكل خاص سوف يتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات السعرية لأسعار النفط في السوق العالمية .

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى إن العراق سوف يحقق زيادة كبيرة في إيرادات النفط وهذا يؤثر على زيادة قدرة الحكومة على زيادة الميزانية بشكل كبير والتي سوف تترك أثار مباشرة على زيادة تخصيصات الاستثمارات الحكومية وزيادة الميزانية الاستثمارية بسرعة اكبر مما ازداد إجمالي الناتج المحلي الإجمالي المطلوب ولتشكل هذه النفقات نسبة ٣٠% كحد أدنى من الموازنة العامة للدولة ومكن هذا الوضع الحكومة من القيام باستثمارات مهمة في قطاعي النفط والكهرباء وقطاعات الصحة والتعليم والزراعة .

لقد أكدت توجهات السياسة الاستثمارية لعام ٢٠١١ فيما يتعلق باتجاهات الاستثمار الحكومي على تحقيق الأسس والمبادئ الآتية : -

١. إعطاء الأولوية لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، والتركيز على أعمار البني التحتية الداعمة لعملية النمو الاقتصادي ، والتي من أهدافها خلق فرص العمل في مجالات الطاقة والكهرباء والإسكان والنقل والاتصالات وبناء المستشفيات ومشاريع النقل والاتصالات فضلاً عن مشاريع الماء والمجاري .
٢. معالجة مشكلة البطالة من خلال توفير فرص العمل .
٣. تحسين نوعية الحياة وتقديم أفضل الخدمات المقدمة من قبل الدولة لإفراد المجتمع من خلال النهوض بواقع التنمية وتطوير البني التحتية والاستثمار فيها .

وبالرجوع إلى خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠ – ٢٠١٤) نجد أنها قد حددت التوجهات التالية فضلاً لما ذكر آنفا :-

١. ستكون السياسة الاستثمارية داعمة لهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للاقتصاد الوطني .
٢. فتح المجال إمام القطاع الخاص للمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية .
٣. اعتمدت الخطة مبدأ الأولويات القطاعية مما سيعزز من حالة النمو غير المتوازن وصولاً لهدف النمو القطاعي المتوازن .
٤. تعزيز الهدف المكاني للخطة ومن خلال تخصيص ١٢,٥ % من إجمالي تخصيصات الاستثمار الحكومي في الخطة لبرنامج تنمية الأقاليم تعزيز لمبدأ دعم اللامركزية .
٥. التركيز على القطاعات الخدمية (ماء ، صرف صحي ، تربية ، صحة ، تعليم ، رياضة ، سياحة ، ثقافة ، وتخصيص ٢٢% من البرنامج الاستثماري الحكومي لهذه القطاعات .

واستناداً لما تقدم ولتحليل اتجاهات السياسة الاستثمارية ونظام الأولويات أعلاه الذي تستند إليه ، لا بد من التعرف على نمط تخصيص الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية (الزراعية ، الصناعية ،النقل والاتصالات ، المباني والخدمات، التربية والتعليم ، وكما موضح في الجدول (١٢) .

لقد بلغ إجمالي التخصيصات السنوية للمشاريع الاستثمارية الحكومية على مستوى العراق لعام ٢٠١١ (٣٨٢١٢,٧) مليار دينار بضمنها (٢٧٠٩٧,٥) مليار دينار تخصيصات القطاعات السنوية وعند مقارنة هذه التخصيصات الأخيرة بعام ٢٠١٠ نجد أنها ازدادات بنسبة (٤٦,١%) .

من بيانات الجدول (١٣) نلاحظ بأن القطاع الصناعي قد استحوذ على اكبر حصة من التخصيصات القطاعية لعام ٢٠١١ إذ بلغت بحدود (١٣٧٢١) مليار دينار وبنسبة (٥٠,٧ %) من إجمالي تخصيصات القطاعات لعام ٢٠١١ ومحققاً نسبة زيادة مقدارها (٦٥,٦%) مقارنة بعام ٢٠١٠ . وهو ما يتفق وسياسة الدولة وخطة التنمية (٢٠١٠ – ٢٠١٤) بإعطاء الأولوية لمشاريع النفط والكهرباء باعتبارها الركائز الأساسية لتوفير العملة الأجنبية والطاقة لتحريك الأنشطة الاقتصادية المختلفة لسد احتياجات السوق المحلية والدخول في ميدان تصدير السلع المصنعة وتحسين ميزان المدفوعات فضلاً عن تحقيق فرص تشغيل للأيدي العاملة العاطلة .

وبالرجوع إلى بيانات الجدول أعلاه يظهر إن قطاع المباني والخدمات قد احتل المرتبة الثانية من حيث حجم التخصيصات السنوية يليه القطاع الزراعي حيث بلغت نسبته (٢٨,٨%) من إجمالي التخصيصات السنوية لعام ٢٠١١ ومحققاً نسبة زيادة مقدارها (٢١,١%) .

ثم يليه القطاع الزراعي بالمرتبة الثالثة وبنسبة ٨,٥ % من إجمالي التخصيصات لعام ٢٠١١ وبنسبة زيادة (٤٣ %) . وهذا يتماشى مع سياسة الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص استيراد المواد الغذائية فضلاً إلى فرص العمل الكبيرة التي من المؤمل إن يخلقها هذا القطاع المهم . وأخيرا تأتي هذه

القطاعات قطاعي (النقل والاتصالات) و (قطاع التربية والتعليم) حيث بلغت نسبة مساهمتهما في إجمالي التخصيصات القطاعية (٦,٨% و ٥,٢%) على التوالي :

إما على مستوى حجم المبالغ المصروفة ونسب التنفيذ على مستوى القطاعات الاقتصادية لعام ٢٠١١، فقد احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى كما يتضح ذلك من بيانات الجدول (١٤) إذ سجل أعلى نسبة صرف لتصل إلى (٩١,١%) إلا أنها تعتبر منخفضة نسبياً عند مقارنتها مع نسبة التنفيذ المتحققة عام ٢٠١٠ التي وصلت إلى (٩٠,٩) يليه قطاع النقل والاتصالات وبكفاءة تنفيذ بلغت (٧١,٩) وهي مرتفعة مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٠ التي وصلت إلى (٤٤,٢ %) تلي هذه القطاعات بقية الأنشطة (الزراعية ، المباني والخدمات ، التربية والتعليم) وبنسبة تنفيذ بلغت (٦١,٦% ، ٥٩,١ % ، ٥٧,٨٥ %) على التوالي . وتجب الإشارة هنا انه في حال لم ترتفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي وتحقق نمو كبير فأن مستويات الاستثمار التي تتطلبها خطة التنمية الوطنية سوف لن تتحقق .

جدول (١٢)
التخصيصات القطاعية في خطة التنمية %

القطاع	التخصيصات في خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠ – ٢٠١٤)
الزراعي	٩,٥
النفط	١٥
الكهرباء	١٠
الصناعة التحويلية	٥
النقل والاتصالات	٩
البناء والتشييد والخدمات	١٧
التعليم	٥
تنمية الأقاليم	١٢,٥
إقليم كردستان	١٧,٠

دول (١٣)

تخصيصات المشاريع الاستثمارية الحكومية لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠

حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع	تخصيصات عام ٢٠١٠مليون دينار(١)	الأهمية النسبية %	تخصيصات عام ٢٠١١ مليون دينار	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعي	١٦١٥٥٦٣,٠٤٣	٨,٧	٢٣١٠٦٧٢,٣٦٤	٨,٥	٤٣,٠
الصناعي	٨٢٩١٨٠٧,٣٩٥	٤٤,٧	١٣٧٣١٢٤٦,٧٥٩	٥٠,٧	٦٥,٦
النقل والاتصالات	١٥١٣١٩٢,١٤٤	٨,٢	١٨٤٨٥٢٨,٤٩٩	٦,٨	٢٢,١
المباني والخدمات	٦٤٣٩٨٣٣,٥١٤	٣٤,٧	٧٧٩٦٨٦٦,٨	٢٨,٨	٢١,١
التربية والتعليم	٦٩٠٤٨٨,٦٩٧	٣,٧	١٤١٠٢٠٤,٥	٥,٢	١٠٤,٢
الإجمالي	**١٨٥٥٠٨٨٤,٧٩٣**	**١٠٠**	**٢٧٠٩٧٥١٨,٩**	**١٠٠**	**٤٦,١**

جدول (١٤)

مصروفات المشاريع الاستثمارية ونسب الصرف المالي لعام ٢٠١١

(حسب القطاعات الاقتصادية) (مليون دينار)

القطاع	التخصيصات المعدلة كما في ٢٠١١ / ١٢ / ٣١ (١)	إجمالي المصروفات الفعلية مع السلف كما في ٢٠١١ / ١٢ / ٣١ (٢)	الأهمية النسبية %	نسبة الصرف المالي % ٣ = ١/٢
الزراعي	٢٣١٠٦٧٢,٣٦٤	١٤٢٣٢٦٤,١٠٠	%٤,٩	٦١,٦
الصناعي	١٣٧٣١٢٤٦,٧٥٩	١٢٥٠٣٩٠١,٤٥٤	%٤٣,٤	٩١,١
النقل والاتصالات	١٨٤٨٥٢٨,٤٩٩	١٣٢٩٥٥٥,١١٨	%٤,٦	٧١,٩
المباني والخدمات	٧٧٩٦٨٦٦,٨	٤٦٠٩٠٢٣,٩٨٨	%١٦,٠	٥٩,١
التربية والتعليم	١٤١٠٢٠٤,٥	٨١٥٤٢١,٠٠٠	%٢,٨	٥٧,٨
المجموع	٢٧٠٩٧٥١٨,٩	٢٠٦٨١١٦٥,٦٦	%٧١,٨	٧٦,٣
مشاريع إقليم كردستان	٤٣٥٤٩٦٤,٢٥٣	٤٣٥٥٩٦٢	%١٥,١	١٠٠,٠
برنامج تنمية الأقاليم عدا كردستان	٦٥٣٤٧٩٠,٥٨٩	٣٦٩٨٥٢٧,٠٠	%١٢,٨	٥٦,٦
إنعاش الاهوار	٢٢٥٥١٥,٩٩٥	٧٣٤٠٥	%٠,٣	٣٢,٥
المجموع	**٣٨٢١٢٧٨٩,٨**	**٢٨٨٠٩٠٥٩,٦٦٠**	**١٠٠,٠٠**	**٧٥,٤**

جدول (١٥)

مقارنة المصروفات الفعلية للمشاريع الاستثمارية لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠

حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع	المصروفات الفعلية لعام ٢٠١٠ (١)	المصروف الكلي لعام ٢٠١١ (٢)	نسبة الصرف ١ : ٢
الزراعي	٨٥٣٥٥٢,٠	١٤٢٣٢٦٤,١	٦٦,٧
الصناعي	٧٥٣٧٢٦٨	١٢٥٠٣٩٠١,٤٥٤	٦٥,٩
النقل والاتصالات	٦٦٨٢٠٥,٩	١٣٢٩٥٥٥,١١٨	٩٨,٩
المباني والخدمات	٤٢٢٥٠٣٦,١	٤٦٠٩٠٢٣,٩٨٨	٩,١
التربية والتعليم	٢٢٨١٣٨,٠	٨١٥٤٢١,٠٠٠	٢٥٧,٤
المجموع	**١٣٥١٢٢٠٠,٠**	**٢٠٦٨١١٦٥,٦٦**	**٥٣,١**

جدول (١٦)

التخصصات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليار دينار	التخصيصات السنوية (مليار دينار)	الأهمية النسبية للتخصيصات السنوية
٢٠١٠	١٧١٩٥٧,٠	١٨٥٥٠,٩	١٠,٨
٢٠١١		٣٨٢١٢,٧	

ثانياً : إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الاقتصادية المهمة المستخدمة في التحليل الاقتصادي ومتابعة التطورات والإضافات التي يشهدها اقتصاد البلد خلال فترة زمنية محددة على المستوى الكلي ، فضلاً عن كونه يعبر عن اتجاهات النفقات المساهمة في زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد الوطني ، وأدناه متابعة لأهم التغيرات التي شهدها هذا المؤشر خلال عام ٢٠١٠:

١. تحليل نتائج إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية :

ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي المحلي خلال عام ٢٠١٠ حيث بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت (٢٤٧٧٠,٤٦) مليار دينار عام ٢٠١٠ بعد إن كان (١٣٤٧١,٢٤) مليار دينار عام ٢٠٠٩ وبنسبة زيادة مقدارها (٨٣. %) . ويعود السبب الرئيسي لهذه الزيادة الكبيرة في التكوين إلى نجاح مؤسسات الدولة في إعادة بناء ما دمرته الحرب وفي زيادة حجم إنفاقها الاستثماري على الأصول الثابتة ، فضلاً إلى ارتفاع العوائد النفطية للعراق إضافة إلى تحسن الوضع الأمني واستقراره النسبي وانعكاس ذلك على تخصيصات التكوين السنوية جدول (١٧ ـ أ) .

٢. تحليل نتائج إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة :

عند دراسة تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة للمدة أعلاه يلاحظ انه قد حقق نسبة زيادة كبيرة بلغت (٧١,٥%) عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ . كما يتضح ذلك من بيانات الجدول (١٨ ـ أ) وهي ظاهرة ايجابية تسجل لصالح الاقتصاد الوطني بعد السيطرة على مستوى التضخم السائد خلال عام ٢٠١٠ .

٣. أشرت التقديرات الإحصائية الأولية :

وجود تباين في نسب الزيادة والمساهمة للأنشطة المكونة لهذا المؤشر كما تشير إلى ذلك بيانات الجدول (١٧ ــ أ) فقد شهد إجمالي التكوين عام ٢٠١٠ تغيرات هامة إذ ازدادت نسب بعض الأنشطة الإنتاجية والتوزيعية مع بقاء الأنشطة الخدمية في مواقعها المتقدمة وبشكل خاص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة والتي سجلت نسبة تغير (٧٧,٤ %) عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ وبنسبة مساهمة (٥٨,٥ %) متراجعة قليلاً عن عام ٢٠٠٩ التي حققت نسبة مساهمة (٦٠,٧%) بسبب التقدم الذي أحرزته الأنشطة الإنتاجية عام ٢٠٠٩ جدول (١٧ ـ ب).

وعند استبعاد تأثير الأسعار عن تكوين رأس المال الثابت خلال عام ٢٠١٠ يلاحظ إن الأنشطة السلعية وفي مقدمتها الكهرباء والماء ترتفع أقيامها مقارنة بعام ٢٠٠٩ لتصل إلى (٢,٥٩٢) مليار دينار وبنسبة تغير (٨٣,٣ %) لتحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة المساهمة في إجمالي التكوين

، إلا إن الملاحظ إن الخدمات الاجتماعية وبعد استبعاد تأثير الأسعار تبقى محافظة على مركزها الأول وبنسبة مساهمة (٥٤,٤ %) لعام ٢٠٠٩ كما في الجدول رقم (١٨ ـ ب)على الرغم من حصول تغير كبير في نسبة تغير نشاط التعدين والمقالع التي سجلت نسبة ارتفاع (١١٥٨,٥ %) لعام ٢٠١٠ كما يتضح ذلك في الجدول (١٨ ـ أ).

٤. توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الملكية :

بالرجوع إلى بيانات الجدول (١٧ ـ أ) يلاحظ إن الإضافات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي لا تزال يهمن عليها القطاع العام ، وان تراجع دور القطاع الخاص على الرغم من التأكيد دوره الفاعل في النشاط الاقتصادي المحلي يبقى مرتبط بالظروف العامة السياسية والاقتصادية التي تحيط بالبلاد . إذ تشير هذه البيانات إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع العام عام ٢٠١٠ قد بلغت (٩٣,٦ %) بعد أن كانت (٨٩,٧%) عام ٢٠٠٩ ، مع ضعف أو انعدام نسبة مساهمة القطاع الخاص خلال السنتين أعلاه . وتركزه على نشاط ملكية دور السكن . والخدمات الشخصية كما يتضح من بيانات الجدول (١٧ ـ أ) أعلاه .

٥. توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجودات :

احتل حجم الاستثمارات في المكائن والمعدات ضمن مكونات تكوين رأس المال الثابت موزع حسب نوع الموجودات في عام ٢٠١٠ على المرتبة الأولى وبنسبة ٣٣,٨% محافظة على نفس المرتبة التي احتلتها عام ٢٠٠٩ . فقد بلغت قيمة الاستثمارات في هذا النشاط (٨٣٨١,٧)مليار دينار وبنسبة زيادة مقدارها (١٢٨,٦ %) مقارنة بعام ٢٠٠٩ . كما يتضح ذلك من بيانات الجدول (١٩) وهو من المؤشرات الجيدة الدالة على الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية وتوسيع قاعدتها التي تتطلب زيادة عديد المعدات والمكائن الرأسمالية المستخدمة في العملية الإنتاجية . وتأتي الاستثمارات في نشاط الأبنية غير السكنية بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية وبنسبة مساهمة (٢٦,٤ %)عام ٢٠١٠ . بعد إن كانت (٢٢,٣%) عام ٢٠٠٩ وبنسبة تغير (١١٨%) . ولتعكس هذه الزيادة توجه الدولة نحو إعادة ما دمرته الحرب خلال السنوات السابقة وتأهيل المطارات والجسور وغيرها . وضمن التغيرات المهمة التي شهدها إجمالي التكوين هو توجه الاستثمارات نحو القطاع الزراعي (نباتات وحيوانات) الذي حقق نسبة زيادة مقدارها (٦٣٤%) عام ٢٠١٠ . إذ ازداد حجم الاستثمارات من (٢,٥٥) مليار دينار إلى (١٨,٧٢) مليار دينار عام ٢٠١٠ لترتفع معها نسبة المساهمة في إجمالي التكوين إلى

(٠,١ %) وتتوافق هذه الزيادة مع توجهات الدولة نحو تشجيع القطاع الزراعي للحد من استيرادات العراق من المواد الغذائية من الدول المجاورة .

جدول (١٧ – أ)
إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الملكية بالأسعار الجارية لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠
(مليون دينار)

الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٩		مجموع القطاع العام والخاص لعام ٢٠٠٩	٢٠١٠		مجموع القطاع العام والخاص لعام ٢٠١٠	نسبة التغير ٢٠٠٩ - ٢٠١٠
	العام	الخاص		العام	الخاص		
الزراعة	١٢,٩٨	٠,٠٥	١٣,٠	٢٢,٦٦٧٨	٠,٠٥٢٥	٢٢,٧٢٠	٧٤,٣
التعدين والمقالع	٢٣٨,٣٢	٠. ١٤	٢٣٨,٥	٢٢٤٧,١٥٣٨	٠,١٤٣٧	٢٢٤٧,٢٩٧	٨٤٢,٤
النفط	٢٣٤,٢٦	٠	٢٣٤,٥	٢٢٤٢,٩١٠٨	٠	٢٢٤٢,٩١١	٤,١-
أنواع	٣,٨٧	٠.١٤	٤,٠	٤,٢٤٣٠	٠,١٤٣٧	٤,٣٨٧	٩,٥
الصناعة التحويلية	٤٣٦,٢٤	١٠٤,١٠	٥٤٠,٣	٦٥٤,٥٨١٦	٢٠,٤٦٧٢	٦٧٥,٠٤٩	٢٤,٩
الكهرباء والماء	٢٢٠٠.٠٤	٠	٢٢٠٠,٠	٤٤٠٧,٤٢٧٩	٠,٠٣٨١٢	٤٤٠٧,٤٦٦	١٠٠,٣
البناء والتشييد	١٠٥,٩٥	٠,١٥	١٠٦,١	٣٨٥,١٢٧٣	٠,٢٠٣١	٣٨٥,٣٣٠٤	٢٦٣,٢
النقل	٣٨٥,٥٤	٩,٠٣	٣٩٤,٦	١٠٦,٤٣٢٣	٠,٠٢٨٤	١٠٦,٤٦١	٧٣,٠-
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	٤٤٣,٧٤	١٤١,٧٧	٥٨٥,٥	٥٦٦,٧١٣٢	٧٧,٣١٦٩	٦٤٤,٠٣٠١٣	١٠,٠
البنوك	٨٨,٣٦	١٧٢,٠٦	٢٦٠,٤	٢٩٨,٥٥٤١	١٠٩,٣٣٥٦	٤٠٧,٨٨٩٨	٥٦,٦
ملكية دور	٠	٩٤٢,٢٥	٩٤٢,٢	٠	١٣٥٨,٤٧٠٨	١٣٥٨,٤٧١	٤٤,٢
خدمات التنمية	٨١٧٢,٣٩	١٨,١٤	٨١٩٠,٥	١٤٤٩٩,٣٢٧٧	١٦,٤٢٠٨	١٤٥١٥,٧٤٨	٧٧,٢
الاجتماعية	٨١٧٢,٣٩	٠	٨١٧٢,٤	١٤٤٩٩,٣٢٧٧	٠	١٤٤٩٩,٣٢٨	٧٧,٤
الشخصية	٠	١٨,١٤	١٨,١	٠	١٦,٤٢٠٨	١٦,٤٢١	٩,٥-
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	**١٢٠٨٣,٥٦**	**١٣٨٧,٦٨**	**١٣٤٧١,٢**	**٢٣١٨٧,٩٨٥٥**	**١٥٨٢,٤٧٧٢**	**٢٤٧٧٠,٤٦٢٧٣٢**	**٨٣,٩**

جدول رقم (١٧- ب)

الأهمية النسبية للسنوات (٢٠٠٩ - ٢٠١٠) بالأسعار الجارية

الأنشطة الاقتصادية	الأهمية النسبية لسنة ٢٠٠٩ %	الأهمية النسبية لسنة ٢٠١٠%
الزراعة	٠,١	٠,١
التعدين والمقالع	١,٨	٩,١
النفط	١,٧	٠,٩
أنواع	٠,٠	٠,٠
الصناعة التحويلية	٤,٠	٢,٧
الكهرباء والماء	١٦,٣	١٧,٨
البناء والتشييد	٠,٨	١,٦
النقل	٢,٩	٠,٤
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	٤,٣	٢,٦
البنوك	١,٩	١,٦
ملكية دور	٧,٠	٥,٥
خدمات التنمية	٦٠,٨	٥٨,٦
الاجتماعية	٦٠,٧	٥٨,٥
الشخصية	٠,١	٠,١
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

شكل (٤)
الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية الداخلة في تكوين
رأس المال الثابت لعام ٢٠١٠
بالأسعار الجارية

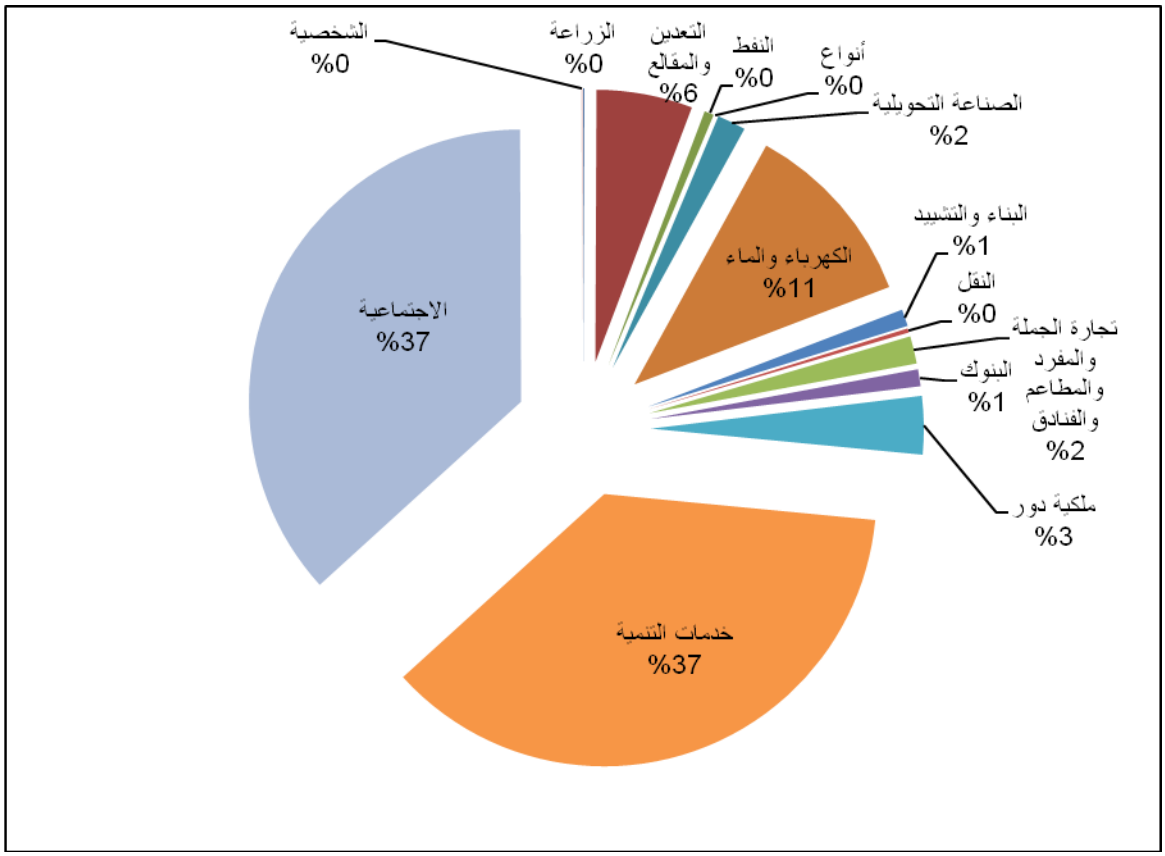

جدول (١٨- أ))

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الملكية بالأسعار الثابتة لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٩		المجموع العام والخاص لسنة ٢٠٠٩	٢٠١٠		المجموع العام والخاص لسنة ٢٠١٠	نسبة التغير ٢٠٠٩ - ٢٠١٠
	العام	الخاص		العام	الخاص		
الزراعة	٠,٠٠٥	٠,٠٠٠٠٢٤	٠,٠٠٥	٠,٠٠٩	٠,٠٠٠٠٢٤	٠,٠٠٩	٧٩,٦
التعدين والمقالع	٠,٠٩٤	٠,٠٠٠٠٩	٠,٠٩٤	١,١٨٤	٠,٠٠٠٠٩٢	١,١٨٤	١١٥٨,٥
النفط	٠,٠٩١	٠	٠,٠٩١	١,١٨٢	٠	١,١٨٢	١١٩٨,٩
أنواع	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠٠٩	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠٠٩٢	٠,٠٠٣	٠,١
الصناعة التحويلية	٠,٢٦١	٠,٠٥٩٨٨٩	٠,٣٢١	٠,٣٤٨	٠,٠٠٩٨٦٨	٠,٣٥٨	١١,٥
الكهرباء والماء	١,٤١٤	٠,٠٠٠٠١	١,٤١٤	٢,٥٩٢	٠,٠٠٠٠٢٦	٢,٥٩٢	٨٣,٣
البناء والتشييد	٠,٠٣٩	٠,٠٠٠١٠٦	٠,٠٣٩	٠,١٣٢	٠,٠٠٠١٣٨	٠,١٣٢	٢٣٧,٩
النقل	٠,٢٤٤	٠,٠٠٥٣٥٥	٠,٢٤٩	٠,٠٤٧	٠,٠٠٠٠١٨	٠,٠٤٧	-٨١,١
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	٠,٢	٠,٠٤٧٣٩٧	٠,٢٤٧	٠,٢٦٣	٠,٠١٩٩٣٦	٠,٢٨٣	١٤,٤
البنوك	٠,٠٤٢	٠,٠٥٠٣١٦	٠,٠٩٢	٠,٠٨٧	٠,٠٣١٨٢٩	٠,١١٩	٢٨,٧
ملكية دور	٠	٠,٢٣٤٣٦٥	٠,٢٣٤	٠	٠,٣٠٤٩١٧	٠,٣٠٥	٣٠,١
خدمات التنمية	٣,٢١٨	٠,٠٠٥٦٦١	٣,٢٢٤	٥,١٢	٠,٠٠٤٧٦٩	٥,١٢٥	٥٩,٠
الاجتماعية	٣,٢١٨	٠	٣,٢١٨	٥,١٢	٠	٥,١٢٠	٥٩,١
الشخصية	٠	٠,٠٠٥٦٦١	٠,٠٠٦	٠	٠,٠٠٤٧٦٩	٠,٠٠٥	-١٥,٨
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	**٥,٥١٧**	**٠,٤٠٣٢٠٦**	**٥,٩٢٠**	**٩,٧٨٤**	**٠,٣٧١٦١٧**	**١٠,١٥٦**	**٧١,٥**

جدول رقم (١٨ – ب)

الأهمية النسبية للسنوات (٢٠٠٩ - ٢٠١٠) بالأسعار الثابتة

الأنشطة الاقتصادية	الأهمية النسبية لسنة ٢٠٠٩ %	الأهمية النسبية لسنة ٢٠١٠%
الزراعة	٠,١	٠.١
التعدين والمقالع	١,٦	١١,٧
النفط	١,٥	١١,٦
أنواع	٠,١	٠,٠
الصناعة التحويلية	٥,٤	٣,٥
الكهرباء والماء	٢٣,٩	٢٥,٥
البناء والتشييد	٠,٧	١,٣
النقل	٤,٢	٠,٥
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	٤,٢	٢,٨
البنوك	١,٦	١,٢
ملكية دور	٤,٠	٣,٠
خدمات التنمية	٥٤,٥	٥٠,٥
الاجتماعية	٥٤,٤	٥٠,٤
الشخصية	٠,١	٠,٠
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	١٠٠,٠	١٠٠,٠

جدول (١٩)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص حسب نوع الموجود بالأسعار الجارية للسنوات٢٠٠٩-٢٠١٠ (مليار دينار)

السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	الأهمية النسبية ٢٠٠٩	الأهمية النسبية ٢٠١٠	نسبة التغير ٢٠٠٩- ٢٠١٠
الأبنية السكنية	١٧٦٤,٣٦	٢٢٥٦,٤٥	١٣,١	٩,١	٢٧,٩
الأبنية غير السكنية	٢٩٩٨,١٠	٦٥٤٧,٦٩	٢٢,٣	٢٦,٤	١١٨,٤
الإنشاءات الأخرى	٢٣١٨,٨٦	٥١٦٥,٧١	١٧,٢	٢٠,٩	١٢٢,٨
المكائن والمعدات	٣٥١٣,٠٣	٨٣٨١,٧٢	٢٦,١	٣٣,٨	١٣٨,٦
الأثاث ث	٩٣٩,٣٧	٥٢٦,١٤	٧,٠	٢,١	-٤٤,٠
وسـائط النقل	١٨٧٢,٤٢	١٧٣٢,١١	١٣,٩	٧,٠	-٧,٥
نباتات وحيوانات	٢,٥٥	١٨,٧٢	٠,٠	٠,١	٦٣٤,١
موجودات أخرى	٦٢,٥٦	١٤١,٩٣	٠,٥	٠,٦	١٢٦,٩
الإجمالي	١٣٤٧١,٢٤	٢٤٧٧٠,٤٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٨٣,٩

الفصل الثالث

القطاع النقدي

لم تحتل السياسة النقدية في العراق خلال المدة التي صدر فيها القانون **رقم ٦٤ لعام ١٩٧٦** ولثلاث عقود موقعاً فاعلا في إدارة الاحتياطيات الأجنبية للبلاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والدفاع عن سعر صرف مستقر للدينار العراقي ، فإدارة موارد البلاد من العملة الأجنبية والتي يتدفق الجزء الأكبر منها من عوائد النفط كانت تتم وفق آلية تنص على تسجيل تلك العوائد برمتها في حساب الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي شريطة أن يسجل مقابلها المعادل بالدينار العراقي في حساب وزارة المالية المفتوح لدى البنك المركزي ، وبذلك أمست السياسة النقدية في ظل القانون أعلاه أداة ملحقة بسياسة الموازنة العامة ، مما جعل الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي مجرد تابع لمسارات الموازنة العامة .

ولتصحيح هذا الخلل للقانون السابق وضمن الإصلاحات الاقتصادية التي يمر بها العراق تم إصدار قانون البنك المركزي العراقي الجديد رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٤ والذي بموجبه اتخذت السلطة النقدية في العراق مجموعة من الإجراءات والخطوات الهامة على الصعيد النقدي أبرزها الاستقلالية التي كفلها قانون البنك المركزي والتي تأتي لتحقيق أهدافه وبصورة مجتمعة دون تدخل من أي جهة ، شريطة أن يعمل البنك المركزي على زيادة شفافيتهِ ومصداقية عملهِ في بلوغ أهدافه ، وعملت الصيغة التي أعدها البنك المركزي العراقي لأدوات السياسة النقدية على إعادة القوة للدينار وتحقيق التوازن ما بين الطلب على الدولار وعرضه والسعي إلى استقراره لكي ينعكس على استقرار الأسعار وخلق جاذبية للعملة المحلية كنتيجة لاستقرارها ، كل هذا ساهم في رفع قيمة الدينار العراقي بما يزيد عن (٤٠%) مقارنة بعام ٢٠٠٣.

ولقد حققت السياسة النقدية أهدافها في الاستقرار الاقتصادي تمثلت باستقرار سعر الصرف وانخفاض معدلات الزيادة السنوية في التضخم وبناء احتياطيات قوية تعاظمت من (٤) مليار دولار في عام ٢٠٠٤ لتصبح حوالي ٦٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١١ وهي تمثل غطاء العملة العراقية في مواجهة الاهتزازات الداخلية والخارجية التي يفرزها الاقتصاد .

وعليه فان الإستراتيجية المستقبلية للسياسة النقدية تستند إلى هدف مواصلة تحسين سعر الصرف الدينار وبصورة تدريجية مدروسة وباستخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة غير المباشرة للتأثير على العوامل المحددة لسعر الصرف مثل تخفيض معدلات التضخم المحلية ، وتعزيز وضع ميزان المدفوعات والاحتياطيات الأجنبية، تنظيم وضبط سوق النقد الأجنبي ، والعمل على تطوير الأدوات النقدية الأخرى منها عمل الأسواق المالية وجذب الاستثمارات الخارجية.

اولاً : عرض النقد

يعد عرض النقد المؤشر الأساسي في السياسة النقدية الذي يتم التحكم به فقط من قبل البنك المركزي باعتباره المشرف على إدارة النقد وتنظيم الأسواق المالية بالدولة لضمان استقرار قيمة النقد، واستقرار مستوى الأسعار، فضلاً إلى ذلك يساهم في توزيع الموارد وتخصيصها بصورة جيدة.

جدول (٢٠)
تطور عرض النقد ومعدل التضخم للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١١)

السنوات	عرض النقد (ترليون دينار)	نسبة التغير %	معدل التضخم
٢٠٠٩	٣٧,٣	٣٢,٣	٧,١
٢٠١٠	٥١,٨	٣٨,٩	٢,٤
٢٠١١	٧٢,٣	٣٩,٦	٥,٥
متوسط النمو السنوي	٥٣,٨		٥

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، والنشرة السنوية

وشهد الاقتصاد العراقي خلال عام ٢٠١١ زيادة في عرض النقد إذ بلغ (٧٢,٣) تريلون دينار قياسا بعام٢٠١٠الذي سجل (٥١,٨) تريلون دينار وبنسبة زيادة مقدارها (٣٩,٦%) سنوياً رافق ازدياد عرض النقد ارتفاع في معدل التضخم من (٢,٤%) لعام ٢٠١٠إلى (٥,٥%) خلال عام ٢٠١١،فضلا عن الارتفاع الذي شهده سوق المواد الغذائية وانعكاساتها السلبية إذ كان متوسط نمو معدل التضخم (٥%) والشكل (٥) الأتي يوضح اتجاه معدل التضخم لعامي (٢٠١٠-٢٠١١):

شكل (٥)

اتجاه التضخم في العراق لعامي (٢٠١٠-٢٠١١)

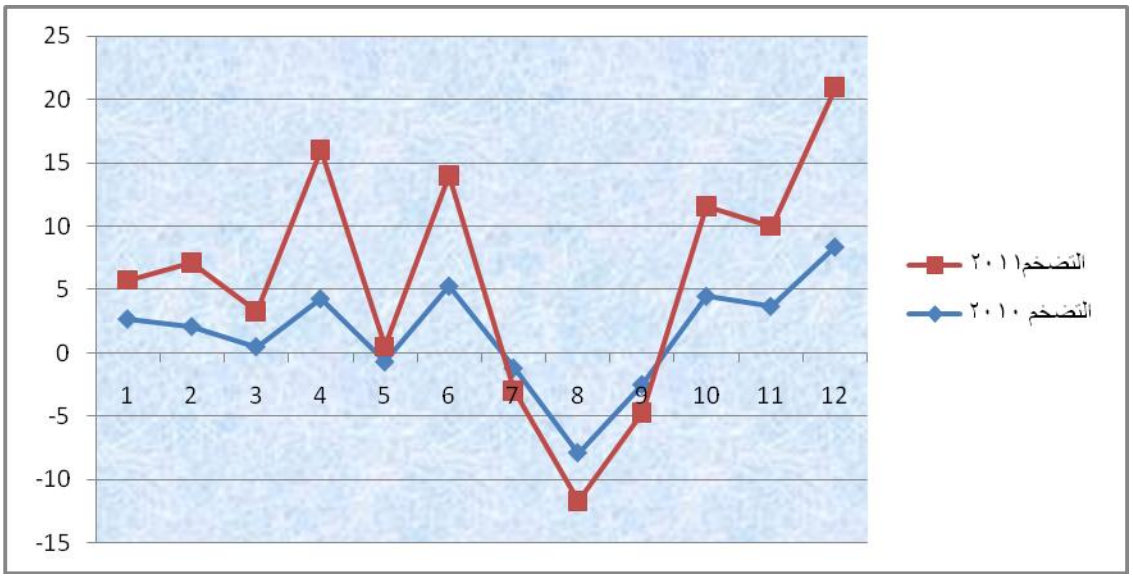

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الأرقام القياسية ، نشرة الأرقام القياسية لاسعار المستهلك ٢٠١١ .

ولما كان البنك المركزي العراقي مسؤولاً عن إدارة وتنظيم عرض النقد فهو يواصل عن كثب مراقبته للتطورات المالية والنقدية والائتمانية بغية الحفاظ على الاستقرار النقدي المنشود والذي تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية في البلد ، وذلك من خلال الحفاظ على استقرار معدل التضخم ضمن المرتبة العشرية الواحدة والتوجه نحو تفعيل أدوات السياسة النقدية لمواجهة الظروف التضخمية غير الملائمة.

ثانياً : معدل التضخم وحركة الأسعار

لقد شهد الاقتصاد العراقي تضخماً غير مسبوق استناداً إلى التقارير والدراسات الاقتصادية المتعلقة في هذا الجانب ، فضلا عن انخفاض القيمة الحقيقية للنقود في السوق العراقية بشكل لافت للنظر، حيث لم تعد كميات كبيرة منها كافية لشراء سلعة أو خدمة بسيطة لدرجة أصبحت عملية متابعة زيادة أسعار السلع والخدمات لتقدير معدلاتها عملية تكتنفها الصعوبات .

وكان لظهور التضخم في الاقتصاد العراقي نتيجة لجملة من العوامل الداخلية والخارجية وذلك لعدم وضوح السياسات الاقتصادية والمالية وتأثر اقتصاده بالحروب وانعكاس أثارها السلبية على المستوى العام للأسعار ، ولقياس مستوى معدل التضخم خلال عام ٢٠١١ تم الاعتماد على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال العام أعلاه ، حيث بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام ٢٠١١ (١٣٢,١) نقطة بعد أن كان (١٢٥,١) في عام ٢٠١٠ وكانت نسبة الزيادة (٥,٥%) ، إن هدف البنك المركزي العراقي هو إبقاء مستوى التضخم عند الأرقام المنخفضة المفردة، وبسبب زيادة الموارد المالية للعراق استطاع البنك من إبقاء التضخم محصورا بحدود (٥%) وهو رقم قريب من معدلات التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وتعزى أسباب هذه الزيادة إلى الإنفاق الحكومي بشقيه التشغيلي والاستثماري واستمرار الضغوط التضخمية لأسعار بعض المجاميع السلعية الرئيسة كمجموعة الإيجار والسلع والخدمات المتنوعة والخدمات الطبية والمواد الغذائية .

جدول (٢١)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١١)

٢٠٠٧ = ١٠٠

ت	المجاميع	الوزن	٢٠٠٩	٢٠١٠	نسبة التغير %	٢٠١١	نسبة التغير %	نسبة المساهمة في التضخم
٠١	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	٣٠,٠٥٩	١٣٠,٧	١٣٤,٣	٢,٧	١٣٨,٤	٣,٠٥	٣,٩
٠٢	المشروبات الكحولية والتبغ	٠,٧٢	١١٨,٨	١٢١,٤	٢,١	١٢٧,٥	٥,٠٢	٠,١
٠٣	الملابس والأحذية	٧,٣٣	١٢٢,٥	١٢٣,٢	٠,٥	١٢٦,٧	٢,٨	٠,٩
٠٤	السكن،المياه،الكهرباء،الغاز	٣١,٣٠٥	١٢٠,٨	١٢٦,١	٤,٣	١٤٠,٩	١١,٧	١٥,٩
٠٥	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	٦,٣٧٧	١١٥,٨	١١٤,٩	-٠,٧	١١٦,٣	١,٢	٠,٣
٠٦	الصحة	٢,٣٠٨	١٢٩,٥	١٣٦,٤	٥,٣	١٤٨,٣	٨,٧	٠,٨
٠٧	النقل	١١,٠٨٦	١١٢,٧	١١١,٣	-١,٢	١٠٩,٢	-١,٨	-٠,٩
٠٨	الاتصال	٢,٩٢٦	٩٧,٨	٩٠	-٧,٩	٨٦,٥	-٣,٨	-٠,٤
٠٩	الترفيه والثقافة	١,٦١٩	١١١,٦	١٠٨,٨	-٢,٥	١٠٦,٤	-٢,٢	-٠,١
١٠	التعليم	٠,٩٨٩	١٢٣,٦	١٢٩,٢	٤,٥	١٣٨,٤	٧,١	٠,٣
١١	المطاعم	١,٤٠٣	١٢٠,٨	١٢٥,٣	٣,٧	١٣٣,٣	٦,٣	٠,٣
١٢	السلع والخدمات المتنوعة	٣,٨٧٨	١٢٠,٦	١٣٠,٨	٨,٤	١٤٧,٤	١٢,٦	٢,١
	الرقم القياسي العام	١٠٠	١٢٢,١	١٢٥,١	٢,٤	١٣٢,١	٥,٥	٢٤,٢
	الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد (*)	١٠٠	١٢١,٣	١٢٤,٨	٢,٨	١٣٢,٩	٦,٤	٢٨,١
								١٠٠

المصدر : - الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الأرقام القياسية ، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدل التضخم للسنوات (٢٠٠٩ - ٢٠١١) .

- (*) المواد التي تم استبعادها هي (مجموعة الفواكه ، والخضروات ، والوقود ، النفط والغاز) .

وعند تتبع اثر أسعار المجاميع السلعية ومدى مساهمتها في معدل التضخم السائد خلال عام ٢٠١١ يلاحظ إن أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت بنسبة (٣,٠٥%) إلا إنها وبسبب ارتفاع حجم إنفاق الأسرة عليها والبالغ (٣٠,٠٥٩%) قد أسهمت هذه المجموعة بنسبة (٣,٩%) من معدل التضخم السائد خلال عام ٢٠١١ ، تلتها في حجم التأثير على المستوى العام للأسعار أسعار المساكن وبدلات إيجارات المحال التجارية ، فوفق آخر مسح اقتصادي واجتماعي للأسرة عام ٢٠٠٧ وجد إن أسعار هذه المجموعة ارتفعت بنسبة (١١,٧%) والتي أسهمت في معدل التضخم بنسبة (١٥,٩%) خلال عام ٢٠١١ ، والشكل (٦) يوضح نسب مساهمة أسعار المجاميع السلعية في معدل التضخم :

شكل (٦)

نسب مساهمة أسعار المجاميع السلعية في معدل التضخم

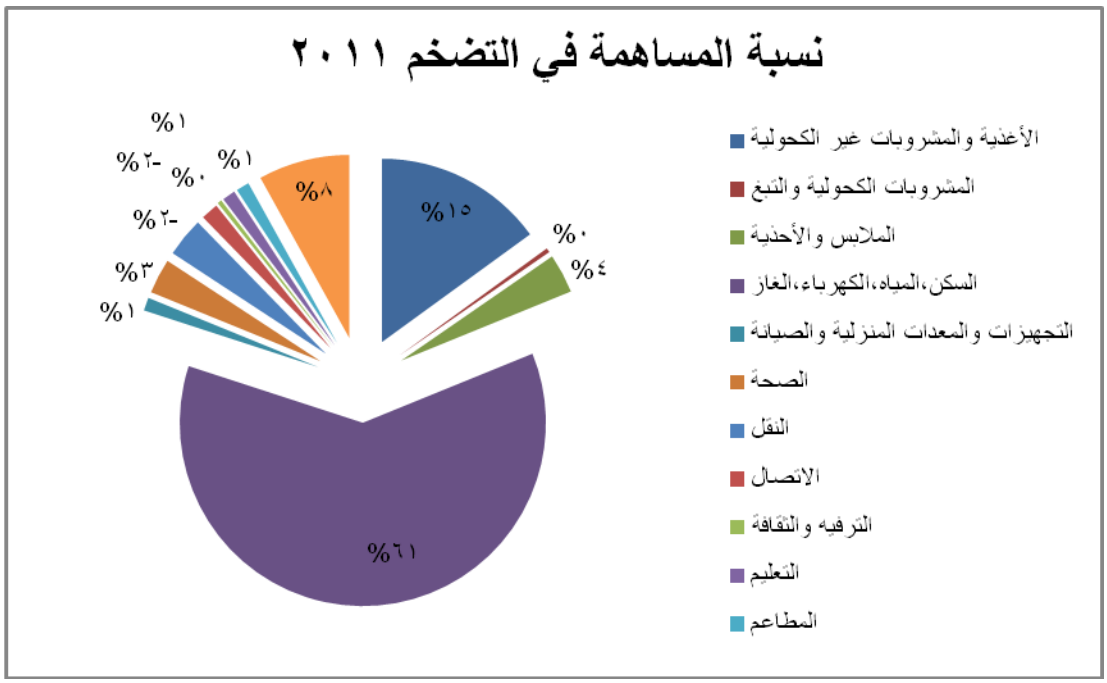

ثالثاً: سعري الصرف والفائدة

يتم تقويم العملة العراقية بنظام سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو المستقل) حيث تحسنت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار لعام ٢٠١١ لمعدل (١١٧٠) عند نفس المستوى في عام ٢٠١٠ ، فقد كانت الاتجاهات العامة لمتوسط أسعار الصرف الدينار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) الأعلى ارتفاعاً في قيمة الدينار، أي انخفاض عدد وحدات العملة المحلية مقابل الدولار وبنسبة بلغت (٤,٥%) خلال الفترة أعلاه ، وهذا ما انعكس على قيمة العملة العراقية لعام ٢٠١١ التي استقرت نسبياً على الرغم من النمو المتزايد في عرض النقد الذي وصلت نسبة زيادته إلى (٣٩,٦%) ، وباستخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة وتحسن الرصيد الاحتياطي الأجنبي خاصة بعد معاودة عوائد النفط للارتفاع ، بالإضافة إلى مزاد العملة العلني الذي لعب دوراً في التحكم بالطلب الكلي ومواجهة الضغوط التضخمية ، حيث يؤدي المزاد إلى تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق الدفاع عن سعر الصرف التوازني ، الأمر الذي ينعكس على المستوى العام للأسعار وخاصة للسلع المستوردة وتحقيق التوازن والاستقرار في سوق العملة الأجنبية.

أما بخصوص أسعار الفائدة فقد انخفضت نسبتها إلى (٦%) خلال عام ٢٠١١ مقارنة مع العام السابق ، ويعود ذلك إلى اتساع دور السلطات النقدية في تحرير وتفعيل دور أسعار الفائدة في التصدي للتضخم واعتماده كإشارة وهدف تشغيلي من خلال تبني سياسة انكماشية مضادة للتوسع الحاصل في الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري بهدف احتواء وتقييد الضغوط التضخمية من هذا الإنفاق، وذلك لجعل سعر الفائدة بمستوى موجب للمقرض وبما يحفز الادخار المصرفي ويساهم في تخفيض أعباء الإنفاق العام وسحب الفائض النقدي والسيطرة على السيولة المحلية ، وترجع إجراءات التخفيض إلى النجاح النسبي الذي تحقق للسيطرة على التضخم ، وكذلك تحفيز الائتمان المصرفي وخاصة في المجالات الاستثمارية للقطاع الخاص لتعويض النقص الحاصل في الإنفاق الحكومي.

جدول(٢٢)

تطور مؤشرات سعر الصرف وسعر الفائدة خلال السنوات (٢٠٠٩-٢٠١١)

السنوات	سعر الصرف (دينار/دولار)	سعر الفائدة
٢٠٠٩	١١٧٠	%١١
٢٠١٠	١١٧٠	%٧
٢٠١١	١١٧٠	%٦

المصدر: البنك المركزي ، النشرة السنوية .

رابعاً : القطاع المصرفي

يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة ، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار بل لكونه يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، فقد أصبح هذا القطاع بفعل اتساعه وتشعب أنشطته وتطوره معياراً للحكم على سلامة اقتصادياتنا وقابليتها أو قدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية ، وإذا كان القطاع المصرفي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور ، وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية ، والحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار .

واتخذت تطورات القطاع المصرفي عدة أشكال من خلال ظاهرة التحرر من القيود والعراقيل ، وذلك نحو إيجاد تشريعات ولوائح والتركيز على المنافسة وانفتاح السوق المالي المحلي على الأسواق الدولية وهذا كفيل بتحسين وتطوير الجهاز المصرفي لمواجهة عناصر وعوامل المنافسة والمخاطرة ، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي وتحقيق تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات ، وهذا التطور أدى إلى انخفاض تكلفة إنجاز المعاملات المالية عبر الحدود وتحسن معالجة البيانات والنظم المحاسبية ، وبالتالي انعكس بشكل فوائد سواء بالنسبة للمصارف أو لعملائها .

ويتبين من الجدول (٢٣) إن إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفع من (٤٧,٩) تريليون دينار عام ٢٠١٠ ليصل إلى (٥٦) تريليون دينار عام ٢٠١١، كما إن إجمالي الودائع الجارية قد ارتفع إلى (٤٣,٧) تريليون دينار عام ٢٠١١ وبنسبة تغير بلغت (٦,٦%) عن عام ٢٠١٠، فضلا عن ذلك فان نسبة الائتمان المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي قد سجل (٩,٦%) عام ٢٠١١ بعد أن كان (٦,٨%)عام ٢٠١٠، وسجلت القروض والسلف زيادة بلغت (٥,٤) تريليون دينار.

جدول (٢٣)
مؤشرات القطاع المصرفي

السنة	الودائع لدى المصارف التجارية	إجمالي الودائع الجارية	نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي	الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع	نسبة الائتمان المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي	الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع	القروض والسلف
٢٠٠٩	٣٨,٦	٣٢,٣	٢٧,٢	٥,٧	٤,١	٤٦,١	٤,٣
٢٠١٠	٤٧,٩	٤١,٠	٢٧,٨	١١,٧	٦,٨	٣٩,٨	٩,٩
٢٠١١	٥٦	٤٣,٧	٢٠,٦	٢٠,٣	٩,٦	٣٩,٠	١٥,٣

الفصل الرابع

ميزان المدفوعات العراقي

يعكس ميزان المدفوعات العراقي بالعمليات التي تمت بين المقيمين في العراق وغير المقيمين خلال عام ٢٠١١ . وبالتالي فهو مرآة تعكس واقع حال الاقتصاد العراقي تجاه الاقتصاد العالمي وفيما يلي استعراض وتحليل لاتجاهات مكونات هذا الميزان خلال العام أعلاه استناداً إلى ما تؤشره البيانات الواردة في جدول (٢٤)

أولا : الحساب الجاري :

تأثر الحساب الجاري ايجابياً بالزيادة الحاصلة في حجم الصادرات النفطية عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠ التي سجلت نسبة زيادة مقدارها (٥٤،١%) انعكست بآثارها بتسجيل الحساب الجاري وزيادة مقدارها (٢٨٠،٥%) مقارنة بعام ٢٠١٠

١. **الحساب التجاري :**

يمثل أهم فقرات الحساب الجاري وميزان المدفوعات كونه يتضمن تعاملات النفط التي تشكل المكون الرئيسي في تعاملات العراق الخارجية من حيث تأثيره في الوضع الاقتصادي العام للعراق . وتؤشر البيانات الأولية الواردة بالجدول (٢٤) إن الحساب التجاري حقق وضعاً أفضل في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠ حيث حقق فائضاً صافياً قدره (٣٩٠٤٨) مليون دولار وبنسبة زيادة مقدارها (١٧١%) عن العام السابق.

إن ارتباط الاقتصاد العراقي بالسوق النفطية العالمية يفسر حقيقة وخضوع الاقتصاد العراقي للسوق العالمية للنفط وأسعار النفط فيها . وبالتالي يفسر أسباب التذبذب في صافي معاملات الحساب التجاري .

وبخصوص معاملات الاستيرادات العراقية ضمن الحساب التجاري فقد سجل هو الآخر نسبة نمو (٨،٩%)عام ٢٠١١ إلا إن هذه الزيادة كانت اقل من الزيادة أو النمو المتحقق في قيمة الصادرات ، مما ساعد على تحقيق فائض في الحساب التجاري عام ٢٠١١ .

١. **الصادرات والواردات غير المنظورة :**

ويبين حصيلة التعاملات الخارجية للعراق في تجارته بالخدمات وهو ما يعرف بصافي الخدمات (خدمات التأمين ، السياحة ، العلاج ، التدريب ، التعليم ...الخ) وقد أشرت بيانات هذا الحساب وجود عجزاً متنامي عام ٢٠١١ مقارنة بما كان عليه عام ٢٠١٠ ، إذ

سجل العجز ارتفاعاً بنسبة (١٤،٣ %) بعد أن كان (١١%) مقارنة بالعام السابق وذلك بسبب تنامي الطلب المرتبط بالاستيراد وازدياد أعداد السياح والعلاج في الخارج .

٣. **صافي الدخل :**

تعرض هذا الحساب إلى تراجع واضح في عام ٢٠١١ إذ انخفض ليصل إلى (٢٠١،٦) مليون دولار، ويعتبر انخفاض أداء الرسمي السبب الرئيسي في تراجع إجمالي صافي الدخل المتضمن صافي الدخولات الناشئة عن عمل العراقيين في الخارج والعمال الأجانب العاملين لدى العراق إضافة إلى مدخولات الاستثمارات الحكومية .

٤. **صافي التحويلات بدون مقابل (الجارية) :**

ويشمل هذا الحساب صافي المنح والمساعدات الخارجية المتبادلة إضافة إلى تعويضات حرب الخليج البالغة (٥%) من العوائد النفطية . وبالرجوع إلى بيانات الجدول أعلاه تظهر استمرار ديمومة العجز في هذا الحساب مع وجود اتجاه نحو الارتفاع بنسبة (٧٥،١%) عن المتحقق في عام ٢٠١٠ ويمكن أن نعزي ارتفاع العجز هنا إلى تراجع حجم المساعدات والمنح الخارجية التي خصصت لإعادة أعمار العراق بعد أحداث عام ٢٠٠٣ .

ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي :

١. **الحساب الرأسمالي :**

ويرتبط بصافي التدفقات الداخلة إلى العراق والخارجة منه عام ٢٠١١ والموجه أساسا لتكوين الأصول الرأسمالية (رأس المال الثابت) ، ويلاحظ إن هذا الحساب قد تراجع بنسبة (٥٦،٥%) ليصل إلى ١١،١ مليون دولار بعد أن كان ٢٥،٥ مليون دولار عام ٢٠١٠ ، وربما يعود هذا الانخفاض إلى تراجع المساعدات الإنمائية التي حققت للعراق منذ العام ٢٠٠٣ .

٢. **الحساب المالي :**

ويعكس صافي التدفقات الناشئة عن الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والمتمثلة بالأصول المالية . لقد حقق هذا الحساب قيمة سالبة عام ٢٠١١ مقدارها (٢٢٨١٥،٤) مليون دولار .

٣. **الأصول الاحتياطية** :

انعكس الوضع الايجابي للحساب الجاري بالصورة المشار إليها آنفا بشكل مباشر في تصحيح وضع الأصول الاحتياطية عام ٢٠١١ في ميزان المدفوعات بزيادة الفائض المتحقق في عام ٢٠١٠ إلى (١٠٣٩٣،٧) مليون دولار وبنسبة (٦٥،٣%) .

ثالثاً : صافي السهو والحذف

اشر بند السهو والحذف في العام ٢٠١١ قيمة سالبة حسب البيانات الأولية للبنك المركزي العراقي مقدارها (٣٥٦١،١) مليون دولار ، بزيادة على القيمة السالبة المتحققة في عام ٢٠١٠ بنسبة (٤٤،٣ %) .

جدول (٢٤)

ميزان المدفوعات في العراق للسنوات (٢٠١٠ – ٢٠١١) (مليار دولار)

الفقرات	(FOB) ٢٠١٠	(FOB)٢٠١١	التغير %
اولاً : الحساب الجاري	٦٩٢٨،٧	٢٦٣٦٥،٤	٢٨٠،٥
١ – الميزان التجاري	١٤٤٠٢،٩	٣٩٠٤٨،٠	١٧١،١
- الصادرات منها	٥١٧٠٥،٦	٧٩٦٨٠،٥	٥٤،١
- النفط	٥١٣٩٤،٥	٧٩٤٠٧،٥	٥٤،١
- الاستيرادات	٣٧٣٠٢،٧	٤٠٦٣٢،٥	٨،٩
٢ – صافي الخدمات	(٧٠٨٤،٢)	(٨٠٩٥،٢)	١٤،٣
- المقبوضات	٢٧٨٧،٧	٢٨٢٤،٩	١،٣
- المدفوعات	٩٨٧١،٩	١٠٩٢٠،١	١٠،٦
٣ – صافي الدخل	٢١١٥،٢	٢٠١،٦	
- تعويضات العاملين	١٥،٣	١٨،٤	
- دخل الاستثمار الأجنبي	٢٠٩٩،٩	(٢٢٠)	
- المقبوضات	٢٢٤٢،٤	١٠٦٨،٣	
- المدفوعات	١٤٢،٥	١٢٨٨،٣	
٤ – صافي التحويلات بدون مقابل (الجارية)	(٢٥٠٥،٢)	(٤٣٨٥،٨)	
- التحويلات الرسمية	٨٣،٦	(٤٥٠٠،٨)	
- المقبوضات	٢،١	٧،٤	
- المدفوعات	٢٥٩٠،٩	-	
ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي	(٥٣٥،٨)	(٥٢٨٠٤،٣)	
١ – صافي الحساب الرأسمالي	٢٥،٥	١١،١	٥٦،٤
٢ – صافي الحساب المالي	(٥٦١،٣)	(٢٢٨١٥،٤)	
- صافي الاستثمار المباشر	١١٧٢،٦	١٧١٦،٣	
- صافي الاستثمار الحافظة	٧٤٨،٨	٦٤٤٧،١	
- صافي الاستثمار الاخر	٣٨٠٣،٦	(٧٦٩٠،٩)	
٣ – الاصول الاحتياطية	(٦٢٨٦،٣)	(١٠٣٩٣،٧)	٦٥،٣

المصدر : البنك المركزي العراقي

الفصل الخامس

قطاع المالية العامة

تعتبر الموازنة العامة للدولة أداة الدولة الرئيسة للنهوض بالإصلاح الاقتصادي ، وان التحدي الكبير للموازنة هو توزيع الإيرادات المقيدة بحجم الصادرات النفطية مقابل تزايد احتياجات المواطنين غير المشبعة والتي تعاني منذ مدة طويلة من نقص في الاستهلاك بسبب الظروف غير الطبيعية التي مر بها الاقتصاد العراقي .

وفي عام ٢٠١١ وضعت الدولة موازنتها الفدرالية على أسس والمبادئ التالية ((الموازنة العامة للدولة أصبحت اليوم تعبيراً عن فلسفة الدولة ونهجها وما يتبع ذلك من أهداف وسياسات اقتصادية ومالية واجتماعية ، فان الموازنة العراقية اليوم تقف خلفها تغيرات أيدلوجية وبنيوية بحكم التغيير السياسي من جهة الأهداف المعتمدة في إطار البناء والنهوض والتنمية وتوفير الخدمات والبنى التحتية وتعزيز النشاط الاقتصادي على أسس جديدة)) .

أولا : الإيرادات :

توقعت المصادر المالية إن يحقق العراق إيرادا يبلغ (٨٠٩٣٤,٧٩) مليار دينار وبما يساوي (٦٩١٧٥,٠٣٤) مليون دولار وبنسبة زيادة مقدارها (٢٢,٨%) عما كانت عليه في عام ٢٠١٠ ، واحتلت الإيرادات النفطية المتأتية عن تصدير النفط المركز الأول من بين إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة وبنسبة (٩٠,٨%) من إجمالي الإيرادات المتحققة عام ٢٠١١ [١].

في حين جاء إجمالي الإيرادات الضريبية بالمرتبة الثانية بعد الإيرادات النفطية وبنسبة (٩,٢%) من إجمالي الإيرادات العامة وبنسبة نمو (٥٩,٤%) عن عام ٢٠١٠ .

ومن بيانات الجدول (٢٥) يتضح إن الضرائب غير المباشرة قد ارتفعت حسب تقديرات عام ٢٠١١ إلى (١٣١٦) مليار دينار وبنسبة زيادة (١٥٩,١%) مقارنة بعام ٢٠١٠ مشكلة ما نسبته (١٦%) من إجمالي الإيرادات العامة لموازنة عام ٢٠١١ .

---

(١) تم احتساب سعر الصرف لإيرادات النفط الخام المصدر لعام ٢٠١١ على أساس (١١٧٠ دينار لكل دولار) وبسعر تصدير (٧٦,٥) دولار للبرميل الواحد وعلى أساس تصدير (٢,٢) مليون برميل يومياً .

جدول (٢٥)
إيرادات الموازنة العامة للدولة للأعوام (٢٠١٠ و٢٠١١) وأهميتها النسبية
(مليار دينار)

المفردات	الأعوام		الأهمية النسبية	نسبة التغير %
	٢٠١٠	٢٠١١		
١.إيرادات النفط	٥٦٠٥٠,٣١٣	٧١٨٧٢,٥١٥	٤٤.١	٢٢,٨
٢.الضرائب غير المباشرة:(*) الكمارك/(رسم إعادة الأعمار)	٥٠٨	١٣١٦	٠,٨	١٥٩,١
- ضريبة الوارد الكمر كي على القطاع الخاص		١٠١٦		
- ضريبة الوارد الكمر كي على القطاع المختلط		٣٠٠		
٣.الضرائب المباشرة	٥١٧٧	٧٧٤٦,٢٧٥	٩.٦	٤٩,٦
- ضريبة الدخل الخاصة بالإفراد	٢٠٠	٢٠٢,٧	٢,٦	١,٣٥
- ضريبة دخل الشركات	٢٠٠	٢٥٠	٣,٢	٢٥
- ضريبة دخل الموظفين	٢٠٠	٢٠٠	٢,٦	٠
- دخل الفوائد	٤٣٢	٢٠٠	٢,٦	(٥٣,٧)
- منقول من الهيئات والشركات العامة	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٣٢,٣	٢٥
- أجور الخدمات	٧٣,٧٧٧	١١٩,٣١١	١,٥	٦١,٧
- الضرائب والرسوم الأخرى	٢٠١١,٢٢٣	٣٩٧٤,٢٦٤	٥١,٣	٩٧,٦
- ضريبة المكس	٦٠	٣٠٠	٣,٩	٤٠٠
إجمالي الإيرادات	٦١٧٣٥,٣	٨٠٩٣٤,٧٩	٥٤,٥	٣١,١
- منح من حكومات أجنبية (**)	—	١٢٢٨,٥	٠.٨	—
المجموع			١٠٠	٧٨٨,٥

(*) بضمتها تقدير الإيرادات المخططة في حالة إصدار قانون التعريفة الكمر كية .
(**) سجل هذا الحساب ضمن موازنة وزارة النفط تحت حساب منح من حكومات أجنبية عن عقود التراخيص البالغ (٨٥٠) مليون دولار ما يعادلها (٩٩٤,٥).

وقد تباينت نسب الزيادة المتحققة في إيرادات الضرائب المباشرة بسبب تباين مصادرها ، إذ احتلت الضرائب والرسوم الأخرى المركز الأول بين هذه الضرائب وبنسبة (٩٧,٦%) مقارنة بعام ٢٠١٠ حيث تتمثل بضريبة المطاعم والفنادق وضريبة الأراضي ورسوم استخدام الفضاء الجوي وأخرى ، في حين جاءت الضرائب على أجور الخدمات بنسبة (٦١,٧%) بسبب ارتفاع حصليه إيرادات الخدمات الاجتماعية والترفيهية والإعلامية والسياحة وبالنسب (٦٨٧,١%) و (١٠٨,٤%) على التوالي ، والشكل (٧) أدناه يوضح نسب مساهمة هذه الإيرادات :

شكل (٧)
الأهمية النسبية لتقديرات الإيرادات العامة لموازنة الدولة لعام ٢٠١١

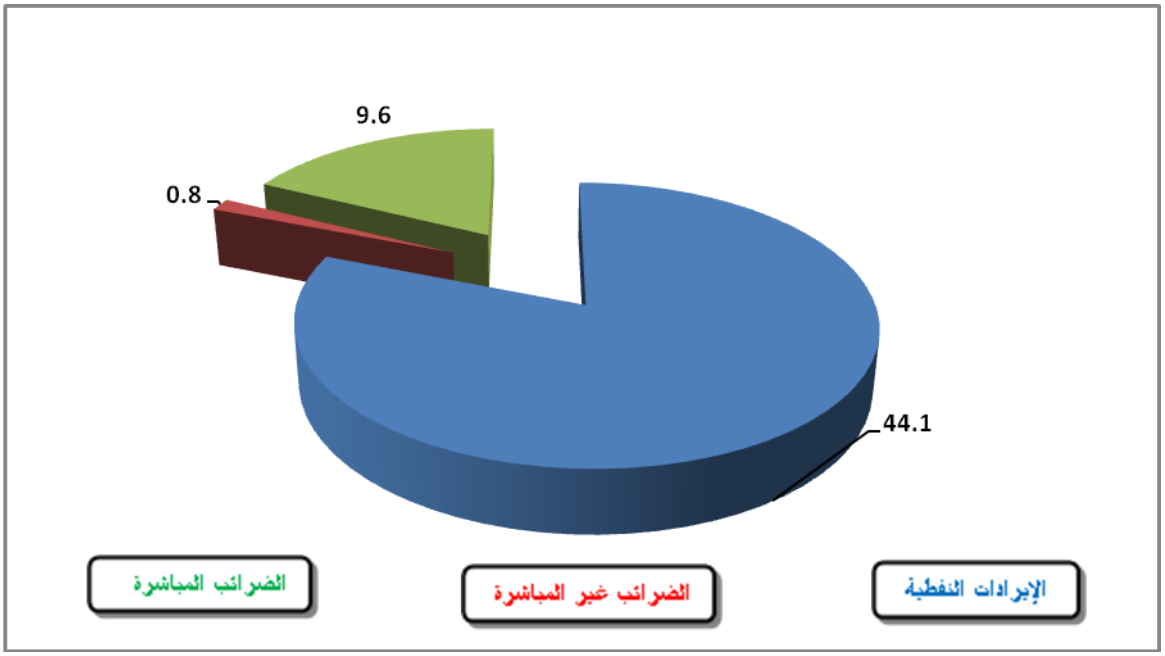

وفيما يتعلق بالمنقول من الشركات والهيئات العامة كانت نسبتها نحو (٢٥%) مقارنة بعام ٢٠١٠ التي تمثل الإرباح السنوية المتحققة على مستوى القطاعات الاقتصادية وكما مبين في الجدول (٢٦) ، وعلى عكس هذا الاتجاه التصاعدي جاءت الضرائب على دخل الفوائد بنسبة سالبة مقدارها (٥٣,٧%) إذ انخفضت حصيلتها من (٤٣٢) مليار عام ٢٠١٠ لتصل إلى (٢٠٠) مليار دينار عام ٢٠١١.

جدول (٢٦)

تقدير الإرباح السنوية للقطاعات الاقتصادية وللسنوات (٢٠١٠-٢٠١١)

(مليار دينار)

ت	القطاعات	٢٠١٠	٢٠١١	نسبة التغير %
١	المصرفي	٢٧,٥	٢٧,٦٤٥	٠,٥
٢	النفطي	١٤٠٠	٢٣٠٠	٦٤.٣
٣	الصناعي	٠,٥٥	٩	١٥٣٦.٤
٤	الزراعي	٧,٢٥	١٠,٥	٤٤,٨
٥	الخدمات العامة	٣	٣,٢٥	٨,٣
٦	الاتصالات	٤٩٢,٩٥	٩٧,٣٣٢	-٨٠.٣
٧	التجاري	٣٢,٢٥	٢٠,٢٥٠	-٣٧,٢
٨	النقل	٣٦,٦	٣٢,٠٢	-١٢,٥
	المجموع	**٢٠٠٠**	**٢٥٠٠**	**%٢٥**

وأخيرا فان الوضع المالي للعراق معرض للخطر بسبب الاعتماد المطلق على إيرادات النفط التي تشكل (٩٠%) من إيرادات الميزانية العامة للدولة ، وعندما تراجعت الإيرادات النفطية للعراق في عام ٢٠٠٩ بسبب تراجع أسعار النفط عالميا تعرضت الموازنة العامة للعراق للخطر مما اضطر الحكومة إلى تقليص النفقات العامة بشقيها التشغيلية والرأسمالية وهذا ما يجعل التخطيط المالي صعبا .

ثانياً : النفقات العامة

تسعى الدولة ومن خلال نفقاتها العامة (الجارية والاستثمارية) تحقيق الأهداف العامة المرسومة سنوياً، وبسبب تعدد هذه الأهداف واتساعها فقد اتخذت النفقات العامة مساراً تصاعدياً والذي عزز هذا الاتجاه ارتفاع عوائد القطاع النفطي المصدر الرئيسي لإيرادات الموازنة العامة للدولة ، فقد سجلت النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة (١٢,٦%) عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠ كما يتضح ذلك من بيانات الجدول (٢٧) ، حيث شكلت النفقات التشغيلية

(٦٨,٩%) من إجمالي النفقات العامة لعام ٢٠١١ بعد إن كانت (٧٠,٩%) عام ٢٠١٠ ، بينما النفقات الاستثمارية لم تشكل سوى(٣١,١%) من إجمالي الإنفاق العام لسنة ٢٠١١ .

جدول (٢٧)
تطور النفقات العامة للدولة بشقيها الجاري والاستثماري لعام ٢٠١١
(مليار دينار)

المصدر : وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، موازنة عام ٢٠١١.

المفردات	تخصيصات عام ٢٠١٠	تخصيصات عام ٢٠١١	نسبة التغير %	الأهمية النسبية للنفقات العامة لعام ٢٠١١
النفقات التشغيلية	٦٠٨٧٥,١٧٧	٦٦٥٩٦,٤٧٤	٩,٤	٦٨,٩
النفقات الاستثمارية	٢٤٩٤٤,١٥١	٣٠٠٦٦,٢٩٢	٢٠,٥	٣١,١
إجمالي النفقات العامة	٨٥٨١٩,٣٢٨	٩٦٦٦٢,٧٦٦	١٢,٦	١٠٠

شكل (٨)
الاتجاه العام للأنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري لعام ٢٠١١

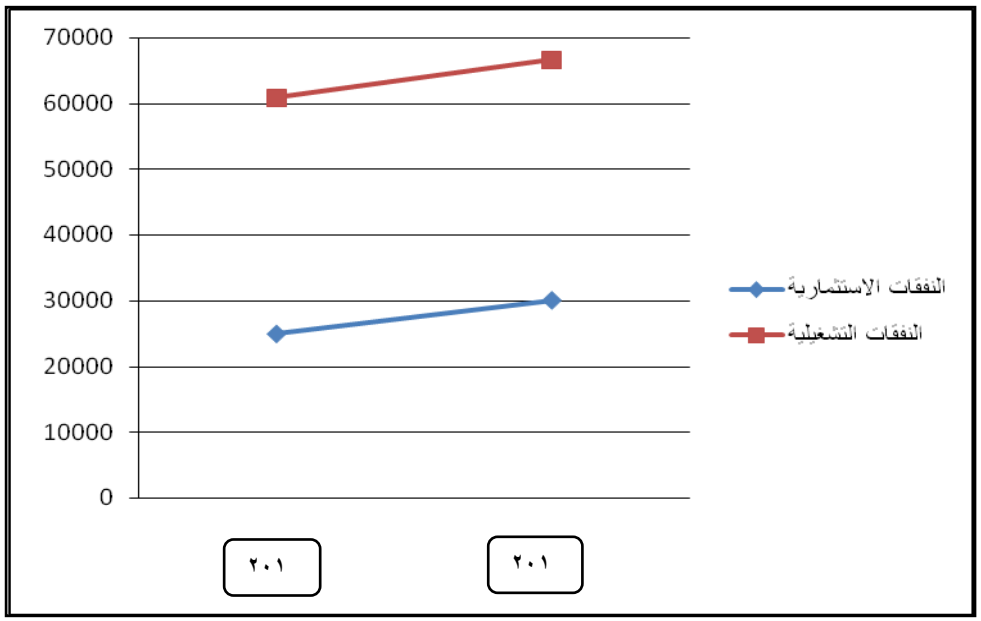

ويمكن توضيح اتجاه النفقات الجارية والاستثمارية من خلال تفصيل مفرداتها وكما يلي :

١. النفقات التشغيلية

شهد عام ٢٠١١ حصول زيادة في الإنفاق الحكومي العام مقارنة بعام ٢٠١٠، فبعد إن كانت هذه النفقات عند حدود (٦٠٨٧٥,١٧٧) مليار دينار عام ٢٠١٠ ارتفعت إلى (٦٦٥٩٦,٤٧٤) مليار دينار عام ٢٠١١ وبنسبة زيادة مقدارها (٩,٤%) ، وتفسر لنا هذه الزيادة اتجاه الحكومة نحو تحسين مستوى الرفاه الاقتصادي على حساب النمو الاقتصادي ، إذ يلاحظ ارتفاع حصة تعويضات المشتغلين من (٢٨٨٩٧,٢٨٤) مليار دينار عام ٢٠١٠ إلى (٣٤٤١٤,١٣٨) مليار دينار عام ٢٠١١وبنسبة نمو مقدارها (١٩,١%) على الرغم من الدعوات المتكررة لخفض هذه النفقات التي شكلت (٥١,٧%) من إجمالي النفقات التشغيلية وبنسبة (٣٥,٦%) من إجمالي الموازنة العامة للدولة بعد إن كانت (٤٧,٥%) عام ٢٠١٠ ومن المتوقع أن تستمر بالارتفاع خلال السنوات القادمة بسبب التوسع في التوظيف الحكومي الذي أصبح أداة سهلة لمعالجة البطالة في ظل تراجع دور القطاع الخاص وبطء تحرير المشاريع العامة وتمتعها بالدعـــم .

وضمن المدخلات التي ارتفعت بنسبة كبيرة تأتي فقرة الفوائد التي تمثل الفوائد المستحقة عن الدين العام وفوائد الحوالات والسندات والديون الخارجية ، فقد ارتفعت بنسبة (٣٢%)عن عام ٢٠١٠ ومشكلة ما نسبته (٢,١%) من إجمالي النفقات التشغيلية كما تشير إلى ذلك بيانات الجدول (٢٨) .

جدول (٢٨)

تطور تخصيصات النفقات التشغيلية لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠

(مليار دينار)

ت	المفردات	عام ٢٠١٠	الأهمية النسبية %	عام ٢٠١١	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %
١	**تعويضات الموظفين**	**٢٨٨٩٧,٢٨٤**	**٤٧,٥**	**٣٤٤١٤,١٣٨**	**٥١,٧**	**١٩.١**
	-الرواتب والأجور والمخصصات	٢٣٢٥٣,٢٢٠	٣٨,٢	٢٨٠٣٢,٠٠٨	٤٢,١	٢٠.٦
	- الرواتب والمكافأة التقاعدية (المساهمات الاجتماعية)	٥٦٤٤,٠٦٤	٩,٣	٦٣٨٢,١٣	٩,٦	١٣.١
٢	السلع والخدمات	١١٨١٨,٣١٦	١٩,٤	١٢٢٢٥,٩١٦	١٨,٤	٣,٤
٣	الفوائد	١٠٧٢,٤٣٥	١,٨	١٤١٥,٦٤١	٢,١	٣٢,٠٠٢
٤	الإعانات	٢٩٠٤,٢٨٤	٤,٨	١٠٩٣,٠٦٢	١,٦	-٦٢.٤
٥	المنح	١٦٣٩,٤١٥	٢,٧	٢٨٩٥,٥٠٧	٤,٣	٧٦,٦
٦	المنافع الاجتماعية	٥٩٢٩,١٢٥	٩,٧	٥٥٠٧,٨٩١	٨,٣	-٧,١
٧	المصروفات الأخرى(بضمنها تعويضات حرب الكويت)	٦١٥٦,٢٨٩	١٠,١	٧٥٠٧,١٩٤	١١,٣	٢١,٩
٨	الموجودات غير المالية	٢٤٥٨,٠٢٩	٤,٠٣	١٥٣٧,١٢٥	٢,٣	-٣٧.٥
	المجموع	**٦٠٨٧٥,١٧٧**	**١٠٠**	**٦٦٥٩٦,٤٧٤**	**١٠٠**	**٩,٤**

المصدر : وزارة المالية العراقية ، الموازنة العامة للعراق لعام ٢٠١١.

إما فقرة المنح وتمثل تخصيصات الالتزامات الخارجية العربية والأجنبية ، والمنح المقدمة للمؤسسات الخدمية والثقافية والإعلامية ، والجمعيات الإنسانية ، فقد ارتفعت المنح عام ٢٠١١ لتصل إلى (٢٨٩٥,٥٠٧) مليار دينار وبنسبة نمو (٧٦,٦%) ونسبة مساهمة (٤,٣%) من إجمالي النفقات التشغيلية للعام أعلاه ، إما فقرة المصروفات الأخرى التي تشمل احتياطي الطوارئ وتعويضات حرب الكويت ومبالغ تسوية الديون والتعويضات المختلفة ، فقد اتجهت نحو الزيادة خلال عام ٢٠١١ وبنسبة (٢١,٩%) ولتحتل نسبة مساهمة (١١,٣%) من إجمالي النفقات العامة للدولة ، وضمن إطار حملة الحكومة نحو ترشيد إنفاقها ، ويلاحظ في إن فقرة المنافع الاجتماعية اتجهت نحو الانخفاض وبنسبة (٧,١%) ، ويتفق هذا الانخفاض مع التوجه العام نحو ترشيد استخدامها وتحقيق الاستهداف الأمثل للعوائل المستحقة ، وضمن هذا التوجه للدولة من اجل العمل تحت مظلة اقتصاد السوق اتجهت نفقات الإعانات نحو الانخفاض لتصل إلى (١٠٩٣,٠٦٢) مليار دينار بعد إن كانت (٢٩٠٤,٢٨٤) مليار دينار وبنسبة انخفاض (٦٢,٤%) .

٢. النفقات الاستثمارية

تحتل النفقات الاستثمارية أهمية خاصة في الموازنة العامة للدولة كونها الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها ، لذا يلاحظ ميلها نحو الزيادة سنوياً وبسرعة اكبر من الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي ، فالمخطط المالي وضع هدفا هو أن تشكل النفقات الرأسمالية (٣٠%) كحد أدنى من الميزانية العامة للدولة وقد مكن هذا التخصيص أجهزة الدولة من تنفيذ استثمارات مهمة في قطاعي النفط والكهرباء وقطاعات خدمية كالصحة والتعليم فضلا إلى القطاع الزراعي . ففي عام ٢٠١١ اتخذت هذه النفقات مساراً متصاعداً مقارنة بعام ٢٠١٠ والتي جاءت متلائمة مع سعي خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤) لإحداث زيادة في النفقات الاستثمارية من إجمالي النفقات العامة للدولة بما يسهم في دعم مسيرة النمو وتأهيل البنى التحتية وخلق فرص عمل جديدة ضمن الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتقليل من نسب الحرمان .

فعلى مستوى توزيع الاستثمارات قطاعياً ، فقد ازدادت التخصيصات السنوية لعام ٢٠١١ لتصل إلى (٣٠٠٦٦,٢٩٢) مليار دينار وبنسبة (٣١,١%) من إجمالي تخصيصات الموازنة العامة للدولة ، محققاً نسبة زيادة مقدارها (٢٠,٥%) مقارنة بعام ٢٠١٠ ، وحافظت تخصيصات المشاريع الاستثمارية للوزارات (مع إقليم كردستان) عدا تنمية الأقاليم على المرتبة الأولى وبنسبة نمو (١%) كما يتضح ذلك من بيانات جدول (٢٩) وشكلت الأهمية النسبية لهذه النفقات نسبة (٥٠,١%) من إجمالي النفقات الاستثمارية ، وضمن المتغيرات الأساسية التي شهدتها هذه النفقات تلك التغيرات الحاصلة في حصة المشاريع الاستثمارية لتنمية الأقاليم وأعمار المحافظات بما فيها إقليم كردستان ومشاريع البترو دولار (عدا إقليم كردستان) ، إلا إن مساهمتها في إجمالي النفقات الاستثمارية لعام ٢٠١١ كانت منخفضة وبنسبة (١٤,٣%) .

جدول (٢٩)

تطور النفقات الاستثمارية للدولة لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠

(مليار دينار)

التفاصيل	تخصيصات عام ٢٠١٠	تقديرات عام ٢٠١١	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %
المشاريع الاستثمارية				
١. المشاريع الاستثمارية للوزارات مع إقليم كردستان عدا تنمية الأقاليم	١٤٩١٩,٦٣١	١٥٠٧٦,٥٩	٥٠,١	١
٢. المشاريع الاستثمارية لتنمية الأقاليم وأعمار المحافظات بما فيها إقليم كردستان ومشاريع البيرو دولار عدا إقليم كردستان	٢٧٢٧,٢٠٢	٤٢٩٨,١٤٢	١٤.٣	٥٨,٤
٣. المشاريع الاستثمارية للقطاع النفطي	٣١٠٣,٥٥	٦٩٥٠	٢٣,١	٢٠,٨
٤. المشاريع الاستثمارية لقطاع الكهرباء	٤١٩٣,٧٦٨	٣٧٤١,٥٦٠	١٢,٤	(١٠,٧٨)
المجموع	**٢٤٩٤٤,١٥١**	**٣٠٠٦٦,٢٩٢**	١٠٠	**٩٠,٩٨**

٣. العجز

تشير بيانات الجدولين (٢٧،٢٥) التي سبقت الإشارة إليهما ، إن إجمالي النفقات العامة للدولة لعام ٢٠١١ ارتفع إلى (٩٦٦٦٢,٧٦٦) مليار دينار ، بعد أن كان (٨٥٨١٩,٣٢٨) مليار دينار وبنسبة زيادة مقدارها (١٢,٦%) ، إما إجمالي الإيرادات فقد زادت هي الأخرى لتصل إلى (٨٠٩٣٤,٧٩٠) مليار دينار بعد أن كانت (٦١٧٣٥,٣١٢) مليار دينار وبنسبة زيادة مقدارها (٣١,١%) مقارنة بعام ٢٠١٠ ، وهذا يعني إن موازنة عام ٢٠١١ عانت من عجز مقداره (١٥٧٢٧,٩٧٦) مليار دينار وبنسبة انخفاض (٣٤,٧%) مقارنة بالعجز المتحقق عام ٢٠١٠ .

ويعتبر هذا العجز عجزاً حقيقياً خلافاً لما كان عليه العجز في السنوات السابقة ، إذ كان يعتبر عجزاً تخطيطياً كونه كان يغطي من الموارد الفائضة المتراكمة من السنوات السابقة ، في حين إن عجز عام ٢٠١١ تم تغطيته من الإقراض الداخلي أو الخارجي ، فضلاً إلى ما سوف يتوفر من مبالغ فائضة مدورة من عام ٢٠١١ كما في الجدول (٣٠).

جدول (٣٠)
مقارنة العجز السنوي في موازنة الدولة لعام ٢٠١١ مع عام ٢٠١٠

(مليار دينار)

ت	الفقرات	التخصيصات		نسبة التغير %
		٢٠١٠	٢٠١١	
١	النفقات التشغيلية	٦٠٨٧٥,١٧٧	٦٦٥٩٦,٤٧٤	٩,٤
٢	نفقات المشاريع الاستثمارية	٢٤٩٤٤,١٥١	٣٠٠٦٦,٢٩٢	٢٠,٥
٣	إجمالي النفقات	٨٥٨١٩,٣٢٨	٩٦٦٦٢,٧٦٦	١٢,٦
٤	إجمالي الإيرادات	٦١٧٣٥,٣	٨٠٩٣٤,٧٩	٣١,١
٥	**العجز أو الفائض**	**٢٤٠٨٤,٠٢٨**	**١٥٧٢٧,٩٧٦**	**(٣٤,٦٩٥)**

شكل (٩)
إجمالي الإيرادات والنفقات العامة والفائض أو العجز المالي لموازنة الدولة لعامي (٢٠١٠-٢٠١١)

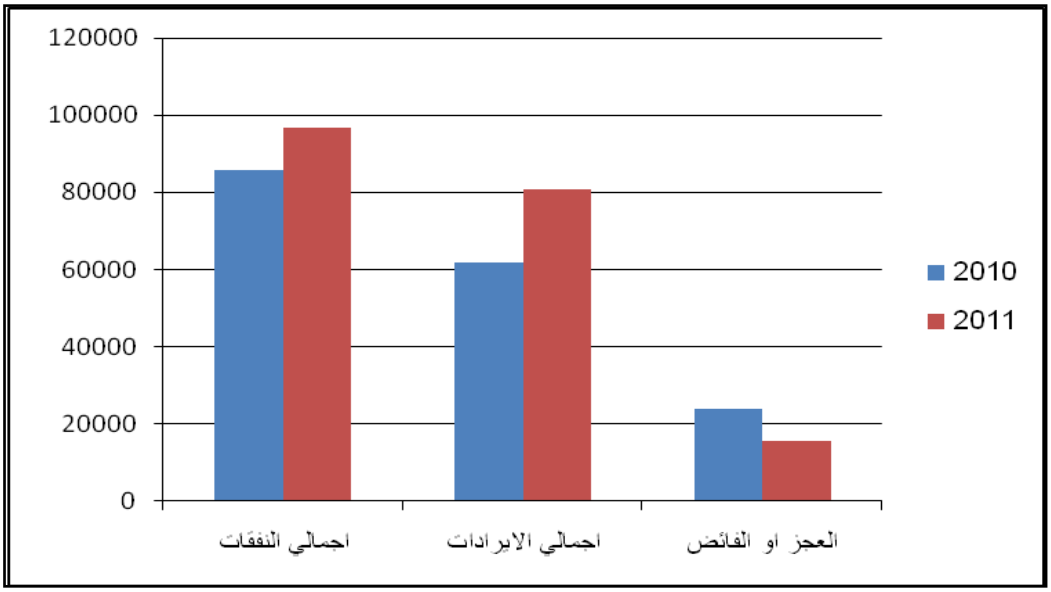

الفصل السادس

التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية مكون أساسي في دعم الاقتصاد الوطني وترسيخ أسسه وتنشيط قطاعاته الأخرى ، فضلا عن مساهمتها في توفير جزء أساسي من موارد الموازنة العامة للدولة من خلال الصادرات ، حيث لها أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية كونها المنفذ لالتقاء المصالح الاقتصادية ووسيلة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي .

وأظهرت الدول بمختلف مستويات تطورها اهتماما كبيرا بموضوعة التجارة الخارجية وخلال الحقب الزمنية المختلفة إدراكا منها بضرورة تطوير هذا القطاع ، الأمر الذي قاد إلى زيادة موارد الاقتصاد وتنشيط قطاعاته المختلفة سيما منها القطاعات الإنتاجية حيث تمثل التجارة القناة التي يجري من خلالها تسويق المنتجات الوطنية .

ويحظى قطاع التجارة الخارجية بأهمية خاصة في الاقتصاد العراقي وتحديداً في جانب الصادرات النفطية الذي يوفر الموارد المالية اللازمة ، أما جانب الاستيرادات فانه يساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية من السلع الاستهلاكية بجانبيها الغذائية وغير الغذائية ، والسلع الوسيطة ، والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية المستدامة .

وقد شهد كل من حجم وتركيب اتجاهات التجارة الخارجية تطوراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية وذلك تمشياً مع تطور الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد والانفتاح على الدول المجاورة بشكل خاص ، وسيتم تناول هذا النشاط من خلال النقاط الآتية :-

أولا : تطور حجم الصادرات والاستيرادات عام ٢٠١١ .

ثانياً : الاتجاهات الجغرافية للتجارة الخارجية .

ثالثاً : التركيب السلعي للتجارة الخارجية .

أولا : تطور حجم الصادرات والاستيرادات السلعية عام ٢٠١١

إن مؤشرات القطاع التجاري بجانبيه الاستيرادي والتصديري تؤكد إن الاقتصاد العراقي لا يزال يعتمد في تلبية نسبة كبيرة من احتياجات عملية التنمية الاقتصادية على تصدير النفط الخام ومحدودية الصادرات غير النفطية ، ومن الناحية الأخرى تؤكد مؤشرات اتجاه قيم الاستيرادات نحو الارتفاع كما سيتضح ذلك لاحقاً ، الأمر الذي يشير إلى إثبات حقيقة استمرار انكشاف الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي بشكل عام ودول الجوار بشكل خاص ووقوع أسواقنا المحلية تحت تأثير سياسة الإغراق السلعي وامتداد تأثيراته السلبية على الصناعات المحلية .

١. الصادرات :

تؤدي الصادرات دوراً مهماً في اقتصاديات البلدان النامية بصورة عامة والاقتصاد العراقي بشكل خاص ، إذ تحتل الصادرات النفطية من النفط الخام دوراً كبيراً ومؤثراً في سير عملية التنمية حيث يعتمد الاقتصاد العراقي على نسبة تتراوح ما بيــن (٩٥%-٩٨%) من إجمالي الإيرادات المالية العامة للدولة والتي تغطي أوجه الإنفاق الجاري والاستثماري في البلاد في ظل تراجع مساهمة الإيرادات الأخرى وانخفاض نسب استغلال الطاقات الإنتاجية المحلية .

يتضح من بيانات الجدول (٣١) أن مؤشرات إجمالي الصادرات العراقية قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً وبنسبة (٥٤%) عام ٢٠١١ مقارنة بما كانت عليه ٢٠١٠ فبعد أن كانت (٥١٧٦٤) مليون دولار عام ٢٠١٠ وارتفعت إلى (٧٩٦٨٠,٥) مليون دينار عام ٢٠١١ شكلت الصادرات النفطية الخام نسبة (٩٩,٤%) لتحافظ على مركزها الأول ضمن السلع المصدرة ولتعكس في نفس الوقت الصفة الريعية للاقتصاد العراقي .فضلاً إلى هيمنة القطاع العام على صادرات النفط وابتعاد القطاع الخاص كما يتضح ذلك من بيانات الجدول أعلاه .

أما الصادرات الأخرى غير النفطية فلقد بلغت قيمتها (٢٢١) مليون دولار بزيادة مقدارها (٢٦,٣%) عما كانت عليه عام ٢٠١٠ ومشكلة نسبة (٠,٣%) من إجمالي الصادرات العراقية خلال عام ٢٠١١ الأمر الذي يؤكد محدودية دور الصادرات غير النفطية الايجابي في الاقتصاد العراقي وتراجع تأثيرها على ميزان المدفوعات وتراجع حصيلتها من العملة الأجنبية .... الخ من التأثيرات الايجابية .

جدول (٣١)
واقع الصادرات النفطية والصادرات الأخرى خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١١)
(مليون دولار)

التفاصيل	٢٠٠٩	الأهمية النسبية %	٢٠١٠	الأهمية النسبية %	٢٠١١	الأهمية النسبية %
النفط الخام	٣٨٩٦٥	٩٨,٨	٥١٤٥٣	٩٩,٣	٧٩٤٠٧,٥	٩٩,٧
حكومي			٥١٣٩٥	٩٩,٣	٧٩٣٨٥,٧	٩٩,٦
خاص			٥٩	٠,١	٢١,٨	٠,١
المنتجات النفطية	٣٤٧	٠,٩	١٣٦,٢	٠.٣	٥٢,٠	٠,١
حكومي			٨٤,٢	٠,١	٢٠,١	٣٨,٧
خاص			٥٢	٠,١	٣١,٩	٦١,٣
الصادرات الأخرى	١١٥	٠,٣	١٧٥	٠.٣	٢٢١,٠	٠,٢
إجمالي الصادرات	٣٩٤٢٧	١٠٠	٥١٧٦٤,٢	١٠٠	٧٩٦٨٠,٥	١٠٠

المصدر : البنك المركزي العراقي ، مديرية الإحصاء والبحوث ، النشرة السنوية.

٢. الاستيرادات

تشير بيانات الجدول (٣٢) استمرار اعتمادية الاقتصاد العراقي على تلبية احتياجاته من السلع المختلفة على الأسواق الخارجية ، وتزايد حجم الاستيراد سنوياً فقد ازدادت استيراد العراق من (٤٣٩١٥,٣) مليون دولار عام ٢٠١٠ إلى (٤٧٨٠٢,٩) مليون دولار عام ٢٠١١ وبنسبة زيادة (٨,٩%) وتعزى هذه الزيادة إلى الزيادة في استيرادات السلع الرأسمالية والحاجة لاستيراد المواد الغذائية بسبب تلكؤ الصناعة المحلية وتراجع نسب استغلال الطاقات التي تواجه منافسة قوية من قبل سلع ومنتجات الدول الأخرى وخاصة دول الجوار التي أغرقت السوق المحلي بمختلف أنواع السلع .

كما ويتضح من بيانات الجدول أعلاه تفوق استيرادات القطاع الخاص ليحتل نسبة (٧٣%) من إجمالي استيرادات العراق لعام ٢٠١١ ، وقد احتلت السلع الرأسمالية المستوردة من قبل النشاط الخاص ما يقارب نسبته من (٧٥%) من إجمالي استيراد هذا القطاع ، تلتها استيرادات السلع الاستهلاكية وبنسبة ما يقارب (٢٥%) لنفس العام ، في حين تراجعت الاستيرادات الحكومية مقارنة بالقطاع الخاص لتحتل نسبة (٢٧%) من إجمالي الاستيرادات عام ٢٠١١ والتي تركزت على استيراد السلع الرأسمالية التي

جاءت بالمرتبة الأولى وبنسبة (٤٣,٣%) من إجمالي الاستيرادات الحكومية ، تلتها بالمرتبة الثانية السلع الاستهلاكية وبنسبة (٣٠,١%) ثم المنتجات النفطية بنسبة (٢٦,٤%) ، كما تعكس بيانات الجدول (٣٢) تفوق حجم استيرادات السلع الرأسمالية سواء المستوردة من قبل الحكومة أو القطاع الخاص وبمتوسط نسبته (٥٩,٢%) من إجمالي استيرادات العراق لعام ٢٠١١ .

وعند مقارنة استيرادات عام ٢٠١١ مع ما يقابلها في عام ٢٠١٠ نلاحظ اتجاه الاستيرادات نحو التزايد وبنسب متباينة لكلا القطاعين ، إذ ازدادت الاستيرادات الحكومية بنسبة (١٥%) ، في حين سجلت استيرادات القطاع الخاص لعام ٢٠١١ زيادة بنسبة (٦,٧%).

جدول (٣٢)
تطور الاستيرادات العراقية لعامي (٢٠١٠-٢٠١١)
(مليون دولار)

التفاصيل		٢٠١٠		٢٠١١	
		CIF	FOB	CIF	FOB
	الاستيرادات الحكومية	١١٢٤١,٥	٩٥٥٥,٣	١٢٩٢٥,٥	١٠٩٨٦,٧
١.	**الاستيرادات بموجب مذكرة التفاهم**	٩,٥	٨,١	٠	٠
٢.	**السلع الاستهلاكية**	٣٧٦٤,٣	٣١٩٩,٧	٣٩٠٠,٣	٣٣١٥,٣
٣.	**السلع الرأسمالية**	٥٥١٣,١	٤٦٨٦,١	٥٦٠٣,٩	٤٧٦٣,٣
٤.	**المنتجات النفطية**	١٩٢٧,٤	١٦٣٨,٣	٣٤١٣,٤	٢٩٠١,٤
٥.	**استيرادات أخرى**	٠	٠	٠	٠
٦.	**تكاليف طبع العملة**	٢٧,٢	٢٣,١	٧,٩	٦,٧
	استيرادات القطاع الخاص	٣٢٦٧٣,٨	٢٧٧٧٢,٧	٣٤٨٧٧,٤	٢٩٦٤٥,٨
١.	**السلع الاستهلاكية**	٨١٦١,٥	٦٩٣٧,٣	٨٧١٩,٢	٧٤١١,٣
٢.	**السلع الرأسمالية**	٢٤٤٨٤,٥	٢٠٨١١,٨	٢٦١٥٧,٥	٢٢٢٣٣,٩
٣.	**المنتجات النفطية**	٢٧,٨	٢٣,٦	٠,٧	٠,٦
	الإجمالي	٤٣٩١٥,٣	٣٧٣٢٨	٤٧٨٠٢,٩	٤٠٦٣٢,٥

المصدر : البنك المركزي العراقي ، مديرية الإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية.

ثانياً : الاتجاهات الجغرافية للتجارة الخارجية

١. التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات

انعكست التطورات الايجابية في السوق النفطية العالمية وتحسن أداء معظم اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية في زيادة التجارة الإجمالية للدول العربية ومنها العراق ، فبالنسبة لاتجاه الصادرات **لعام ٢٠١١** فقد حققت أعلى نسبة لها مع الدول الآسيوية إذ بلغت نسبتها (٤٥,٥%) من المجموع العام لقيم الصادرات أذا ما قارنها مع عام ٢٠١٠ إذ كانت نسبتها (٤٢,٤%) ، ثم يأتي بالمرتبة الثانية دول الأمريكيتين التي سجلت نسبة (٣٠,٢%) لعام ٢٠١١ بعد أن كانت نسبتها (٣٠,٧%) لعام ٢٠١٠ ، وتلتها الصادرات إلى دول الاتحاد الأوربي إذ سجلت نسبة (١٧,٣%) مسجلة ارتفاع نسبته (٢٣,٧%) عن عام ٢٠١٠ بين إن قيمتها في سنة ٢٠١٠ (١١١٥٥) مليون دينار وفي سنة ٢٠١١ (١٣٨٠١) مليون دينار ، أما نسبة قيم الصادرات لبقية دول أوربا الأخرى (٢,٩%) ، وسجلت اقل نسبة مع الدول العربية والبالغة (٣,٦%) أي بزيادة عن عام ٢٠١٠ بنسبة (١,٥%) ، إما بقية دول العالم فقد سجلت قيم الصادرات نسبة (٠,٦%) لعام ٢٠١١ ، ومن خلال الشكل (١٠) يوضح التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات لعامي (٢٠١٠-٢٠١١):

شكل (١٠)
التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات لعامي (٢٠١٠-٢٠١١)
(مليون دولار)

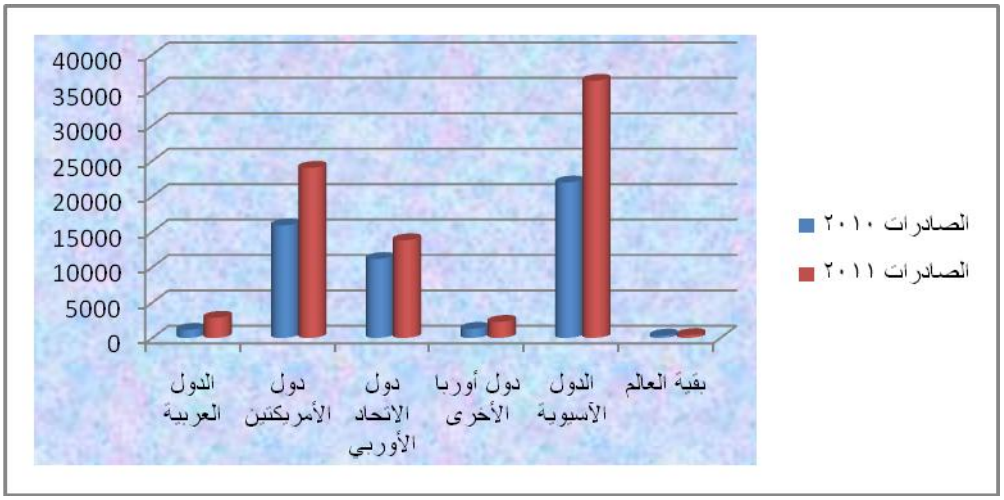

٢. التوزيع الجغرافي لقيم الاستيرادات

فيما يتعلق بالاستيرادات فقد شهدت زيادة متفاوتة في قيمتها من جميع المصادر الرئيسة في عام ٢٠١١ فقد حصلت أعلى زيادة للاستيرادات من دول أوربا الأخرى إذ سجلت نسبة (٢٩,١%) مسجلة انخفاضاً بنسبة (١%) عن عام ٢٠١٠ ، في حين سجلت مع الدول الآسيوية نسبة (٢٦,٤%) أي بزيادة (٧,١%) عن عام ٢٠١٠ ، ويأتي التوزيع الجغرافي للدول العربية بنسبة (٢٤,٩%) بعد إن كانت في عام ٢٠١٠ (٢٣,٧%) أي محققة نسبة زيادة طفيفة (١,٣%) ، وجاءت بعدها دول الاتحاد الأوربي والأمريكيتين مسجلة نسبة (١٠,٢%) و(٨,٥%) على التوالي ، إما بقية العالم فقد سجل نسبة (٠,٨%) لعام ٢٠١١ أي بزيادة نسبتها (٠,٢%) عن عام ٢٠١٠ .

شكل (١١)
التوزيع الجغرافي لقيم الاستيرادات لعامي (٢٠١٠-٢٠١١)
(مليون دولار)

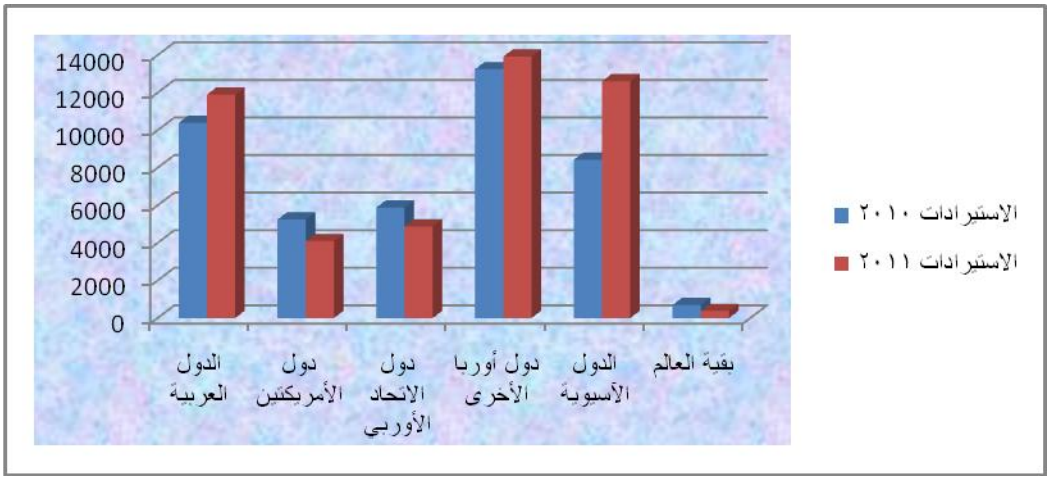

جدول (٣٣)
التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات والاستيرادات والأهمية النسبية للمـــدة (٢٠١٠-٢٠١١)
(مليون دولار)

المنطقة الجغرافية	التوزيع الجغرافي للصادرات *		الأهمية النسبية	التوزيع الجغرافي للاستيرادات **		الأهمية النسبية
	٢٠١٠	٢٠١١		٢٠١٠	٢٠١١	
المجموع العام	٥١٧٦٤	٧٩٦٨١	١٠٠	٤٣٩١٥	٤٧٨٠٣	١٠٠
الدول العربية	١١٥٥	٢٨٥٣	٣,٦	١٠٣٩٩	١١٩٠٣	٢٤,٩
دول الأمريكتين	١٥٨٨٦	٢٤٠٢٤	٣٠,٢	٥٢٤٨	٤١٠١	٨,٦
دول الاتحاد الأوربي	١١١٥٥	١٣٨٠١	١٧,٣	٥٨٨٥	٤٨٨١	١٠,٢
دول أوربا الأخرى	١٢٨٩	٢٢٧٩	٢,٩	١٣٢٥٣	١٣٩٢٥	٢٩,١
الدول الآسيوية	٢١٩٥٣	٣٦٣١٠	٤٥,٦	٨٤٣٢	١٢٦١٥	٢٦,٤
بقية العالم	٣٢٦	٤١٤	٠,٥	٦٩٨	٣٧٨	٠,٨

ثالثا : التركيب السلعي للتجارة الخارجية

تبين إحصاءات الجدول (٣٤) إن الوقود المعدنية استأثرت بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية للعراق والتي ارتفعت من (٥٣,٨%) لعام ٢٠١١ عن عام ٢٠١٠ ، كما ارتفعت حصة المواد الغذائية من (١٤٥) مليون دولار عام ٢٠١٠ لتصل (٢٢٣) مليون دولار عام ٢٠١١ وبنسبة تغير (٥٣,٨%) ، ثم تأتي بعدها حصة المكائن والمعدات لتصبح (١٩١) مليون دولار لعام ٢٠١١ بعد إن كانت (١٢٤) مليون دولار في عام ٢٠١٠ وبنسبة (٥٤,٣%) ، واحتلت المواد الكيماوية والسلع والمعاملات ما نسبته (٦٠%) ثم تأتي بعدها السلع المصنوعة والمواد الخام وبنسبة (٥٣,٨%) لعام ٢٠١١ .

جدول (٣٤)
التركيب السلعي للصادرات العراقية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (SITC) لعامي (٢٠١٠-٢٠١١)
(مليون دولار)

رقم	واسم الشعبة	التركيب السلعي للصادرات ٢٠١٠	التركيب السلعي للصادرات ٢٠١١	نسبة التغير %
٠	المواد الغذائية	١٤٥	٢٢٣	٥٣,٨
١	المشروبات والتبغ	٠	٠	٠
٢	مواد خام	٧٨	١٢٠	٥٣,٨
٣	وقود معدنية (*)	٥١٣٧٦	٧٩٠٨٣	٥٣,٩
٤	زيوت	٠	٠	٠
٥	مواد كيماوية	٥	٨	٦٠
٦	سلع مصنوعة	٢٦	٤٠	٥٣,٨
٧	مكائن ومعدات	١٢٤	١٩١	٥٤,٠
٨	مصنوعات متنوعة	٠	٠	٠
٩	السلع والمعاملات	١٠	١٦	٦٠
	المجموع العام	**٥١٧٦٤**	**٧٩٦٨١**	**٥٣,٩**

المصدر : البنك العراقي ، مديرية الإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية

(*) تتضمن الفقرة (٣) النفط الخام والمنتجات النفطية والكبريت والفوسفات.

أما بالنسبة للتركيب السلعي للاستيرادات الإجمالية فتشير بيانات الجدول (٣٥) إن فئة المكائن والمعدات استحوذت على المرتبة الأولى لتصبح (١٨٤٠٤) مليون دولار لعام ٢٠١١ ، ثم تأتي المصنوعات المتنوعة بالمرتبة الثانية لتصل إلى (٧٥٥٣) مليون دولار، وجاءت فئة السلع المصنوعة بعدها لتصل إلى (٥٤٥٠) مليون دولار، ومن ثم تأتي بقية المواد تباعاً وكما يوضحها الجدول أدناه ، والجدير بالذكر إن جميع المواد قد بلغت نسبة تغيرها (٨,٩%) .

جدول (٣٥)
التركيب السلعي للاستيرادات العراقية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (SITC) لعامي (٢٠١٠-٢٠١١)
(مليون دولار)

رقم واسم الشعبة		التركيب السلعي للاستيرادات		نسبة التغير %
		٢٠١٠	٢٠١١	
٠	المواد الغذائية	٢٣٧١	٢٥٨١	٨,٩
١	المشروبات والتبغ	٥٧١	٦٢٢	٨,٩
٢	مواد خام	٧٩٠	٨٦٠	٨,٩
٣	وقود معدنية (*)	٤٣٠٤	٤٦٨٥	٨,٩
٤	زيوت	٢٨١١	٣٠٥٩	٨,٩
٥	مواد كيماوية	٢٩٤٢	٣٢٠٣	٨,٩
٦	سلع مصنوعة	٥٠٠٦	٥٤٥٠	٨,٩
٧	مكائن ومعدات	١٦٩٠٧	١٨٤٠٤	٨,٩
٨	مصنوعات متنوعة	٦٩٣٩	٧٥٥٣	٨,٨
٩	السلع والمعاملات	١٢٧٤	١٣٨٦	٨,٩
المجموع العام		**٤٣٩١٥**	**٤٧٨٠٣**	**٨,٩**

المصدر : البنك المركزي العراقي ، مديرية الإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية .
ملاحظة : قيمت الاستيرادات على أساس سيف

ومن خلال الشكل (١٢) يتضح لنا نسب التركيب السلعي لكل من الصادرات والاستيرادات الإجمالية خلال عام ٢٠١١

شكل (١٢)
نسب التركيب السلعي للصادرات والاستيرادات العراقية لعام ٢٠١١

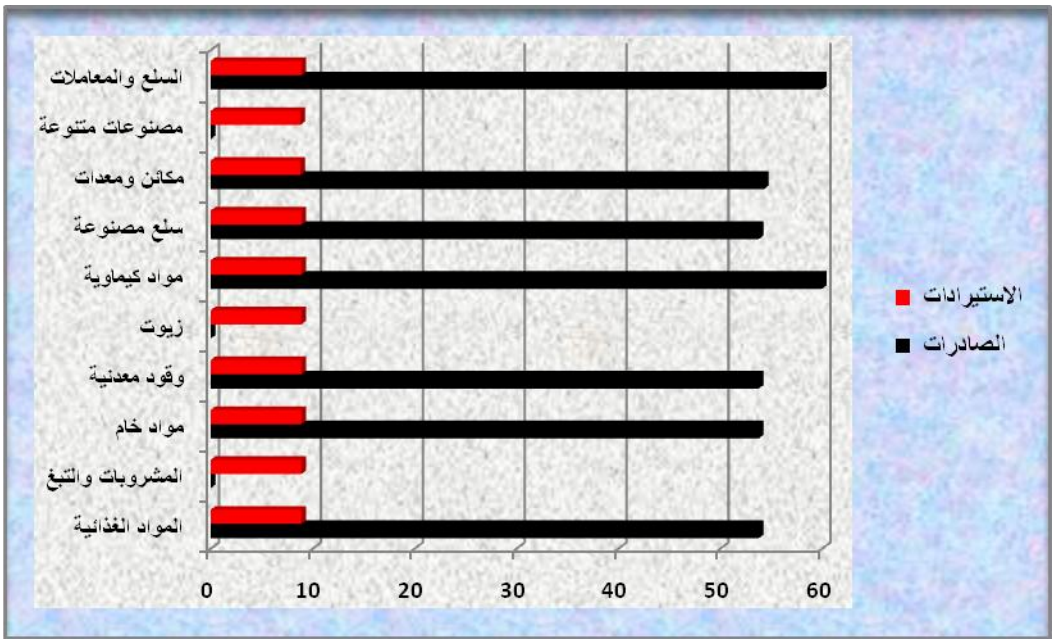

الفصل السابع

تنمية البنى التحتية

اولاً : قطاع النقل

يعد النقل احد أهم المقومات الرئيسة لأي دولة وعنصرا مهما في حياة مجتمعاته حيث يلعب دورا ايجابيا وفعالا في تطوير اقتصاديات الدول وانتعاشها الاقتصادي والاجتماعي السريع ، كما تعد عملياته من أهم الإبعاد الحضارية بوصفها من المستلزمات الأساسية ، وشبكاته جزءا هاما من البنية التحتية وعماد البناء الاقتصادي في العالم ، حيث لا تستقيم الحياة وكما يريدها الواقع الحضاري في كل عصر من غير حركة نقل مرنة وسريعة تلبي حاجة ومصالح الشعوب، وبذلك يصبح مؤشرا لقياس تقدم الدول وتطورها باعتباره أمرا أساسيا لعملية التنمية الاقتصادية يتحقق عن طريق خدماته تحرك قوى الإنتاج المادية والبشرية بفعالياتها من مكان إلى آخر من خلال توطن الأشخاص والمشروعات في الأماكن الأكثر ملائمة ، والقضاء على عدم المنفعة التي يفرضها بعد المسافة .

وتتسم مشاريع النقل بضخامة كلفها الاستثمارية سواء كان ذلك على مستوى الإنشاء أو الصيانة وذلك لان معظم مشاريع هذا القطاع تشمل أكثر من محافظة ولمسافات كبيرة ، ومما يؤدي إلى زيادة العلاقة التشابكية والارتباط الوثيق مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى وتأثيره المباشر على نموها وتطورها ، مما ينعكس في زيادة مساهماتها في إجمالي الناتج المحلي .

وبالرجوع إلى واقع قطاع النقل في العراق تشير المعلومات المتوفرة إن العراق كان يمتلك احد أكثر أنظمة النقل تطورا في المنطقة ، وخلال عقد الثمانينيات شهد هذا القطاع الإهمال وكان الاستثمار دون المستوى في كافة وسائل النقل . وبعد أحداث عام ٢٠٠٣ تعرض هذا القطاع لعمليات النهب التي شملت المعدات والكمائن والأثاث والتجهيزات ، وطوال السنيين الماضية هيمن القطاع العام على نشاط هذا القطاع وحسبما ورد ذلك في قانون النقل رقم (٨٠) لسنة ١٩٨٣ . ولدى الرجوع إلى بيانات هذا القطاع لعام ٢٠١١ يلاحظ إن تخصيصات المنهاج الاستثماري لمشاريع النقل قد ازدادت من (١,٥) تريليون دينار لعام ٢٠١٠ لتصل إلى (١,٨) تريليون دينار لعام ٢٠١١ وبنسبة صرف بلغت (٧١,٩%) .

ويمكن توضيح تشكيلات قطاع النقل كالأتي :

١. سكك الحديد

يمثل النقل بسكك الحديد أحد الجوانب الأساسية في مجال النقل البري التي تحقق شروط النقل بأمان وبأقل تكلفة للمسافرين والبضائع ولمسافات طويلة و يعتبر العراق من الدول الرائدة في مجال استخدام النقل بواسطة سكك الحديد لما يمتلكه من شبكة كبيرة تغطي أجزاء واسعة من البلد.

إذ يلاحظ إن أطوال سكك الحديد (٢٦٢٧) كم في نهاية سنة ٢٠١١ منها (٢١٥٨) كم خطوط رئيسة بنسبة (٨٢,١%) ، أما الخطوط الفرعية فيبلغ طولها(٤٦٩) كم بنسبة (١٧,٩%) ، كمل بلغ عدد القاطرات (٨٥) قاطرة في نهاية سنة ٢٠١١ منها (٥٠) قاطرة رئيسية و (٣٥) قاطرة مناقلة مقابل (٩٧) قاطرة في نهاية سنة٢٠١٠ وبانخفاض بلغت نسبته (١٢,٣%) ،.فضلاً إن عدد مسافري السكك الحديد (١٧٨) ألف مسافراً سنة ٢٠١١ مقابل (٢١٢) ألف مسافراً سنة ٢٠١٠ أي بانخفاض بلغت نسبته (١٦,٠%) .

أما عدد الكيلومترات السفرية المقطوعة (٩٠) مليون مسافراً كم سنة٢٠١١ مقابل (١٠٠) مليون مسافراً كم سنة ٢٠١٠ أي بانخفاض بلغت نسبته (١٠,٠%) ، وبلغ متوسط أجرة نقل المسافر الواحد(١٠٨٩٣,٣) دينار سنة ٢٠١١ مقابل (١١٢٧٦,٤) دينار سنة ٢٠١٠ أي بانخفاض بلغت نسبته (٣,٤%) مقارنة بمتوسط طول السفرة لنقل المسافرين (٥٠٤) كم / مسافر سنة ٢٠١١ مقابل (٤٧٠) كم/مسافر سنة ٢٠١٠ أي بزيادة بلغت نسبتها (٧,٢ %) ، هذا وإن كمية البضائع المنقولة بأجر (٦٦٠) ألف طناً سنة ٢٠١١ مقابل (٩٩٥) ألف طناً سنة ٢٠١٠ أي بانخفاض بلغت نسبته (٣٣,٧%) ، أما عدد الكيلومترات الطينية المقطوعة بأجر(١٩٩) مليون (طن. كم) سنة ٢٠١١ مقابل (٢٤٩) مليون (طن. كم) سنة ٢٠١٠ أي بانخفاض بلغت نسبته (٢٠,١%) ، وبمتوسط أجرة نقل الطن الواحد(١٥٢٧٨,٨) ديناراً سنة ٢٠١١ مقابل (١١٦٦٤,٨) ديناراً سنة ٢٠١٠ أي بزيادة بلغت نسبتها (٣١,٠%) ، في حين بلغت الإيرادات المتحققة من نقل المسافرين(١٩٤١,٢) مليون ديناراً سنة ٢٠١١ مقابل (٢٣٩٤,٠) مليون ديناراً سنة ٢٠١٠ أي بانخفاض بلغت نسبته (١٨,٩%) ، في حين بلغت الإيرادات المتحققة من نقل البضائع (١٠٠٨٤,٥) مليون ديناراً مقابل (١١٦٠٦,٥) مليون ديناراً سنة ٢٠١٠ وبانخفاض بلغت نسبته (١٣,١%).

٢. النقل المائي

تهتم الدول عادة بالنقل المائي سواء كان ذلك بحرياً أو نهرياً لتميزه عن باقي مجالات النقل الأخرى وذلك بنقله البضائع ذات الكميات الضخمة إضافة إلى رخص التكاليف وقلة الأيدي العاملة المشتغلة في هذا المجال قياساً بمجالات النقل الأخرى ، ومن متابعة نشاط هذا التشكيل يتضح بان أعداد **سفن البضائع القادمة** (المحملة) للموانئ العراقية قد بلغت (٢٢٤٨) سفينة خلال سنة ٢٠١٠ منها (١) سفينة عراقية وبنسبة (٠,١%) و(٧٠) سفينة عربية وبنسبة (٣,١%) و(٢١٧٧) سفينة أجنبية وبنسبة (٩٦,٨%) مقابل (٤٣٦٥) سفينة قادمة للموانئ العراقية خلال سنة ٢٠١٠ منها (١٠٩) سفينة عربية وبنسبة (٢,٥%) و (٤٢٥٦) سفينة أجنبية وبنسبة (٩٧,٥%) وبانخفاض نسبته (٤٨,٥%)مقارنة بسنة ٢٠٠٩ وذلك يعود إلى خطة الاستيراد المركزية لسنة ٢٠١٠.

أما عدد **سفن البضائع المغادرة** (المحملة) من الموانئ العراقية خلال سنة ٢٠١٠ بلغت (٢١٧) سفينة منها (٩) سفينة عراقية وبنسبة (٤,١%) و (٥٧) سفينة عربية وبنسبة (٢٦,٣%) و (١٥١) سفينة أجنبية وبنسبة (٦٩,٦%) مقابل (٢٥٠) سفينة مغادرة من الموانئ العراقية خلال سنة ٢٠٠٩ منها (١٨) سفينة عراقية وبنسبة (٧,٢%) و (١٠٩) سفينة عربية وبنسبة (٤٣,٦%) و (١٢٣) سفينة أجنبية وبنسبة (٤٩,٢%) وبانخفاض نسبته (١٣,٢ %) مقارنة بسنة ٢٠٠٩.

فضلاً إن عدد **سفن نقل المسافرين** بلغ (٥٧) سفينة عربية قادمة ومغادرة لسنة ٢٠١٠ ، أما عدد المسافرين القادمين عن طريق الموانئ العراقية فقد بلغ (٢٢٢٠) مسافراً على السفن العربية ، أما المسافرون المغادرون فقد بلغ عددهم (٨٧٧) مسافراً على السفن العربية .

وان **كمية البضائع المستوردة** (١٠٦١٢,١) ألف طن خلال سنة ٢٠١٠ عن طريق الموانئ العراقية منها (٧٥٤٥,٥) ألف طن عن طريق ميناء أم قصر و(٢٢٥٥,١) ألف طن عن طريق ميناء خور الزبير و(٢٤٠,٥) ألف طن عن طريق ميناء المعقل و(٥٧١,١) ألف طن عن طريق ميناء أبو فلوس .

وقد بلغت **كمية البضائع المصدرة** (٥٥٥٩٨٠) طن خلال سنة ٢٠١٠ منها (٥٥٤٥٠٥) طن عن طريق ميناء خور الزبير و (١٤٥٢) طن عن طريق ميناء المعقل و(٢٣) طن عن طريق ميناء أبو فلوس .

وان **نسبة البضائع المستوردة** خلال سنة ٢٠١٠ كانت مـواد أخرى (٨٣,٦%) والباقي كانت سمنت وبنسبة (١٥,٥%) وكلنكر بنسبة (٠,٩%) ، أما البضائع المصدرة فكانت تمور وبنسبة (٦٣,٩%) والباقي نفط خام وبنسبة (٣٦,٠%) ومواد أخرى بنسبة (٠,١%) .

وقد بلغ **عدد العاملين** لدى الشركة العامة للموانئ العراقية (١٠٢٠٨) مشتغل في سنة ٢٠١٠ مقابل (٩٧٩٢) مشتغل في سنة ٢٠٠٩ وبنسبة زيادة (٤,٢%) في حين بلغت تعويضاتهم (١١١,٦) مليار دينار في سنة ٢٠١٠ مقابل (١٠٧,٤) مليار دينار سنة ٢٠٠٩ وبنسبة زيادة (٣,٩%) .

٣. النقل الجوي

يعد النقل الجوي من أهم وسائط النقل لتمتع وسيلته بسرعة فائقة تمكنها من الوصول إلى ابعد المسافات في زمن قصير تعجز عن تحقيقه مركبات النقل الأخرى وتأتي هذه الأهمية من الخدمات التي يقدمها هذا المجال من حيث نقل الركاب والبضائع والأمتعة والبريد من دولة إلى أخرى والتي أدت إلى تسهيل عملية النقل وزيادة الروابط والعلاقات الدولية والذي ساعد بدوره على نشر الحضارة وكل ما هو جديد من المبتكرات العلمية ، حيث يحتل التخطيط لاقتصاديات النقل الجوي موقعاً متقدماً بالنسبة لشركات الطيران على اختلافها وذلك للتمكن من تثبيت أركانها وتحقيق الأهداف المرسومة لها وفق الخطط والوقوف على مكامن الخطأ في التوقعات والتنبؤات المحتملة.

ومن خلال نشاط هذا التشكيل فقد بلغ **عدد الرحلات للخطوط الجوية العراقية** خلال سنة ٢٠١٠ (٢٦٦٨٩) رحلة منها (٦٤٠٩) رحلة داخلية وبنسبة (٢٤,٠%) و(٢٠٢٨٠) رحلة دولية وبنسبة (٧٦,٠%).

ووصل **عدد المسافرين** للخطوط الجوية العراقية (١٥٦٥,٢) ألف مسافر منها (١٧٦,٨) ألف مسافر في الرحلات الداخلية و (١٣٨٨,٤) ألف مسافر في الرحلات الدولية .

في حين كان **عدد المسافرون القادمون** خلال سنة ٢٠١٠ في مطار بغداد الدولي على مختلف شركات الطيران العاملة (٥٠٤,٢) ألف مسافراً منهم (٢١٨,٨) ألف مسافراً على الخطوط الجوية العراقية بنسبة (٤٣,٤%) و (٢٨٥,٤) ألف مسافراً على الخطوط الجوية العربية والأجنبية بنسبة (٥٦,٦%) ، أما **المسافرون المغادرون** فقد بلغ عددهم (٥١٤,٤) ألف مسافراً منهم (٢٢٢,٢) ألف مسافراً على الخطوط

الجويــة العراقيــة بنسبـة (٤٣,٢%) و(٢٩٢,٢) ألف مسافراً على الخطـوط الجويـة العربيـة والأجنبية بنسبـة (٥٦,٨%).

كمـا وبلغـت **كميـة البضـاعة المنقولـة** خـلال عـام ٢٠١٠ علـى الخطـوط الجويـة العراقيـة (١٥١٩) طـن منهـا (١٣٢٧) طـن بضـاعة مفرغـة ومحملـة و(١٩٢) طـن بضـاعة بريديـة (محملـة) ، فيمـا بلغـت كميـة البضـاعة المنقولـة خـلال عـام ٢٠٠٩ (١٨٣٠٢) طـن وبنسـبة انخفاض (٩١,٧%) عن سنة ٢٠١٠ .

٤. النقل العام

يعتبر نشاط حافلات النقل العام من الأمور المهمة لما يؤديه من دورا بارزا في تقديم خدماته داخل وبين المدن الرئيسة لنقل الركاب والبضائع .

أ- نشاط نقل المسافرين والوفود

تعتبر الشركة العامة لنقل الركاب من أقدم شركات النقل في المنطقة العربية حيث تأسست هذه الشركة في عام ١٩٣٨ وكانت باسم مصلحة نقل الركاب ضمن الشركات التي تعمل على نظام التمويل المركزي وتحولت إلى الشركة العامة لنقل الركاب لتمارس عملها كشركة تعمل ضمن نظام التمويل الذاتي على أساس النشاط المناط بها والذي يهدف إلى نقل الأشخاص بواسطة حافلاتها داخل مدينة بغداد وبين المحافظات وبين العراق والدول المجاورة وتقديم خدمات النقل الداخلي والنقل السياحي وأصبح اسم الشركة حالياً الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود بعد أن تم دمج شركتين لتماثل نشاطهما وهما الشركة العامة لنقل الركاب والشركة العامة لنقل الوفود.

إذ بلغ **عدد الحافلات الموجـودة لنشـاط نقل المسافـرين والـوفود** (١٦٣٥) حافـلة لسنـة ٢٠١١ في حـين بلغـت (٩٩٩) حافلـة في سـنة ٢٠١٠ وبنسـبة زيـادة بلغت (٦٣,٧%) ، وتشـكل نسبة الحافـلات العامـلة منها (٦٦,٥%) في حين بـلـغ عـدد الركاب (١٠,٠) مليون راكب لسنة ٢٠١١ مقارنة بسنة ٢٠١٠ (٦,٩) مليون راكب وبنسبة زيادة (٤٤,٩%) .

كما إن **عدد الحافلات العاملة للشركة العامة لنقل المسافرين والوفود** قد بلغت (١٠٨٨) حافلة سنة ٢٠١١ وبزيادة نسـبتها (٤١,٣%) عن سنة ٢٠١٠ حيث كان عدد الحافلات العاملة (٧٧٠) حافلة .

وبلغ **عدد المشتـــغلين** للشركة (٤٤٠٢) مشتغل لسنة ٢٠١١ وبانخفاض بلغت نسبته (٥,٤%) حيث كان عدد المشتغلين (٤٦٥٢) مشتغل لسنة ٢٠١٠ .

وقد **حققت الشركة إيرادات** (٣٠٥٨٥) مليـــون دينـــار سنـــة ٢٠١١ في حين بلغت الإيرادات (٣١٦٩٨) مليون دينار سنة ٢٠١٠ وبنسبة انخفاض بلغت (٣,٥%)

ب- نشاط الشركة العامة للنقل البري

أما الشركة العامة للنقل البري فهي إحدى الشركات التابعة لوزارة النقل ، وعملت هذه الشركة على مسايرة التطورات الحاصلة بالتكنولوجيا العالمية لغرض تطوير العمل في المكاتب الحدودية ، وقد أعدت دراسات لعقد اتفاقيات (التشغيل المشترك) مع بقية الشركات العاملة بنفس الاختصاص فتم تشغيل (المنفيست الآلي) بأغلب مكاتبها لتقديم خدمة عالية بتقية متطورة وما زال العمل مستمراً به ، إضافة إلى التعاقد مع وزارات الدولة منها وزارة التجارة وذلك لنقل مفردات البطاقة التموينية وتقديم خدماتها للمواطنين.

إذ بلغت **عدد شاحنات نقل البضائع المملوكة للشركة العامة للنقل البري** (٥٧٢) شاحنة سنة ٢٠١١ في حين بلغ عدد الشاحنات (٥٦٣) شاحنة عام ٢٠١٠ وبنسبة زيادة بلغت (١,٦%) ، كما إن **كمية البضاعة المنقولة بالشاحنات** قد بلغت (٥١٩) ألف طن في سنة ٢٠١١ في حين بلغت كمية البضاعة المنقولة (٢١٣) ألف طن في سنة ٢٠١٠.

وحققت **إيرادات من نقل البضائع** بلغت (١٢٥٨٨) مليـــون دينـــار سنـــة ٢٠١١ في حين بلغت الإيرادات المتحققة (٤٤٧٧) مليون دينار سنة ٢٠١٠ .

أما **عدد المشتـــــغلين للشركة** فوصل إلى (٣٧٨٢) مشتغل لسنة ٢٠١١ وبانخفاض بلغت نسبته (٠,٦%) حيث كان عدد المشتغلين (٣٨٠٦) مشتغل لسنة ٢٠١٠ .

ثانياً : قطاع الماء والصرف الصحي

١. خدمات الماء الصافي

أولت سياسة الدولة التنموية أهمية خاصة للنهوض بقطاع الماء الصافي في السنوات الأخيرة والتأكيد على شمول كافة المناطق الحضرية والريفية على حد سواء بهذه الخدمة الأساسية وتامين المياه الصالحة للشرب وتقديمها بكميات كبيرة ونوعيات جيدة إلى كافة فئات الشعب ، إذ يمكن ملاحظة أن هناك زيادة ملحوظة في كمية الماء الصافي المنتجة في (١٥) محافظة بما في ذلك مشاريع أمانة بغداد (عدا إقليم كردستان) من (٩,٩) مليون متر مكعب في

سنة ٢٠١٠ إلى (١١,٣) مليون متر مكعب في عام ٢٠١١ وبنسبة زيادة مقدارها (١٤,١%) ، ويعود السبب في ارتفاع الإنتاج والاستهلاك لمشاريع الماء الصافي إلى إصلاح وصيانة الأجهزة والمعدات العاطلة والى توفير المستلزمات الأساسية للتصفية بهدف تامين مياه الشرب للمواطنين وسد الحاجة الفعلية لهم وبالكميات المطلوبة ، علماً إن متوسط نصيب الفرد من المياه المجهزة للسكان المخدومين في المحافظات قد بلغ (٣٧٠) لتر/شخص/اليوم ، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد للسكان الكلي في المحافظات (٢٩٠) لتر/شخص/اليوم ، لاسيما وان المشاريع العاملة في جميع المحافظات بلغ (٢٦٠) مشروع وأكثر من (٢٥٥٠) مجمع ماء تنتج الماء الصالح للشرب ، والشكل (١٣) أدناه يوضح معدل كميات المياه المنتجة في المشاريع ومجمعات الماء ، حيث كانت نسب الزيادة طفيفة لكل محافظة خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١١) .

شكل (١٣)
معدل كميات المياه المنتجة في المشاريع ومجمعات الماء للمدة (٢٠١٠-٢٠١١)

(متر٣/اليوم)

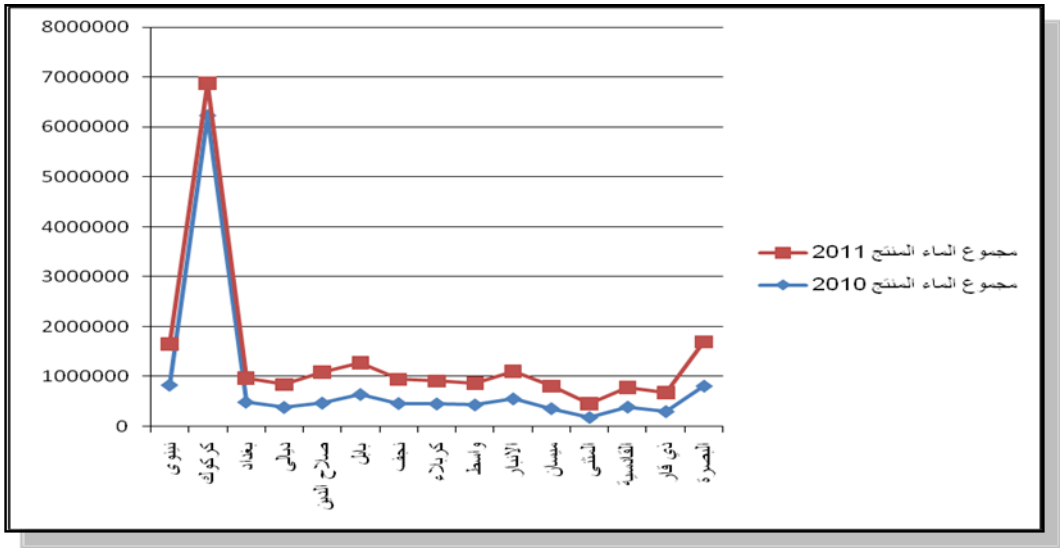

في حين قدرت الحاجة الكلية من الماء الصافي (٩,٩) مليون متر٣/اليوم أي بنسبة عجز في الإنتاج (٢٠%) لعام ٢٠١١ بالمقارنة مع عام ٢٠١٠ الذي قدر الحاجة الكلية بحدود (١٣,٩) مليون متر٣/اليوم وبنسبة عجز في الإنتاج (٢٠%) ، ويعزى السبب في ذلك إلى وجود شبكات قديمة مما يتطلب استبدالها ، فضلاً عن وجود هدر في الماء المنتج في الشبكات

والأنابيب الناقلة بنسب تتراوح بين (٢٠-٤٠%) وضعف الوعي لدى المواطنين بترشيد الاستهلاك والتجاوز على الشبكة ، لاسيما وان انخفاض مناسيب المياه الذي سبب انحسار الماء في مأخذ المشاريع والمجمعات .

والجدول (٣٦) يوضح الحاجة الكلية من الماء ونسبة العجز لكل محافظة للمدة (٢٠١٠-٢٠١١)

جدول (٣٦)
الحاجة الكلية من الماء ونسب العجز في المحافظات كافة عدا إقليم كردستان للمدة (٢٠١٠-٢٠١١)
(متر^3/اليوم)

المحافظة	الحاجة الكلية من الماء ٢٠١٠	مجموع الماء المنتج م^3/يوم لعام ٢٠١٠	الحاجة الكلية من الماء لعا م٢٠١١	مجموع الماء المنتج م^3/يوم لعام ٢٠١١
نينوى	١١٣٨٠٩٢	٨٢٥٥٨٨	١١١٥٧٨٥	٨٠٦١٠٨
كركوك	٨٨٧٩٦٣	٦٣٧٦٠١	٤٩٨٩٢٣	٧٤٤٣٥٠
بغداد	٤٨٥٢٣٤٣	٣٠٣٧٥٢٧	٢٥٤١٣١٦	٣١٠٨٤٥٦
ديالى	٦١٥٠٨٣	٤٥٦٤٠٩	٤٦٤٥٥٨	٦٧٦٣٩٦
صلاح الدين	٥٢٦٩٤٩	٥٣٠٥٧٤	٤٤٥٤٢١	٥٧٧٧٨٩
بابل	٧٥٨٩٧٨	٦٣٧٦٦١	٥٨٤٠١٤	٧٠٢٠٣٦
نجف	٤٩٦٦٨٧	٤٨١٧٣٨	٤٥٨٤١٢	٦١٢٣٨٣
كربلاء	٥٠٩٦٦٨	٤٥٧٩٠٣	٣٧٣٠١٨	٥٢٩٢٦١
واسط	٥٣١٩٤١	٤٣٢٨٥٠	٤٠٧٨٣٤	٤٧٧١٥٠
الانبار	٦٢٤٠٧٣	٥٤٩٤٢١	٥٠٣٨١١	٦٣٤٧١٠
ميسان	٤١٦٢٨٧	٤٥١٨٢٢	٣٤٨٣٥٣	٤٥٩٩١٧
المثنى	٢٩٨٦٤٧	٢٣١٨٤٨	٢٢٦٩٤٢	٢٧٥٦٥٠
القادسية	٥٦٤٩٨٣	٣٨٥٥٤٤	٣٧٩٦٢٨	٤٢٢١٢٦
ذي قار	٦٣٦٠١٤	٢٩٥٣٤٨	٦٣٢٣٢٢	٣١٢٣٦٣
البصرة	٩٣٢١٩٥	٨٠٤٦٠٠	٩٣٦٦٤٣	٩١١٦٣٢
المجموع	١٣٩١٦٦٦٧	١٠٢١٦٤٣٤	٩٩١٧٠٠٦	١١٢٥٠٣٢٧

المصدر : وزارة البلديات والأشغال العامة ، المديرية العامة للماء ، قسم التخطيط والمتابعة ، التقرير السنوي .

٢. خدمات الصرف الصحي

إن مشاريع الصرف الصحي كانت ولا تزال دون المستوى المطلوب بالرغم من ضخامة المبالغ الاستثمارية التي خصصت للصرف الصحي ، لاسيما وان وسائل تحسين واقع خدمات الصرف الصحي يتطلب تنفيذ مشاريع ضخمة موزعة على كافة محافظات العراق وبحسب الحاجة والكثافة السكانية ونسب التغطية الحالية وإعادة تأهيل المشاريع وشبكات الصرف الصحي القديمة وتبديل الأجزاء المتضررة منها مع رصد مبالغ استثمارية للتوسع في شبكات مياه الإمطار وتعزيز إمكانيات المختبرات المركزية .

إذ أظهرت نتائج المسح البيئي في العراق لسنة ٢٠١٠ إن ما نسبته (٢٣,٨%) من سكان العراق مخدومين بخدمة شبكات المياه العادمة (المجاري) والشبكات المشتركة ، وان (٥٩,٥%) من السكان مخدومين بنظام معالجة مستقلة (سبتك تانك) ، أما السكان غير المخدومين بشبكات المياه العادمة أو نظام المعالجة المستقلة فقد بلغت نسبتهم (١٦,٧%) من سكان العراق .

في حين بلغ نسبة السكان المخدومين بخدمة شبكات المياه العادمة (٢٦%) لسنة ٢٠١١ ، وان (٥٧,٣%) من السكان مخدومين بنظام معالجة مستقلة ، أما السكان غير المخدومين فقد بلغت نسبتهم (١٦,٧%) .

فضلا عن ذلك إن معدل كمية المياه العادمة المتولدة لمحطات المعالجة بلغت (١,٧) مليون م٣/ يوم وكانت أعلى كمية متولدة في أمانة بغداد حيث بلغت (١,٢) مليون م٣/ يوم وذلك في عام ٢٠١٠، في حين بلغت كمية المياه العادمة (١,٩) مليون م٣/ يوم وذلك في عام ٢٠١١.

أن مجموع الطاقة التصميمية لمحطات المعالجة المركزية في عام ٢٠١٠ بلغ (١,٣) مليون م٣/ يوم تركزت غالبيتها في أمانة بغداد ، في حين كان معدل الطاقات الفعلية (١,٥) مليون م٣/ يوم ، أما في عام ٢٠١١ فقد بلغ مجموع الطاقات التصميمية لمحطات المعالجة المركزية ووحدات المعالجة الصغيرة (١,٤) مليون م٣/ يوم وان الطاقات الفعلية كانت (١) مليون م٣/ يوم ، كما إن عدد محطات ضخ المجاري في عام ٢٠١٠ بلغت (٨٩١) محطة مضخة مقسمة إلى أربعة أنواع وهي كالأتي (**محطة مياه إمطار، محطة ضخ المياه العادمة ،**

المحطات المشتركة ، المحطات الغاطسة) بلغ عددها (٤٥٨، ٢١٣، ١١٦، ١٠٤) على التوالي ، وان العدد الأكبر منها تركز في أمانة بغداد بواقع (٢٥١) ، أما في عام٢٠١١ فقد بلغ عدد محطات الضخ الكلي(١٠٣٦) محطة ومنها محطات ضخ المجاري (٣٣٨) ومحطات الإمطار (٥٠٦) محطة ومحطات الضخ المشتركة (١٨٠) محطة والمحطات الغاطسة (١٢) محطة .

إن من أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المجاري هي التجاوزات في ربط شبكات المجاري بشبكات مياه الإمطار وضعف الوعي لدى المستفيدين والإساءة في الاستخدام شبكات المجاري وبنسبة (٨٩,٥%) ، فضلا عن شحه وتذبذب الطاقة الكهربائية اللازمة لعمل محطات المعالجة والضخ وبنسبة (٧٨,٩%).

ثالثا: الطاقة الكهربائية

شكلت جهود الإنسان منذ آلاف السنين لاختراع وتطوير أساليب استخدام الطاقة منعطفا في مسيرة تطوير ذاته وسعة إنتاجه رغم بدائيته ، إلا انه شهد قفزات كبيرة استثمر فيها مساقط المياه والفحم الحجري والنفط والطاقة الكهربائية والذرية وقد تزايدت الدراسات بهذا الخصوص لمعرفة جدوى ومدى استخدام كل نوع من أنواع هذه الطاقة .

وسوف يتناول هذا الجزء أهمية الطاقة الكهربائية من بين كافة أنواع الطاقة الأخرى إنتاجا واستخدما ، وكذلك تطور إنتاجها ووتائر نموها باعتبارها تشكل احد المقومات الأساسية في بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للاقتصاد الوطني .

والطاقة الكهربائية بأنشطتها ال ثلاثة (الإنتاج ، النقل ، التوزيع) تعد من أهم العوامل المساعدة لمعظم الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وتعكس مدى التشابك فيما بينهما ، فضلا عن الرفاهية المتحققة في المجتمع ، وعلى ضوء ذلك كرست الدولة جهودها بهدف تطوير هذا القطاع من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات .

ومن بيانات الجدول (٣٧) الذي يوضح كمية الإنتاج حسب المحطات لعام ٢٠١٠ بلغ (٥٥,٦) مليون ميكا واط منها (٤٨,٩) مليون ميكا واط إنتاج المحطات و(٦,٧) مليون ميكا واط الطاقة المستوردة ، أما عام ٢٠١١ فقد سجلت كميات الإنتاج (٤٨) مليون ميكا واط منها (٤٠,٥) مليون ميكا واط إنتاج المحطات والمستوردة (٧,٢)مليون ميكا واط وبنسبة تغير بلغت (-١٣,٦٦) وهذا يعود إلى توقف بعض المحطات عن توليد الطاقة الكهربائية فضلاً عن زيادة كميات الطاقة المستوردة إلا أنها لم تسد حاجة الطلب المحلي الأمر الذي انعكس على وجود فرق بين كميات الإنتاج لعام ٢٠١١ عن عام ٢٠١٠ .

جدول (٣٧)

معدل الإنتاج الفعلي للطاقة الكهربائية حسب نوع المحطات

(ميكا واط)

المحطات	٢٠١٠	٢٠١١	نسبة التغير %
المحطات البخارية	١٥٠٨٣٢٣٥	١٥١٥١٦٠٢	٠,٤٥
المحطات الغازية	٢٦٩١٨٤٠٨	٢٠٦١٦٣٥٩	٢٣,٤١-
محطات الديزل	٢١٣٩٨٩٦	١٦٣١٩٩٧	٢٣,٧٣-
محطات كهرومائية	٤٧٦٦٦٤٠	٣٣٩٦٦٩١	٢٨,٧٤-
ديزيلات ساندة	٦٧٢٢٠٥٠	٧٢٣٣٠٩٤	٧,٦٠
مجموع الإنتاج الكلي	**٥٥٦٣٠٢٢٩**	**٤٨٠٢٩٧٤٣**	**١٣,٦٦-**

المصدر : وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية ، التقرير الإحصائي السنوي لعامي (٢٠١٠-٢٠١١) ، ص ١ .

كما إن إن معدل الإنتاج الفعلي الطاقة المجهزة من **مديريات النقل إلى مديريات التوزيع** قد ازداد من (٤٤٠٩) ميكا واط/ساعة عام ٢٠١٠ ليصل إلى (٤٦٩٣) ميكا واط/ ساعة لعام ٢٠١١ ، وهذا يرجع إلى تطوير وتحسين شبكات النقل في اغلب المحافظات ، كما وان عدد محطات التحويل (١١/٣٣) كيلو فولت العاملة في شبكات التوزيع قد ازداد من (٥٤٨) محطة وبسعة (١٩٥٧٥) عام ٢٠١٠ ليصل إلى (٥٧٧) محطة وبسعة (٢١٣٩١) في عام ٢٠١١ ، أما بالنسبة إلى محطات التحويل العاملة في شبكات النقل ذات القدرة (٤٠٠K.V) بلغ عددها (١٦) محطة ، وذات القدرة (١٣٢K.V) بلغ عددها (١٨١) محطة لعام ٢٠١٠ في حين بلغت (٢٤) و (٢٠٨) محطة لعام ٢٠١١ على التوالي .

وعلى الرغم من زيادة إنتاج الطاقة إلا إن كمية الإنتاج لا تزال دون مستوى الطلب المحلي مع استمرار حالة عدم التوازن بين الطلب على الطاقة وما ينتج منها واستمرار حالة العجز التي يعاني منها هذا القطاع .

ومن خلال بيانات الجدول (٣٨) التي تشير إلى حجم الطاقة المستهلكة من الكهرباء محليا وحسب جهة الاستهلاك حيث يوضح إن الاستهلاك المنزلي قد احتل المرتبة الأولى من بين أصناف المستهلكين إذ سجل ما نسبته (٤٣%) من إجمالي الطاقة المستهلكة خلال عام ٢٠١١ بعد إن كانت (٤٦%) من إجمالي الطاقة المستهلكة خلال عام ٢٠١٠ وسبب ارتفاع نسبة الاستهلاك المنزلي يعود بالدرجة الأولى إلى تحسن دخول المواطنين وزيادة الطلب المشتق على الطاقة الكهربائية المرتبط بزيادة السكان ، ثم يأتي بالمرتبة الثانية القطاع الصناعي ليسجل (٢٥%) لعام ٢٠١١ بعد أن سجل ما نسبته (٢٠%) عام ٢٠١٠ بسبب تزايد استهلاك وبدء عمل المصانع التي توقفت خلال السنوات الماضية ، وعلى المستوى الإجمالي انخفض إجمالي الطاقة المجهزة من (٢٧٤٤٣٧٦١) ميكا واط / ساعة عام ٢٠١٠ ليصل إلى (٢٥٧٣٥٣٦٥) ميكا واط / ساعة عام ٢٠١١ ، وهذا يعود إلى كثرة التجاوز على الشبكة الوطنية فضلا عن الضائعات .

جدول (٣٨)

حجم الطاقة المستهلكة من الكهرباء محلياً وحسب جهة الاستهلاك(ميكا واط/ساعة)

نوع الاستهلاك	حجم الاستهلاك لعام ٢٠١٠	الأهمية النسبية %	حجم الاستهلاك لعام ٢٠١١	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %
المنزلي	١٢٦٢٢١٨٧	٤٦	١١٠٧٢٦٨٢	٤٣	١٢,٣
التجاري	١٥٣٧٢٢٥	٥	١٤٤٦٠٢٦	٦	-٥,٩
الصناعي	٥٥٦٧٢٨٥	٢٠	٦٣٢١٣٠٧	٢٥	١٣,٥
الحكومي	٧٠٢٧٨٠٠	٢٦	٦٠٧٩٦٨٣	٢٤	-١٣,٥
الزراعي	٦٨٩٢٦٤	٣	٦٣٦٢٩٩	٢	-٧,٧
المجموع	٢٧٤٤٣٧٦١	١٠٠	٢٥٧٣٥٣٦٥	١٠٠	-٦,٢

المصدر : وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية ، التقرير الإحصائي السنوي لعامي (٢٠١٠-٢٠١١) ، ص ١٨

شكل (١٤)

حجم الاستهلاك بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١ حسب أصناف المستهلكين

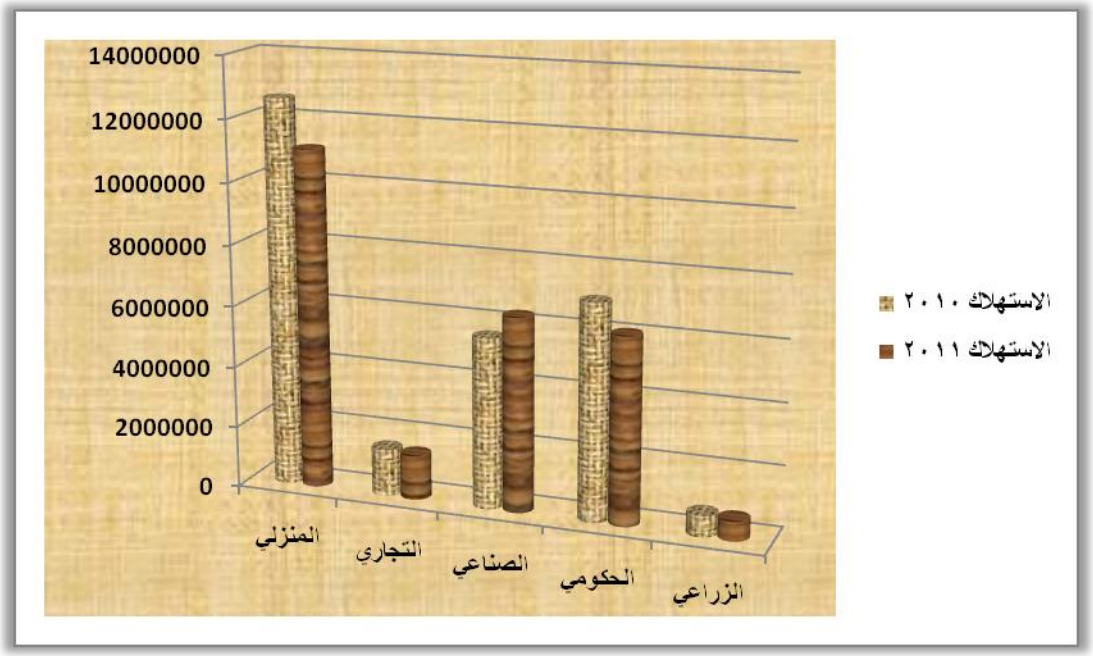

الفصل الثامن

مؤشرات التنمية الاجتماعية

أولاً: التعـــليم :-

يحتل مفهوم التنمية المستدامة الصدارة ضمن اهتمامات المجتمع الدولي ولما كان العنصر البشري يحتل ألمكانه الأولى من بين عناصر التنمية المستدامة أصبح من المهم جداً الاهتمام بتطوير القدرات الذهنية والتعليمية للعنصر البشري وإضافة إلى أن التعليم هو حق من الحقوق الإنسانية لكل فرد في المجتمع ويكفل هذا الحق كل القوانين الدولية ويعتبر مستوى التعليم في أي بلد مقياس لتقدمه وتطوره . وفي العراق تنص القوانين على هذا الحق للفرد وتكفل له توفير الفرصة في الحصول على التعليم الجيد .

تاريخيا كان النظام التعليمي في العراق يعد الأفضل في منطقة الشرق الأوسط حيث بدأ بالتعليم المجاني والإلزامي منذ عام ١٩٧٦، ورافقه زيادة كبيرة في معدلات الالتحاق بالمدارس . وبدأ من الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ وحرب الخليج الأولى و الثانية فقد تعرض النظام التعليمي إلى تدهور خطير على كافة مستوياته العلمية ، رافق ذلك نقص في

الكادر التعليمي والأبنية المدرسية وتضررت البنية التحتية وأصبحت المناهج قديمة في ظل انخفاض الإنفاق الحكومي على هذا النشاط ومنذ عام ٢٠٠٥ خططت الحكومة لتحقيق زيادة في تمويل قطاع التعليم ضمن الموازنة العامة للدولة ، إذ ارتفعت التخصيصات ما يقارب (١٠%) من إجمالي النفقات العامة عام ٢٠٠٩ وارتفعت إلى (١٠,٥%) عام ٢٠١١ .

وإن من أهم المؤشرات التحليلية التي اعتمدت لمتابعة تطور التعليم خلال عام ٢٠١١ ما يلي :

١. رياض الأطفال

بلغ عدد رياض الأطفال في العراق (٦٤٨)روضة للعام الدراسي ٢٠١٠–٢٠١١ بعد أن كان (٦٣١) روضة للعام الدراسي ٢٠٠٩– ٢٠١٠ أي بنسبة زيادة (٢,٧ %)،كما بلغ عدد الأطفال الموجودين فيها (١٤١١٥٨) طفلاً وطفلة في العام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ مقابل (١٢٥٣٩١) طفلاً وطفلة للعام الدراسي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ أي إن هناك زيادة بنسبة (١٢,٦%) في عدد الأطفال الموجودين ،ويعكس هذا الوضع تراجع الطاقة الاستيعابية لهذه الرياض وعدم مسايرته للزيادة الحاصلة لعدد الأطفال الموجودين، إلا إن مؤشر عدد المعلمات في مدارس رياض الأطفال ازداد بنسبة (٢,٣%) للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠١١ والجدول (٣٩) يبين العلاقة مابين هذه المتغيرات .

جدول (٣٩)

تطور رياض الأطفال خلال الموسم (٢٠١٠ – ٢٠١١)

السنة الدراسية	عدد مدارس الأطفال	عدد الاطفال الموجودين	حصة الروضة الواحدة	عدد المعلمات
٢٠٠٩ - ٢٠١٠	٦٣١	١٢٥٣٩١	٢٤٢	٥٣٥٣
٢٠١٠ - ٢٠١١	٦٤٨	١٤١١٥٨	٢١٨	٥٤٧٥
نسبة التغير خلال المدة٢٠٠٩ - ٢٠١١	٢,٧	١٢,٦	(١٠)	٢,٣

٢. التعليم الابتدائي

في تحليل البيانات الحديثة لعام ٢٠١١ الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء والخاصة بالمسوحات التربوية نجد ما يأتي:

- بلغ عدد المدارس الابتدائية (النهارية والمسائية) في العراق (١٤٠٤٨) مدرسة ابتدائية للعام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ منها (٢٦,٤%) مدارس للبنين و(٢٢,٤%)

للبنات و(٥١,٢%) مدارس مختلطة ، ومقارنة بالعام الدراسي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ نجد ارتفاع في عدد المدارس بنسبة (٢,٦%) .

- أما عدد التلاميذ الموجودين في المدارس الابتدائية (النهارية والمسائية) فقد بلغ (٤٨٦٤٠٩٦) تلميذ وتلميذة في العام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ حيث كانت نسبة الإناث (٤٥,٦%) ونسبة الذكور (٥٤,٤%) ، وعند مقارنة طلبة العام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ نجد إن هناك ارتفاعاً بنسبة (٤,١%) عن العام الدراسي السابق ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ ، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات الايجابية إلا إن التعليم الابتدائي لا يزال يعاني من ظاهرة ترك الدراسة لأسباب اقتصادية أو أمنية حيث بلغ عدد التاركين (١٢٣٠٥٣) تلميذ وتلميذة للعام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ نسبة الإناث منهم (٥١,٢%)

.

كما أشرت البيانات الإحصائية حصول انخفاض في عدد التاركين مقارنة بالعام الدراسي السابق بنسبة (-٨,٧%) وكذلك انخفاض في ظاهرت الرسوب ومن خلال بيانات الجدول (٤٠) الذي يبين عدد التلاميذ الراسبين خلال المدة ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ :

جدول (٤٠)

عدد التلاميذ الراسبين خلال المدة ٢٠٠٨ – ٢٠١٠

السنة الدراسية	عدد التلاميذ الراسبين
٢٠٠٨ – ٢٠٠٩	٧٦١٩٩١
٢٠٠٩ – ٢٠١٠	٦٨٧٧١٨
نسبة التغير ٢٠٠٨ - ٢٠١٠	(١٠,٨)

إضافة إلى إن المؤشرات الإحصائية تشير إلى انخفاض أعضاء الهيئة التعليمية بنسبة (٠,٥%) للعام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ بالمقارنة مع السنة الدراسية السابقة [١] ، وبالنسبة لمؤشر تلمـيذ / معلم فقد بلغ في مرحلة التعليم الابتدائي للعام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ ما يقارب (١٨) تلميذ /معلم وهي نسبة جيدة في ظل الظروف الراهنة .

---

[١]- بسبب إحالة أعضاء الهيئة التعليمية إلى التقاعد أو تراجع المتقدمين إلى هذه الوظيفة.

٣. التعليم الثانوي

بلغ عدد المدارس في التعليم الثانوي (النهاري والمسائي) (٥٤٧٢) مدرسة للعام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ منها المدارس المتوسطة (٢٦١٠) مدرسة والإعدادية (٨٦٦) مدرسة والثانوية الكاملة (١٩٩٦) مدرسة وتشكل نسبة مدارس البنين منها (٤٣,٨%) من إجمالي عدد المدارس و (٣٤%) منها مدارس للبنات و(٢٢,٢%) منها مدارس مختلطة . وقد ارتفع عدد المدارس في عام ٢٠١٠ – ٢٠١١ مقارنة بالعام الماضي بنسبة قدرها (٥,٦%) ، أما عدد الطلبة الموجودين في مدارس التعليم الثانوي فيقدر (١٩٥٣٧٦٦) طالباً وطالبة في العام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ نسبة الإناث منهم (٤١,٢%) وان نسبة (٤٢,٥%) من الطلبة في المدارس المتوسطة و(١٩,٤%) من الطلبة في المدارس الإعدادية و(٣٨,١%) من الطلبة في المدارس الثانوية الكاملة . كما بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية (١٣٦٤٤٦) مدرساً ومدرسة في العام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ نسبة الإناث منهم (٥٦,١%) .وبالرجوع إلى الإحصاءات يلاحظ وجود ازدياد في عدد أعضاء الهيئة التدريسية في العام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ مقارنة بالعام الدراسي السابق بنسبة (٠,٤%) . وبالنسبة لمؤشر طالب /عضو هيئة تدريسية فقد بلغ (١٤) طالب / عضو هيئة تدريسية في العام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ وهذا يعتبر معدل جيد في الوقت الحاضر ، ومن جهة أخرى يلاحظ انخفاض عدد الطلبة التاركين في هذه المرحلة الدراسية مقارنة بالعام الماضي إذ انخفض بنسبة (٩,٦%) وهذه نسبة جيدة لعودة الطلاب إلى الدراسة .

٤. التعليم المهني في العراق

بالرغم من أهمية هذا الفرع من التعليم فان الاهتمام به يبدو ضعيفاً مقارنة ببقية بلدان العالم . وتنقسم المدارس المهنية في العراق إلى زراعية وصناعية وتجارية وفنون منزلية ، ويبلغ عدد المدارس المهنية في العراق (٢٩٤) مدرسة للعام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ منها (٦٧%) صناعية و(٢٩,٢%) تجارية و(٢,٤%) زراعية و(١,٤%) فنون منزلية وانخفض عددها مقارنة بالعام الدراسي السابق بنسبة (٠,٣%) وهذا مؤشر يدل على ضعف اهتمام الجهات التعليمية بهذه المدارس . وبلغ عدد الطلبة الموجودين في المدارس المهنية كافة (٥٦١٦٩) طالباً وطالبة للعام الدراسي (٢٠١٠ - ٢٠١١) نسبة الإناث منهم (٢٥,٣%) وقد انخفض عدد الطلبة الموجودين بنسبة (٤,٦%) عن العام الدراسي السابق . وتعاني هذه المدارس من ظاهرة التسرب التي أدت إلى تناقص عدد الطلبة الموجودين في هذه الفروع التعليمية رغم أهميتها فضلاً إلى ارتفاع نسبة عدد الطلاب الراسبين كما يتضح ذلك من الجدول (٤١) :

جدول (٤١)

عدد الطلاب الراسبين في المدارس المهنية

السنة الدراسية	عدد التلاميذ الراسبين
٢٠٠٩ – ٢٠١٠	١١٨٩٣
نسبة التغير خلال المدة (٢٠٠٨ - ٢٠١٠) %	٢٩,٩-

٥. التعليم الجامعي (الحكومي والاهلي والتقني)

أظهرت نتائج المسوحات إن عدد الطلبة المقبولين في الجامعات العراقية والكليات الأهلية وهيئة التعليم التقني قد بلغ (١٥٧٥٦٠) طالباً وطالبة العام الدراسي (٢٠١٠ – ٢٠١١) نسبة الإناث منهم (٤٤,٧%) ويشكل العراقيون (٩٩,٩%) والعرب (٠,١%) ، يلاحظ هنا ارتفاع في عدد الطلبة المقبولين مقارنة بالعام الدراسي السابق بنسبة قدرها (٢٧,٧%) ، كما بلغ عدد الطلبة الموجودين في الجامعات العراقية والكليات الأهلية وهيئة التعليم التقني (٤٧٦٣٧٧) طالباً وطالبة للعام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ نسبة الإناث منهم (٤٤,٦%) .

تشير نتائج المسح إن عدد أعضاء الهيئة التدريسية في التعليم الجامعي والتقني بلغ (٣٥٧٥٣) تدريسي في العام الدراسي (٢٠١٠ - ٢٠١١) نسبة الإناث منهم (٣٤,٣%) .

ثانياً : الخدمات الصحية في العراق :-

لاشك إن المؤشرات الصحية لها أهمية كبيرة ضمن مؤشرات التنمية ومؤشرات مستوى المعيشة وللصحة علاقة وثيقة ببناء القدرات البشرية ومن المعلوم أن الحالة الصحية للسكان في أي بلد هي عنصر جوهري في التنمية الاقتصادية لذلك البلد . وفي العراق تتولى وزارة الصحة المهمة الرئيسية في تحديد المستوى الصحي والعناية بالأفراد ضمن منظومة كبيرة من

المستشفيات والمؤسسات الصحية المختلفة التابعة لها ، إضافة إلى القطاع الخاص المتمثل في المستشفيات الأهلية والعيادات الطبية الشخصية ، وفي السنوات الأخيرة بعد عام ٢٠٠٣ تدهورت البنية التحتية للمؤسسات الصحية وتراجعت القدرات التشغيلية لخدمات الرعاية الصحية في ظل انقطاع التيار الكهربائي وتلوث مياه الشرب وتدهور الوضع الأمني إضافة إلى هجرة عدد كبير من الأطباء ذوي الخبرة . وتواجه الدولة تحديات صعبة في هذا المجال تتمثل في تحسين البنية التحتية للمؤسسات الصحية وزيادة التخصيصات المالية لإعادة بناء ما دمر وتوفير العناية الصحية في المدينة والريف . ويوضح الجدول (٤٢) بعض أهم المؤشرات الصحية التي تعكس واقع حال هذا النشاط المهم والتطور الذي شهده خلال عام ٢٠١١ :

- بلغ عدد المستشفيات في العراق (حكومي وأهلي) (٢٣٦) في عام ٢٠١١ في حين كان عدد المستشفيات في عام ٢٠١٠ (٢٣٥) وكان في عام ٢٠٠٩ (٢٣٤) مستشفى (ماعدا إقلـيم كردسـتان).
- ارتفع عدد الأطباء العاملين في المستشفيات والمؤسسات الصحية الأخرى (حكومي وأهلي) في سنة ٢٠١١ إلى (٢٠٤٨٠) طبيب وطبيبة بعد أن كان في عام ٢٠١٠ (١٩٧٣٨) طبيب وطبيبة وفي عام ٢٠٠٩ (١٨٦٥١) طبيب وطبيبة (ماعدا إقلـيم كردسـتان).
- بلغ عدد أطباء الأسنان (٥٠٢٩) طبيب أسنان في عام ٢٠١١ مقابل (٤٧٩٩) طبيب أسنان في عام ٢٠١٠ وبنسبة ارتفاع (٤,٨%) ونسبة انخفاض (١٨,٤%) مقارنة بعام ٢٠٠٩ (ماعدا إقليم كردستان).
- بلغ عدد الصيادلة العاملين في المستشفيات والمؤسسات الصحية الأخرى (حكومي وأهلي) (٥٩١٢) صيدلي في عام ٢٠١١ مقابل (٥٦٧٥) صيدلي في عام ٢٠١٠ وبنسبة زيادة قدرها (٤,٢%) في حين كان عدد الصيادلة في عام ٢٠٠٩ (٥٠٨٣) صيدلي (ماعدا إقلـيم كردسـتان).
- عند مقارنة مؤشر عدد ذوي المهن الطبية مع عدد السكان نجد إن عدد السكان لكل طبيب (١٣٥٤) شخص / طبيب في عام ٢٠١١ مقابل (١٤٠٢) شخص / طبيب في عام ٢٠١٠ أي إن حصة الطبيب الواحد من السكان انخفض بنسبة (٣,٤%) ، في

حين انخفضت حصة طبيب الأسنان الواحد من السكان عن السنة السابقة بنسبة (٦,١%) ، أما بالنسبة لحصة الصيدلي الواحد من السكان فقد انخفضت عن العام السابق بنسبة قدرها (٤,٣%) وكذلك بالنسبة لمؤشر شخص / سرير التي انخفضت بنسبة قدرها (٤,١%) مع إقليم كردستان .

- انخفض مؤشر فئة ذوي المهن الصحية المساعدة العاملين في المستشفيات والمؤسسات الصحية إلى (٤١٨٧٠) في عام ٢٠١١ بعد أن كان عددهم (٤٣٧٢٧) في عام ٢٠١٠ وبنسبة انخفاض (٤,٢%)[١] .

جدول (٤٢)

مؤشرات رئيسية عن المستشفيات وذوي المهن الطبية وذوي المهن الصحية للأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١١

السنة	عدد المستشفيات	ذوي المهن الطبية			عدد ذوي المهن الصحية
		عدد الأطباء	عدد الأطباء الأسنان	عدد الصيادلة	
٢٠٠٩	٢٣٤	١٨٦٥١	٤٢٤٩	٥٠٨٣	٤١٢٤٣
٢٠١٠	٢٣٥	١٩٧٣٨	٤٧٩٩	٥٦٧٥	٤٣٧٢٧
٢٠١١	٢٣٦	٢٠٤٨٠	٥٠٢٩	٥٩١٢	٤١٨٧٠
نسبة التغير % خلال المدة ٢٠١٠ ـ ٢٠١١	٠,٤	٣,٨	٤,٨	٤,٢	٤,٢-

[١] ملاحظة : الارقام الواردة أعلاه حسب تقرير وزارة الصحة للسنوات المذكورة .

الفصل التاسع

تنمية الأقاليم والمحافظات

يشكل الإنفاق الاستثماري الحكومي جزءاً من مكونات الموازنة العامة الموحدة للدولة العراقية حيث تبرز أهمية الأول بشكل واضح من خلال كونه وسيلة أساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي إذ عن طريقه يمكن إنشاء وإقامة مجموعة واسعة من المشاريع التنموية وتطوير المنشات والمؤسسات القائمة حالياً بهدف زيادة إنتاج السلع وتقديم أفضل الخدمات في المجتمع العراقي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة وبما يؤدي ذلك إلى تنفيذ وانجاز عدد كبير من أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الواردة في الخطط التنموية والمحصلة الفعلية تصب في تنمية وتطوير قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومي والنهوض بالواقع الاقتصادي والتنموي في العراق . وتمثل تخصيصات ومصروفات برنامج تنمية الأقاليم والمحافظات جانباً من الإنفاق الاستثماري الحكومي .

وفي ضوء هذا التوجه نلاحظ وجود تذبذب في تخصيصات المبالغ الاستثمارية لبرامج تنمية الأقاليم والمحافظات (عدا إقليم كردستان) واختلافها بين عام وآخر ، ووفقاً لذلك فأن السياسة الاستثمارية في العراق كثيراً ما تواجه تحديات كبيرة في التنفيذ وهذا يعود إلى هيمنة الإيرادات النفطية في تغطية نفقات المشاريع الاستثمارية في الموازنة الاتحادية وتراجع كبير في مصادر الإيرادات غير النفطية . إذ إن تراجع العوائد النفطية الناجمة عن تصدير النفط الخام العراقي إلى الخارج وعدم انتظامها فضلاً عن عدم تمكن القطاع العام من توسيع وتنويع قنوات الإيرادات المالية غير النفطية على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة للأسباب والمتغيرات المار ذكرها أنفا فأن ذلك سينعكس على كفاءة أداء الاقتصاد العراقي بشكل عام وسيؤثر سلبا على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارية في البلد بشكل خاص .وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وبسبب ارتفاع أسعار النفط الخام عالميا وانخفاض سعر صرف الدولار بعد إن شارفت الأزمة العالمية على الانتهاء في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩[١] ، فقد اثر ذلك ايجابياً على زيادة التخصيصات للمشاريع الاستثمارية في العراق وانعكس في ارتفاع حجم التخصيصات المعتمدة في ميزانية تنمية الأقاليم والمحافظات (عدا كردستان) حيث ارتفعت الأخيرة لتبلغ (٣٢٦٥,٦) مليار دينار عام ٢٠١٠ وبنسبة زيادة كانت بحدود (٢٧,٢ %) عن سنة ٢٠٠٩ ولتستمر بالارتفاع لتصل إلى (٦٥٣٤,٨) مليار دينار عام ٢٠١١ وبنسبة زيادة بلغت (١٠٠ %) عن تخصيصات تنمية الأقاليم لعام ٢٠١٠ كما يبدو ذلك واضحاً في جدول.

ومن هنا يمكن الاستنتاج بأن أي انخفاض أو ارتفاع في أسعار النفط الخام سوف يؤثر على حجم التخصيصات في الموازنة الاستثمارية باتجاه انخفاض تخصيصات في الموازنة الاستثمارية باتجاه انخفاض تخصيصات المشاريع أو زيادتها على مستوى تنمية وتطوير الاقتصاد الكلي وتطوير المحافظات غير المرتبطة بالإقليم مما يؤكد خطورة الاعتماد على مصدر واحد لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق .

لقد حصل ارتفاع في نفقات برنامج تنمية الأقاليم والمحافظات (عدا كردستان) لتصل إلى (٣٦٩٨,٥) مليار دينار عام ٢٠١١ محققة بذلك نسبة زيادة بحدود (٦٨,٨) عن نفقات عام ٢٠١٠ والبالغة (٢١٩٠,٨) مليار دينار وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط الخام عالمياً وانعكاساته ايجابياً على زيادة الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري .

---

١ - بسبب وجود علاقة عكسية بينهما فكلما انخفض سعر الدولار ارتفعت أسعار النفط والطاقة ، وإذا ارتفع الدولار انخفضت أسعار النفط والطاقة معاً .

فيما يتعلق بنسب الصرف يلاحظ أنها في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ قد انخفضت نسب الصرف أو التنفيذ لتصل إلى (٦٧,١ %) و (٥٦,٦ %) لبرنامج تنمية الأقاليم والمحافظات على التوالي مقارنة بما كانت عليه خلال ٢٠٠٩ وهذا يعود إلى التأخر في تنفيذ المشاريع الاستثمارية في بعض المحافظات والمدن لأسباب تعود إلى طول الفترة في المصادقة على تخصيصات الموازنة الاستثمارية وأيضا إلى التباطؤ في إجراءات الإعلان والإحالة والى التلكؤ في تنفيذ المشاريع وفي فتح الحسابات المستقلة في المحافظات وهناك تحديات أخرى تتعلق بالفساد الإداري والمالي وعدم استطاعت المهندسين والفنيين من تنفيذ هذه المشاريع الإستراتيجية والحيوية بالكفاءة والدقة المطلوبين ضمن الفترات الزمنية المخطط لها للتنفيذ والذي سينعكس على انخفاض نسب كفاءة التنفيذ للمشاريع الاستثمارية بشكل عام .

تشير البيانات في الجدول (٣) إلى إن محافظات الانبار وكربلاء في عام ٢٠١٠ قد حققت أعلى نسب تنفيذ لمشاريعهما حيث بلغت (١٠٠ %) و (١٢٠,٠ %) على التوالي تليهما محافظتي ذي قار وبكفاءة صرف (٩٦,٠%) وصلاح الدين وبنسبة تنفيذ بلغت بحدود (٩٤,٥ %) وهذا يدل على الكفاءة في تحقيق وبلوغ الأهداف المرسومة ونجاح الخطة في رصد الواقع الاقتصادي والتنموي والنهوض بالخدمات فيها .

غير أن الوضع الأمني في بعض المحافظات لسنة ٢٠١٠ حال دون تحقيق نسب انجاز جيدة في مشاريعها كما هو الحال في محافظتي ديالى والبصرة والتي بلغت نسب التنفيذ فيهما بحدود (٧٢,٢%) و (٢٦,٧%) على التوالي .

وفي عام ٢٠١١ يبدو بأن محافظتي الانبار وصلاح الدين قد حققت أعلى كفاءة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية فيها حيث بلغت النسب (١٠٠,٤%) و (٩٦,٥%) على التوالي تليهما محافظة كربلاء وبنسبة تنفيذ بلغت بحدود (٩٣,٧ %) ثم محافظة نينوى وبكفاءة صرف (٧٨,٨ %) وهذا يدل على أنها حققت كفاءة وخبرة جيدة في مجال الاستثمار ونجاح الخطة في النهوض بالواقع الاقتصادي والتنموي فيها . إلا إن بعض المحافظات للعام السابق (٢٠١١) كانت كفاءة الصرف في انجاز مشاريعها متدنية كما هو الحال في محافظات البصرة ، ديالى ، كركوك ، والديوانية حيث إن نسب التنفيذ فيها بلغت بحدود (٢٤,٠%) و(٣٧,٦ %) و(٤٧,٩ %) و (٦١,١%) على التوالي كما يتضح ذلك من خلال الجدول(٤٣).

جدول (٤٣)

إجمالي التخصيصات والمصروفات لبرنامج تنمية الأقاليم (عدا إقليم كردستان)للمدة ٢٠٠٨ – ٢٠١١

(مليار دينار)

السنوات	تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم	المصروفات الفعلية	نسب الصرف المالي أو التنفيذ (%)	نسبة تغير التخصيصات (%)	نسبة تغير المصروفات (%)
	(١)	(٢)	٣ :٢:١	(٤)	(٥)
٢٠٠٨				-	-
٢٠٠٩	٢٥٦٨,٣	٢٣٦٣,٩	٩٢,٠	٦٦,٠	٣٦,٩-
٢٠١٠	٣٢٦٥,٦	٢١٩٠,٨	٦٧,١	٢٧,٢	٧,٣-
٢٠١١	٦٥٣٤,٨	٣٦٩٨,٥	٥٦,٦	١٠٠,٠	٦٨,٨

المصدر : وزارة التخطيط ، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الموازنة الاستثمارية

جدول (٤٤)

تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم والمصروفات الفعلية منها ونسب التنفيذ

(عدا إقليم كردستان) لعام ٢٠١٠

(مليار دينار)

ت	المحافظة	التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم	الأهمية النسبية %	المصروفات الفعلية	الأهمية النسبية %	نسب الصرف (%)
١	بغداد	٦٣٧,٥	١٩,٥	٥٤٣,٢	٢٤,٨	١٥,٢
٢	نينوى	٣٣٤,٥	١٠,٢	٣٠٤,٦	١٣,٩	٩١,١
٣	كركوك	٢٢٦,٠	٦,٩	٩٠,٢	٤,١	٣٩,٩
٤	ديالى	١٩٠,٩	٥,٨	٥١,٩	٢,٤	٢٧,٢
٥	الانبار	١٥٢,٨	٤,٧	١٥٢,٨	٧,٠	١٠٠,٠
٦	بابل	١٥٣,٠	٤,٧	٨٠,٥	٣,٧	٥٢,٦
٧	كربلاء	٩٠,٥	٢,٨	١٠٨,٦	٤,٩	١٢٠,٠

٨	واسط	١٣٤,٣٠	٤,١	٦٥,٩	٣,٠	٤٩,٠
٩	صلاح الدين	١٨٧,٧	٥,٨	١٧٧,٣	٨,١	٩٤,٥
١٠	النجف	١١٤,٧	٣,٥	٧٩,٧	٣,٦	٦٩,٤
١١	الديوانية	١٣١,٥	٤,٠	٧٣,٧	٣,٣	٥٦,١
١٢	المثنى	٨٠,٨	٢,٥	٥٦,٢	٢,٦	٦٩,٦
١٣	ذي قار	١٧٠,٠	٥,٢	١٦٣,٣	٧,٥	٩٦,٠
١٤	ميسان	١٤٣,٩	٤,٤	١٠٤,٧	٤,٨	٧٢,٧
١٥	البصرة	٥١٧,٥	١٥,٩	١٣٨,٢	٦,٣	٢٦,٧
١٦	مجموع المحافظات عدا إقليم كردستان	٣٢٦٥,٦	١٠٠,٠	٢١٩٠,٨	١٠٠,٠	٦٧,١

المصدر : وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، قسم الدراسات والبحوث.

جدول (٤٥)

تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم والمصروفات الفعلية منها ونسب التنفيذ (عدا إقليم كردستان)لعام ٢٠١١

(مليار دينار)

ت	المحافظة	التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم	الأهمية النسبية %	المصروفات الفعلية	الأهمية النسبية %	نسب الصرف (%)
١	بغداد	٩٨٢,٥	١٥,٠	٦٧٤,٩	١٨,٢	٦٨,٧
٢	نينوى	٣١٨,٢	٤,٩	٢٥١,٠	٦,٨	٧٨,٨
٣	كركوك	٤٥٩,٨	٧,٠	٢٢٠,٤	٦,٠	٤٧,٩
٤	ديالى	٢٩٤,٩	٤,٥	١١٠,٨	٣,٠	٣٧,٦
٥	الانبار	٣٣٤,٦	٥,٢	٣٣٥,٩	٩,١	١٠٠,٤
٦	بابل	٤٧٧,٦	٤,٢	١٨٩,٩	٥,١	٦٨,٤

٧	كربلاء	١٢٥,٤	١,٩	١١٧,٥	٣,٢	٩٣,٧
٨	واسط	٢٣٤,٥	٣,٦	١٧١,٩	٤,٦	٧٣,٣
٩	صلاح الدين	٣٦٣,٩	٥,٦	٣٥١,١	٩,٥	٩٦,٥
١٠	النجف	٢١٣,٢	٣,٢	١٦٣,٣	٤,٤	٧٦,٦
١١	الديوانية	١٥٤,١	٢,٤	٩٤,١	٢,٥	٦١,١
١٢	المثنى	١١٩,٤	١,٨	٩١,٤	٢,٥	٧٦,٥
١٣	ذي قار	٢٥٦,٧	٤,٠	١٩٩,٣	٥,٤	٧٧,٦
١٤	ميسان	٣٢١,٢	٤,٩	٢٢٨,٠	٦,٢	٧١,٠
١٥	البصرة	٤٠٧٨,٨	٣١,٨	٤٩٩,٠	١٣,٥	٢٤,٠
١٦	مجموع المحافظات عدا إقليم كردستان	٦٥٣٤,٨	١٠٠,٠	٣٦٩٨,٥	١٠٠,٠	٥٦,٦

المصدر : وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، قسم الدراسات والبحوث .